دراسات عالمية

جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز

فيكن تشيتريان

العدد 18

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز

فيكن تشيتريان

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي بتاريخ 14آذار/ مارس 1994 كمؤسسة علمية مستقلة تعنى بالدراسات والبحوث في المجالات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي وأهم المستجدات على الساحة الدولية بصفة عامة.

وفي إطار التفاعل الثقافي والتعاون العلمي، يصدر المركز سلسلة «دراسات عالمية»، التي تعنى بترجمة أهم الدراسات والبحوث التي تنشر في دوريات عالمية مرموقة، وتتعلق باهتمامات المركز العلمية، كما تهتم بنشر البحوث والدراسات بأقلام مشاهير الكتاب ورجال السياسة.

ويرحّب المركز بتلقي الترجمات والدراسات، وفق قواعد النشر الخاصة بسلسلة «دراسات عالمية».

● محتوى الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

This is an authorized translation of *Dialectics of Ethnic Conflicts and Oil Projects in the Caucasus*, authored by Vicken Cheterian and published by the Programme for Strategic and International Security Studies in Geneva. ECSSR is indebted to the author and to the Programme for Strategic and International Security Studies for permitting the translation, publication, and distribution of this work under our cover.

توجه جميع المراسلات باسم رئيسة تحرير سلسلة "**دراسات عالمية**"
على العنوان التالي :

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب 4567
أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 722776 - 9712
فاكس : 769944 - 9712
e-mail: root@ecssr.edu
www.ecssr.ac.ae

المحتويات

مقدمــة

تعرفت آلات التصوير التلفزيونية الغربية، وكذلك السياسيون الغربيون، ومعظم العامة على القوقاز بعد أن امتدت الصراعات فيها من جنوبي السلسلة الجبلية إلى الشمال. وكانت القوقاز في أوائل الثمانينيات، منطقة حدودية للاتحاد السوفيتي المغلق، ولم يكن لها موقع في السياسة الدولية. وتغير هذا الأمر عام 1988، عندما تظاهر السكان الأرمن في جيب كاراباخ الجبلي - وهو منطقة حكم ذاتي ذات أغلبية أرمنية تقع داخل حدود أذربيجان - مطالبين بالوحدة مع أرمينيا المجاورة. وعندما اختفى الاتحاد السوفيتي من الوجود كدولة، اقتتل تشكيلان عسكريان أرميني* وأذري، وكانا قد انشقا سابقاً عن الجيش الأحمر ذي المجد السابق، من أجل السيطرة على قرى كاراباخ. كما انتشرت الصراعات العرقية الإقليمية في مناطق أخرى من القوقاز، انتهت بتدمير جروزني، عاصمة مقاطعة الشيشان، على أيدي القوات الاتحادية الروسية لوضع حد للنضال الشيشاني من أجل الاستقلال، وتبعتها عملية انسحاب القوات الروسية المذلّة تحت الضغط المتواصل من قبل المقاتلين الشيشان.

وفتح توقيع "صفقة العصر" بين السلطات الأذرية وائتلاف شركات نفط غربية في أيلول/ سبتمبر 1994 المنطقة على عهد جديد. ومنذ ذلك الحين، كانت الدراسات والمقالات تبحث أثر عوائد النفط في الجمهوريات الجديدة في القوقاز وآسيا الوسطى. وإذا كانت المقالات السابقة المتعلقة بالقوقاز قد صاحبتها خرائط ملونة تحدد التنوع العرقي واللغوي في المنطقة، فإن الخرائط الحالية تتتبع خطوط أنابيب النفط القائمة والمخطط لها أن تمتد في المنطقة. وتبحث هذه الخرائط في الغالب الفكرة القائلة بأن استغلال النفط سيعزز استقلال أذربيجان عن موسكو (وكذلك الحال بالنسبة إلى كازاخستان وتركمانستان، على الجانب الآخر لبحر قزوين)، كما يحتم تصدير النفط تحقيق التعاون الإقليمي، الذي سيكون عنصراً من عناصر الاستقرار. وقد ساعد اهتمام

* الأرميني (حيثما أطلقت) نسبة إلى أرمينيا، وليس إلى الأرمن كجنس. المحرر

الغرب الاقتصادي المتنامي بمنطقة بحر قزوين على زيادة الاهتمام السياسي بالقوقاز وآسيا الوسطى. وعلى الرغم من أن هناك عدداً من الدراسات التي تقوم بتحليل احتمالات مد خط للأنابيب وإمكانية تطبيقها، فإن قليلاً من الاهتمام قد تم تسليطه على التأثير المتبادل للصراعات القائمة والمحتملة في القوقاز من ناحية، والطفرة النفطية في منطقة بحر قزوين من ناحية أخرى.

شهدت جمهوريات جنوب القوقاز الثلاث عام 1996، فترة من الاستقرار، واحترمت اتفاقيات وقف إطلاق النار بشكل كبير، فيما تحسنت الظروف المعيشية في البلاد. وفتح وقف إطلاق النار – الذي وقعه الجنرالان ليبيد ومسخادوف في الشيشان – الطريق أمام البحث عن حل سلمي للأزمة الشيشانية، ولكن تبقى اتفاقيات وقف إطلاق النار الموقعة بين الطرفين هشة. وما زالت الشيشان تعاني من أزمة اقتصادية واجتماعية حادة، على الرغم من مشاريع المليار دولار النفطية الموقعة على الورق. وكذلك توجد هناك خمس حالات لصراعات مفتوحة، حيث لم يتم تحقيق أي اتفاقية سياسية محددة، رغم التحركات الدبلوماسية للأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون الأوربي (OSCE)، والسياسيين الروس بشكل خاص. وقد تعمل التوترات المحلية المستمرة، والمنافسات الإقليمية والدولية بشأن النفوذ في المنطقة، على إثارة صراعات جديدة، أو تعيد إثارة الصراعات القديمة.

وإذا كانت القوة العسكرية هي العنصر الأساسي في فترة الحرب، فقد أصبح امتلاك ورقة النفط عنصر القوة الضاغط في فترة "اللاحرب واللاسلم". وتحتاج منطقة القوقاز إلى تمويلات ضخمة من أجل إعادة بناء ما دمرته الحروب. كما تحتاج إلى استثمارات هائلة من أجل تحديث قطاعات الخدمات والزراعة والصناعة السوفيتية، التي عفا عليها الزمان. ومع هذا، لم يتضح بعد ما إذا كانت عوائد النفط سوف تستثمر لصالح هذه الشعوب، وتسهم في دعمها للاستقرار الإقليمي، وإذا كانت على العكس من ذلك، فإنها ستوسع سباق التسلح وتعرّض المنطقة لخطر الصراعات.

تناقش هذه الدراسة التأثير المتبادل للصراعات العرقية الإقليمية ومشاريع النفط في القوقاز، فإذا كانت الصراعات عبارة عن سلسلة من النزاعات من أجل إعادة رسم

الخريطة السياسية، بتغيير الحدود الفاصلة بين دول القوقاز، فسوف تكون المشاريع النفطية وخطوط الأنابيب – إلى جانب القوة العسكرية – عاملين فاعلين ورئيسيين، وسوف يساهمان في إعادة تشكيل الأدوار السياسية وتوزيعها، وهذا ما ينطبق على تحقيق التوازن الجغرافي – السياسي الجديد. وفي الوقت ذاته، ومع تحول المشاريع النفطية إلى سلاح في الصراع المتواصل، فقد ينشأ عن ذلك أن تصاب هذه المشاريع بالشلل، من جراء المفاوضات العقيمة والطويلة الأجل، أو أنها قد تواجه في أسوأ الحالات مشكلة استئناف العمليات العسكرية. ولكي نكون قادرين على إدراك تأثير نشاطات شركات النفط الغربية في التركيبة السياسية، سوف أستعرض الصراعات القوقازية في ضوء التساؤلات التالية:

- ما هي جذور الحروب القوقازية؟ وما هي الأسباب الكامنة وراء الوقف الحالي لإطلاق النار؟
- هل تعتبر عملية وقف إطلاق النار الخطوة الأولى نحو الوصول إلى حل سلمي للصراع، أم أنها فترة فاصلة تسبق استئناف القتال؟
- هل تساهم النشاطات المتزايدة لشركات النفط الغربية في حفظ الاستقرار الإقليمي، أم أنها تقود إلى منافسات القوة العظمى الجديدة والاستقطاب الإقليمي؟
- هل تصبح القوقاز منطقة مقسمة بين الهيمنة الاقتصادية لشركات النفط الغربية (الأمريكية على وجه الخصوص)، والقوة العسكرية الروسية التي يعتمد أمن القوقاز عليها؟

هل سيكون لقطاع الطاقة أثر إيجابي في القوقاز، من خلال تحوله إلى عنصر يمكن بموجبه إقامة نظام جديد للتعاون الإقليمي؟ إن موقع أذربيجان المطوَّق وغير النافذ إلى البحر (وكذلك كازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان في وسط آسيا) يقتضي التعاون مع الدول المجاورة لتصدير النفط والغاز، وربما غيرهما من المواد الخام (مثل القطن الأوزبكي). وهنالك سيناريو آخر محتمل، وهو أنه يمكن أن تؤدي عوائد النفط إلى

تصلب المواقف السياسية فيما يتعلق بحل الصراع، ويمكن لعائدات النفط أيضاً أن توظف لتمويل الجيوش وإشعال نيران الحروب مرة ثانية. وعلاوة على ذلك، يحتم استغلال مخزون النفط والغاز، تدخل سلسلة من الشركات الأجنبية، ويثير كذلك اهتمام سلسلة من القوى الرئيسية في المنطقة. والسؤال المطروح هو: هل يؤدي التسييس المتزايد لمسألة النفط، والصدام المحتمل بين الأطراف الأجنبية الفاعلة، المتمثلة بروسيا وإيران وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية، إلى قيام تحالفات جديدة، متسبباً بنشوب اشتباكات مسلحة جديدة في القوقاز؟

الفصل الأول

تطور طبيعة الصراعات : 1988 ـ 1994

أدت السياسات الإصلاحية التي قام بها الرئيس السوفيتي السابق ميخائيل جورباتشوف، إلى زعزعة استقرار النخب السياسية التي اقتدت بأساليب الزعيم السوفيتي الراحل ليونيد بريجينيف، في دول جنوب القوقاز. وأدت التغيرات المستمرة في كوادر الحزب إلى إضعاف معنويات هذه النخب، وإلى إضعاف الطبقة المحلية صاحبة الامتيازات (Nomenklatura) (الطبقة التي تعيِّنها الحكومة في الاتحاد السوفيتي السابق). وفتح هذا الطريق أمام مجموعات النخب الأخرى لكي تتصارع على السلطة، مدعومة من قبل الحركات الجماهيرية المتنامية المستترة خلف الشعارات القومية في الشوارع. وكانت القوى في الأعوام الأخيرة للحقبة السوفيتية، تتصارع فيما بينها على ثلاثة مستويات، بهدف السيطرة على السلطة في المنطقة :

1. موسكو، السلطات المركزية: حاولت السلطات السوفيتية المركزية عدم إجراء تعديل كلي على سياسة إعادة البناء، مع محاولتها الاحتفاظ بجمهوريات جنوب القوقاز ضمن هياكل الاتحاد، وذلك عن طريق القيام بمحاولات مضطربة لقمع الحركات القومية المتنامية، من خلال التسليم ببعض مطالبها، وبإثارة الصراعات العرقية البينية المحلية. ورفضت موسكو صراحة تغيير الحدود التي رسمت في ظل حكم ستالين، سواء بمنح جمهوريات الاتحاد الاستقلال، أو بتغيير وضع بنى الحكم الذاتي داخل هذه الجمهوريات.

2. جمهوريات الاتحاد الثلاث: إذا لم يقدِّر أعضاء الحزب الشيوعي الحاكم في أرمينيا وأذربيجان وجورجيا، سياسة إعادة البناء (البريسترويكا) التي وضعتها السلطة المركزية، فقد قدَّرت الحركات الشعبية المنبثقة شعارات الانفتاح (جلاسنوست). ووصلت القيادات القومية في أرمينيا وجورجيا إلى الحكم نتيجة الانتخابات وضغط الجماهير؛ ورغم أن أذربيجان ظلت تحت حكم الجناح الموالي لجورباتشوف في

الحزب الشيوعي، بعد تدخل الجيش الأحمر في باكو (كانون الثاني/يناير 1990)، فإن المبادرة الشعبية في الشوارع كانت تقودها الجبهة الشعبية الأذرية ذات التوجهات القومية.

كما كان يتمثل طموح النخب الحاكمة الجديدة بإقامة دول قومية قوية ومستقلة. غير أن هذه النخب افتقرت إلى سُبل تحقيق هذا الأمر، وتوجب عليها أن تبني تحركاتها على الهياكل شبه الحكومية التي خلفها الاتحاد السوفيتي السابق، وكانت تمر بمرحلة تفكك. وكان نضالها مزدوجاً، فهناك النضال ضد موسكو التي حاولت بدافع الغيرة الحفاظ على الاتحاد؛ وهناك النضال ضد الأقليات العرقية داخل حدود الدولة، التي طالبت بحكم ذاتي أو حتى الاستقلال الوطني. وبالنسبة إلى القيادتين القوميتين في كل من جورجيا وأذربيجان (لم يكن يوجد هناك كيان مستقل ذاتياً داخل أرمينيا السوفيتية، حيث كانت نسبة الأقليات تقل عن 7٪ من السكان)، اعتبرت مطالب الأقليات العرقية، داخل مناطق الحكم الذاتي، محاولات خفية قامت بها أجهزة الاستخبارات السوفيتية لمنع استقلالها الوطني. وكان مجرد وجود أوسيتيا الجنوبية أو أبخازيا أو آجاريا ضمن حدود الحكم الذاتي يشكل بالنسبة إلى الزعيم الجورجي زياد جامساخورديا، عقبة أمام ظهور جورجيا مستقلة. واعتبرت الحركة القومية الأذرية مطالب أرمن كاراباخ بالاستقلال، مماثلة لدخول الدبابات السوفيتية مدينة باكو للقضاء على ثورة الجبهة الشعبية الأذرية. ولم يكن الأرمن في كاراباخ أقل قسوة مع جورباتشوف، فهم لم يغفروا له قط رفضه توحيدهم مع أرمينيا، واعتبروا سياساته موالية للأذريين.

3. جمهوريات الحكم الذاتي: قامت موسكو في عهد الدولة السوفيتية بدور الوسيط في أي نزاع ينشب بين المركز الجمهوري وإدارة الحكم الذاتي. وفي الأحوال العادية، طالبت مناطق وجمهوريات الحكم الذاتي مراكزها، أي عواصم جمهوريات الاتحاد، بمنحها سلطات أوسع. وخشيت مناطق الحكم الذاتي من فقدان سلطة موسكو المتوازنة، وأيدت المحافظة على جمهوريات الاتحاد السوفيتي الاشتراكية، في حين طالبت جمهوريات الاتحاد بالاستقلال عن موسكو[1]. ومع استخدام

الزعماء القوميين الجدد القوة لقمع تحركات الأقليات العرقية، أصبحت الأخيرة أكثر تشدداً، وطالبت بالاستقلال التام.

العرقية وقضايا الحدود

هناك سؤال يفرض ذاته، وهو: ما جذور الصراعات العرقية الإقليمية الخمسة التي ابتليت بها القوقاز؟[2]. في الواقع، هنالك تفسيران رئيسيان لهذا السؤال. ويعتبر التفسير الأول أن هذه الصراعات هي استمرار للصراعات العرقية التي وجدت في المنطقة في أوائل القرن العشرين، والتي قمعها النظام السوفيتي السابق بالقوة دون إيجاد حل حقيقي لها؛ ويعزو التفسير الثاني الصراعات إلى تقسيم منطقة القوقاز إبان حكم ستالين، والحدود العشوائية التي وضعت بهدف إثارة توترات محلية، لكي تسهِّل التلاعب بالخلافات العرقية من قبل السلطات المركزية. وإذا اعتبر التفسير الأول أن جوهر الصراعات يكمن في التناقضات بين المجموعات العرقية القوقازية المختلفة، في عهد ظهور الدول القومية، فإن التفسير الثاني يلقي مسؤولية ذلك على النظام السوفيتي، ويتهمه بأنه مصدر هذه الصراعات.

في كثير من الحالات، يمكن أن توصف الحدود الإدارية والجمهورية، التي وضعها السوفييت في فترة العشرينيات من هذا القرن، بأنها عشوائية فقط. إذ من الصعب تبرير القرار بوضع جيب كاراباخ الجبلي، ذي الغالبية الأرمنية، كمنطقة حكم ذاتي تتبع أذربيجان (1923)، وكذلك وضع ناخيتشيفان - وهي أيضاً جيب مطوق بين أرمينيا وإيران، ويلامس الحدود التركية - كجمهورية ذات حكم ذاتي ضمن أذربيجان. ولإعطاء مثال آخر، يوجد في شمالي القوقاز دمج غريب بين جمهوريات "كابردينو - بالكاريا" و "كاراتشاييفو-الشركس" ذات الحكم الذاتي. ويعتبر الكابارد والشركس من الشعوب القوقازية التي تتكلم لغات قريبة من بعضها، فيما يتكلم البلكار والكاراتشاي - الذين يعيشون في الأودية - اللغة التركية. وأعربت المجموعتان الأخيرتان عن رغبتهما في الوحدة في نطاق جمهورية ذات حكم ذاتي (ضمن الاتحاد الروسي)، وهو الطلب الذي أثار بعض التوتر في منطقة شمال القوقاز، في أوائل تسعينيات هذا القرن. ويبقى هناك

عدد من المجموعات العرقية، التي لم تتمتع بامتياز حصولها على إداراتها العرقية الخاصة بها؛ ومن هـذه العرقيات، على سبيل المثال، الأكراد في أرمينيا، والطاط والطاليش والليزجينيون في أذربيجان، وعدد كبير من سكان داغستان، وغيرهم.

ومع أن وضع الحكم الذاتي في معظمه كان قائماً على أسس عرقية، فإن هنالك استثناء واحداً هو آجاريا، التي يقوم حكمها الذاتي على أساس ديني (الأجاريون هم مسلمو جورجيا). وحصلت آجاريا وناخيتشيفان على حكمهما الذاتي في إثر اتفاقية كارس (Kars) بين تركيا "الأتاتوركية" والاتحاد السوفيتي السابق[3]. وتصر تركيا في الوقت الحالي، على أن هذه الحدود لا يمكن تغييرها دون موافقة أنقرة.

وهنالك بعض الحالات التي نجمت هذه "العشوائية" فيها عن كيانات وجدت سابقاً. فقد أعيد تنظيم كل من أرمينيا، وأذربيجان، وجورجيا في مجموعة جديدة مبدئياً ضمن اتحاد جمهوريات جنوبي القوقاز السوفيتية الاشتراكية[4]، وأصبحت بعد عام 1936 جمهوريات اتحادية مستقلة، ويشير هذا إلى الفترة القصيرة التي استقلت خلالها هذه الجمهوريات بعد الثورة البلشفية، وقبل إلحاقها باتحاد الجمهوريات السوفيتية. وعلى نحو مماثل، كانت أرمينيا وأذربيجان المستقلتان خلال الفترة بين عامي 1918-1920، في حالة حرب مستمرة للسيطرة على مناطق ناخيتشيفان وزانكيزور (جنوبي أرمينيا الآن) وكاراباخ، فيما واجهت جورجيا مقاومة من الأبخازيين والأوسيتيين.

لقد أصبحت هذه الحدود، بعد انقضاء أكثر من سبعين عاماً على الحكم السوفيتي، مترسخة في وعي الجماهير، سواء أكانت عشوائية أم لم تكن، بل وحققت بعض الشرعية. وتحظى كل من جمهوريات الاتحاد والكيانات المستقلة ذاتياً، بحدودها الواضحة وبرلماناتها (مجالس السوفييت) ومؤسساتها العرقية الخاصة بها (أكاديمية وتعليم عال واتحادات كتاب وصحف وأعلام وطنية. . . الخ). وقد تركت هذه العناصر بصمتها على نفوس الجماهير. وتؤكد هذه الفكرة حقيقة أن أربعة من الصراعات القوقازية الخمسة نشبت على خلفية جمهوريات/مناطق الحكم الذاتي. واندلعت النزاعات من التساؤل المتعلق بالوضع الذي ستعيشه مناطق الحكم الذاتي هذه

مع فـقـدان مـركـز السـيطرة السـوفـيـتي؛ فـقـد طالبت مناطق الحكم الذاتي بمزيد من الاستقلالية، فيما طالبت عواصم الجمهوريات الجديدة بمزيد من المركزية.

وقد قاد الخلاف حول تعريف هياكل الحكم الذاتي في حقبة ما بعد الاتحاد السوفيتي السـابق إلى اشـتبـاكـات عنيفـة، عـملت بدورها على تشـدد الأقليـات التي طالبت باستقلالها (أو حتى أعلنته). فقد اعتبر السكان الذين يعيشون في جمهوريات الحكم الذاتي دولهم بلا سيادة، تماماً كما اعتبرت الدول المنزوعة السيادة أن سيادة حكوماتها محتكرة من قبل مـوسكو. ويمكن لأحـدهم أن يؤكـد وبالطريقـة ذاتهـا، أن الأقليـة الأرمينيـة أو الأذرية في جورجيـا، أو أقلية الكوميكس في داغستـان، أو الأكـراد أو الطاليـش أو الليـزجـينيين في أذربيجـان، التي لا يوجد لديها هيـاكل حكـم ذاتي، لم تتحرك للمطالبة بدول منفصلة خاصة بها. وحتى مع افتراض أن لها حركات وطنية، فإن مطالبها لم تؤد إلى مواجهات مع السلطات المركزية.

ويمكن للاشـتبـاكـات الحـالية بين العرقيات في القوقـاز أن تُرد إلى إخفـاقات النظام السوفيتي، كـمـا إلى نجاحـاته[5]. فقد أوجد السوفييت كيانات إقليمية قائمة على وحدات عرقية، فيما كانوا يعدون، على المستوى العقائدي، بإزالة الفوارق القومية. ولم تكن لهذه الوحدات سيادة حقيقية في الاتحاد ذي المركزية العالية، رغم أنها تتمتع بسيادة ذاتية حقيقية على الشؤون الاقتصادية والإدارية والثقافية، التي أدت إلى خلق نخب من الفئات القومية المتجانسة. وعزز هذا الدمج الشعور بالهوية الوطنية والمشاعر القومية. ومن ناحيـة أخرى، عملت النجاحـات المتمثلة في تحديث الاتحاد السوفيتي – التي ساهمت في تصنيع وتمدين منطقة القوقاز الزراعية وأجبرتها على التكيف مع المعايير السوفيتية – على تعميق القلق القائم، وعلى تعزيز الشعور بالهوية القومية والإقليمية.

ولم تستفد من الهامش الضيق للحكم الذاتي المسموح به أثناء الحقبة السوفيتية سوى الدول المنزوعـة السيادة. فقد ذهبت المناصب الاقتصادية والإدارية العليـا لأفراد هذه الدول، فيمـا لم تكن لدى الأقليـات العـرقيـة أي وسيلة لبلوغ السلطة. ومع انتـشار

"الاقتصاد الرمادي"، ساهمت المافيا القوية في تعزيز الروابط المحلية وتقويتها، التي غالباً ما استندت إلى روابط عائلية وعرقية. ويجب أن تمر كل الاستثمارات الصادرة من المركز (موسكو) إلى المناطق المحيطة، من خلال عواصم الجمهوريات الاتحادية (باكو، وتبليسي، ويريفان). وغالباً ما كانت الأقليات العرقية تشكو من أنها كانت عرضة للتمييز من الناحية الاقتصادية، أو أنها حصلت على القليل من الاستثمارات، أو أن المصانع المسببة للتلوث غالباً ما تقام في مناطقها. وشعرت الأقليات بالتهديد الناجم عن انخفاض عدد أفرادها، والذي عزوه إلى السياسات المقصودة للدول المنزوعة السيادة. فقد اشتكى الأبخازيون من أنهم يتعرضون للطرد لإحلال الجورجيين محلهم، وذلك بزيادة هجرة الجورجيين وسياسة الاستيعاب(6). وعلى نحو مماثل، انخفض عدد السكان الأرمن في كاراباخ من 94.4٪ عام 1921 إلى 75.6٪ عام 1979، كما اختفت نسبة الـ 40٪ من سكان ناخيتشيفان، في أوائل القرن العشرين والتي كانت تتشكل من الأرمن على وجه التحديد.

ولم يكن الوضع القانوني لبعض الأقاليم داخل النظام السوفيتي واضحاً. فأبخازيا، على سبيل المثال، كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي، وجزءاً من جمهورية جورجيا السوفيتية، وكانت أيضاً لجمهورية أبخازيا ذات الحكم الذاتي، حدودها الخاصة بها وعاصمتها وبرلمانها (مجلس سوفييت). . . الخ. ولم يكن القوميون الجورجيون سعداء لحقيقة أن الأبخازيين الذين كانوا يشكلون ما نسبته 17٪ من إجمالي سكان أبخازيا، يتمتعون بهذه الامتيازات. واعتبروا أبخازيا "تاريخياً" أرضاً جورجية، واتهموا النظام السوفيتي بتقسيم جورجيا عبر خلق ثلاثة كيانات تتمتع بالحكم الذاتي داخل حدودها.

أصرت السلطات المركزية، مع ظهور المطالبات بتعديل حدود أو أوضاع إدارات الحكم الذاتي، على أن الحدود القائمة لا يمكن تغييرها. وأعطى هذا انطباعاً خاطئاً بأن الحدود كانت ثابتة إبان العهد السوفيتي. وفي الحقيقة، كان النقل المستمر لملكية الأراضي وإعادة ترسيم الحدود أحد مصادر التوتر بين الأقليات العرقية اليوم. ووفقاً لأحد المصادر، فقد بلغ عدد التغييرات في ملكيات الأراضي داخل جمهوريات الاتحاد، بين عقدي العشرينيات والثمانينيات من هذا القرن، نحو 90 تغييراً، عدا عن

التغييرات في الأراضي على المستويات الأخرى(7). ومن الأمثلة المعروفة على ذلك، نقل ملكية شبه جزيرة القرم من روسيا إلى أوكرانيا عام 1954. على أن هذه التغييرات كانت تخضع لإرادة لجان الحزب الداخلية. وقد رفض جورباتشوف القيام بتعديل الحدود القائمة استجابة للضغط الشعبي، الأمر الذي كان سيثير مزيداً من التحرك بشأن قضايا ملكية الأراضي عبر الاتحاد السوفيتي السابق المترامي الأطراف.

لقد أدى ظهور القومية إلى إثارة التساؤل حول شرعية الحدود التي رسمها السوفييت. فقد توازى انهيار القوة الضاغطة للسلطات السوفيتية مع انهيار الدولة السوفيتية. وانبثقت دول جديدة من الحركات القومية التي طالبت، في الغالب، بتعديل الحدود القائمة. وطالبت أرمينيا بمنح جيب كاراباخ "حق تقرير المصير"، بمعنى، فصله عن سلطة باكو. فيما ألغت أذربيجان وضع "الحكم الذاتي" الذي كانت تتمتع به كاراباخ، وهو ما قامت به سلطات جورجيا فيما بعد بالنسبة إلى كل من أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا. وقد اتبع منطق المحاولة والخطأ لإعادة وضع حدود جديدة للجمهوريات، لمعرفة مدى قدرة إحداها على رفع علمها الوطني، وتحقيق الدولة القومية الجديدة.

طبيعة الحركات الشعبية

لم تكن لجمهوريات جنوبي القوقاز قبل عام 1988، أية خبرة في السياسة العامة، باستثناء الاحتفالات الرسمية، التي كان ينظمها الحزب. وكانت حركات الانشقاق مقصورة على حفنة من المثقفين، الذين لم يكن لهم أثر يذكر في القطاع الجماهيري الواسع. وسبق الحركات القومية حركة البيئة التي لم تستمر إلا لمدة قصيرة (1987-1988)، ثم تراجعت لصالح الموجة القومية.

وأدت المظاهرات الشعبية الضخمة التي اندلعت في ستبانكرت، عاصمة كاراباخ الجبلية، إلى سلسلة من ردود الفعل. ولم يكن أي من المشاركين في المظاهرات أو المنشقين القوميين يتوقعون مثل هذه الثورة السريعة. وقد تبعتها بعد عدة أيام، مظاهرات أكثر ضخامة في يريفان، التي أعقبها بدورها أعمال مناهضة ضد الأرمن في سومجيت.

وظهرت في الشهور التالية حركات جماهيرية في باكو، وجانجا، وتبليسي، وتسخينفالي، وسوخومي، وجروزني. وكان توجه ألاف الأشخاص نحو مركز المدينة سيراً على الأقدام كافياً لشل السلطات المحلية وخلق أزمة خطيرة في موسكو.

ولقد أدى عجز السلطات السوفيتية عن تلبية مطالب الحركات الشعبية، أو قمعها بالقوة، إلى ضمان استمرار الاضطرابات والتوتر. وأدى أخذ المطالب القومية بعين الاعتبار، وعقد المحادثات مع ممثليها، إلى إضفاء الصبغة الشرعية على القضية القومية. ومن ناحية أخرى، وضع استخدام القوة، السلطات المركزية في موقع "العدو" بدلاً من موقع القاضي. وفقدت السلطات المركزية الثقة، ليس عند أولئك الذين كانوا يتحدون النظام القائم فحسب، وإنما عند أولئك الذين يريدون الإبقاء على الوضع الراهن. وفيما اعترض الأرمن على موقف جورباتشوف المؤيد لأذربيجان برفض عودة جيب كاراباخ إلى أرمينيا، اشتبه الأذريون بأن قرار وضع الجيب تحت سيطرة موسكو الإدارية هو الخطوة الأولى نحو تلبية المطلب الأرميني، مما يعني، توحيد كاراباخ مع أرمينيا. وبعد موجة من المذابح، التي ارتكبت ضد الأرمن في باكو عام 1990، تدخل الجيش السوفيتي هناك، الأمر الذي أثار جدلاً عما إذا كان تدخله بهدف إنقاذ السكان الأرمن، أو بهدف وقف الانهيار السريع للحزب الشيوعي الأذري. ونجم عن التدخل مقتل أكثر من 100 شخص، وإلحاق ضرر بالغ بصورة القيادة السوفيتية في أذربيجان[8].

إن عدم تمتع السكان بتجربة سياسية جعل منهم ضحايا يسهل التلاعب بهم؛ ولكنهم ردوا بقوة على تصريحات القيادة المركزية، وافتتاحيات صحيفة "برافدا"، وعلى أعمال التخريب والعنف العرقية، وهيأت أحداث العنف في سومجيت (شباط/ فبراير 1988) سلفاً للاشتباكات بين الأرمن والأذريين. وهنالك دليل قاطع على أن أجهزة الاستخبارات السوفيتية قد تم إبلاغها عن المذابح، هذا إن لم تكن هي وراء تنظيمها[9]. وساد اعتقاد واسع بأن المخابرات السرية الروسية ساهمت في إسقاط الزعماء القوميين في كل من جورجيا (1992) وأذربيجان (1993). على أن كل هذه المحاولات في التلاعب لم تؤد إلا إلى نجاح جزئي لأهداف سياسة موسكو.

وتسارعت الأمور بصورة كبيرة؛ فقد حاولت السلطات المركزية تهدئة الاحتجاجات الجماهيرية المتنامية، وذلك بتقديم الوعود أو بالقيام بأعمال القمع أو التخريب؛ وكانت الحركات الشعبية نفسها، بكل ما فيها من عفوية، تستجيب لسياسات السلطات المركزية، بطريقتها الخاصة. ومع اتساع الفجوة بين الشرعية السوفيتية والشعب، أصبح من الممكن تصور هياكل الدول المستقلة. وفي الحقيقة، لم تكن لدى موسكو أية صيغة لتلبية المطالب القومية، وليس لديها القدرة على السيطرة على موجة القومية المتعاظمة.

نماذج من الصراع القوقازي

تركت الصراعات في القوقاز المراقبين في حيرة من أمرهم؛ إذ إن الأقليات العرقية، التي تقاتل ضد قوات أكثر تفوقاً منها، لم تحافظ على مقاومتها فحسب، بل حققت انتصارات لافتة للنظر. فالأرمن في كاراباخ ضد أذربيجان، وأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا ضد جورجيا، والشيشان ضد روسيا الاتحادية؛ وفي كل هذه الحالات[10]، قاتلت المجموعات العرقية التي تتراوح أعدادها بين 900 ألف نسمة (الأبخازيين) ومليون نسمة (الشيشان) ضد السلطات المركزية التي تمثل أعداداً من السكان أكبر بعدة أضعاف، وتمتلك مصادر متفوقة وجيوشاً أكبر ومواد عسكرية أكثر.

كان التدخل الخارجي أحد العوامل التي قدمت لتفسير هزيمة السلطات المركزية في هذه الصراعات. فقد أكد المسؤولون الأذريون بصورة مستمرة بأن حرب كاراباخ كانت نتيجة لاعتداء أرمينيا المجاورة التي تضمر نوايا توسعية. لكن، حتى إذا رضينا بهذه النظرية، فإن عدد سكان أذربيجان يبلغ ضعف عدد سكان أرمينيا، وهي أغنى بالمصادر الطبيعية (النفط)، كما تتمتع بموقع جغرافي أفضل. ولإعطاء أمثلة أخرى، إذا افترضنا أن مقاتلي أوسيتيا الجنوبية تلقوا دعماً من أوسيتيا الشمالية، أو أن القوات الأبخازية تلقت دعماً من اتحاد الشعوب القوقازية، فإن أعدادهم وقدراتهم العسكرية لا تكاد تذكر مقارنة بمثيلاتها في تبليسي. وهنا، فسَّر كل من زعيمي أذربيجان وجورجيا سبب هزيمتيهما بالنظرية ذاتها المستندة إلى التدخل الخارجي، متهمين موسكو بدعم القوى الانفصالية.

تبقى نظرية التدخل الخارجي غير ظاهرة في حالة الحرب الشيشانية تحديداً. وقد فسَّر جنرالات موسكو إخفاقهم الذريع في هذه الحرب بشجب عملية "تدفق السلاح عبر أذربيجان"، أو باختلاق قصة حول انضمام آلاف المتطوعين الإسلاميين، الذين قيل إنهم كانوا يقاتلون في الشيشان. ورغم احتمال أن تكون المقاومة الشيشانية قد زوِّدت بالأسلحة من الخارج، فإنه يبقى واضحاً أن من زودهم بالسلاح بشكل رئيسي هم أعداؤهم أنفسهم، أي الجيش الروسي. وتقتضي المقاومة المدهشة للمقاتلين الشيشان وعودتهم المظفرة إلى جروزني، في آب/ أغسطس 1996، البحث عن توجه آخر، أو تحليل مختلف لأسباب النتيجة النهائية.

ويفسر القادة الانفصاليون نجاحهم بأنه نتيجة لدرجة الانضباط العالية بين قواتهم، ووجود دافع قوي للنضال من أجل تحرير أراضيهم. ويقولون إن انتصاراتهم العسكرية على الجيوش المتفوقة تقدم بوضوح برهاناً آخر على صحة مطالبهم الشرعية؛ فهم يقاتلون من أجل أراضيهم، فيما يقاتل أعداؤهم لإخضاع واستعباد شعوب أخرى.

رغم توفر الدليل على التدخل الروسي في صراعات دول جنوب القوقاز، فإنه من السذاجة بمكان أن تنسب محصلة الحرب النهائية إلى جنرالات روسيا. وفي الحقيقة، كانت السياسة الروسية بالنسبة إلى كل الصراعات، تقوم على دعم الجانبين بالتناوب وتقويتهما، وبالتالي تحييد التأثير الخارجي وتعزيز نفوذها. وعلاوة على ذلك، تلقى الجيش الأذري والمقاتلون الجورجيون (إلى جانب قوات كاراباخ أو القوات الأبخازية) السلاح الروسي على حد سواء. وفي بعض الأحيان، كان المرتزقة الروس يدربون مقاتليهم أو يقاتلون إلى جانبهم. كما تلقت أذربيجان الدعم العسكري من تركيا، وهو مثال آخر على "التدخل الخارجي" في الصراعات القوقازية التي لم تحسم نتائجها.

ويمكن للمرء أن يرجع سبب الانتصارات العسكرية في كاراباخ وأبخازيا إلى قياداتها السياسية الموحدة، وسبب هزائم الجيوش الأذرية والجورجية والروسية إلى الصراعات الداخلية الحادة بين مراكز القوى فيها. واتصفت عملية التحول التي شهدتها النخبة السياسية من القوى الشيوعية إلى القوى الوطنية في كل من أذربيجان وجورجيا (ولكن ليس في أرمينيا) بأنها كانت شاقة ومؤلمة، ونتج عنها سلسلة من الحروب الأهلية.

وتزامنت أبرز الانتصارات العسكرية لكاراباخ وأبخازيا مع درجة عالية من التوتر في باكو وتبليسي. وتم التخطيط للعمليات العسكرية الروسية في الشيشان بناء على الافتراض بوجود انقسام حاد بين أفراد النخبة السياسية الشيشانية؛ ولم يكن هذا مجرد تخيل بالنسبة إلى الصراع الحاد بين مراكز القوى في جروزني عامي 1993 و1994، ولكن أثبت الشيشان قدرتهم على نبذ الخلافات والتناقضات فيما بينهم، ما دامت القوات الروسية تغزو أرضهم وتحتلها.

ولم تتحول القوقاز إلى أقطاب تتمثل في تحالفات إقليمية قائمة على دول وقوى تدعم الحركات الانفصالية، ودول وقوى أخرى تعارض أو تقاتل ضد القوى الانفصالية في الداخل. ومع أن السلطات الروسية كانت تواجه تهديد الحركة الانفصالية في شمالي القوقاز، فإنها لم تتردد في دعم القوى الانفصالية الأخرى في جنوبي القوقاز، مثل كاراباخ، أو حتى بصورة أكثر وضوحاً، في أبخازيا. ولم تمنع هذه السياسة موسكو من دعم وتأييد سلامة أراضي جمهوريات جنوبي القوقاز. وتعارض موسكو حرية تقرير المصير بصورة كاملة لكل من كاراباخ أو أوسيتيا الجنوبية أو أبخازيا؛ لأن ذلك قد يعني سابقة خطيرة للشعوب الإسلامية في شمالي القوقاز، وقد يقضي على فرصة ذهبية لأي تدخل روسي مستقبلي في شؤون دول جنوبي القوقاز.

ولم يكن هناك فوق ذلك، أي ظهور للتضامن الدولي بين القوى الانفصالية المختلفة. فعندما تطوع الشيشان للقتال على جبهة كاراباخ، لم يختاروا الجانب الأرميني، الذي يتقاسمون معه قضية مجموعة أقلية تطالب بحق تقرير المصير، ولكنهم اختاروا الجانب الأذري. وهنا، ربما وضع المقاتلون الشيشان الهوية الإسلامية المشتركة كمصداقية لتصرفاتهم، رغم أن الحسابات السياسية الجغرافية كانت أكثر أهمية. فقد رأوا في أذربيجان القوة المعارضة لروسيا في جنوبي القوقاز، التي كان الانفصاليون الشيشان يعتمدون عليها لإيجاد ممر للوصول إلى العالم الخارجي. وفي أبخازيا أيضاً، حيث شاركت أعداد كبيرة جداً من المتطوعين الشيشان في القتال، لم يكن اختيارهم خالياً من التناقضات؛ فقد دعم الشيشان الأبخازيين، الذين يتمتعون بصلات عرقية أقرب إلى تلك في شمالي القوقاز منها إلى الجورجيين. لكن انتصار الأبخازيين عزز من

النفوذ الروسي على دول جنوبي القوقاز، وأجبر جورجيا على الانضمام إلى كومنولث الدول المستقلة، وأضفى شرعية على وجود القواعد العسكرية الروسية في جورجيا. وكانت أهداف الشيشان مناقضة تماماً، وتتمثل في إضعاف النفوذ الروسي على جانبي منحدرات سلسلة جبال القوقاز.

ولم يؤد العنصر الديني كذلك دوراً ذا شأن؛ إذ تتمتع جمهورية إيران الإسلامية بعلاقات طبيعية مع الأرمن المسيحيين، ومتوترة مع الشيعة في أذربيجان. وتدعم السلطات الروسية الأبخاز المسلمين ضد الجورجيين المسيحيين الأرثوذكس. ويمكننا من خلال هذه الأمثلة التوضيحية كلها استنتاج أن التحالفات، التي تم التوصل إليها، تعود لمصالح جغرافية ـ استراتيجية أو تكتيكية، وليس لأسباب عقائدية أو دينية أو غيرها. ولم تجد روسيا غضاضة في محاربة الحركة الانفصالية في الشيشان، رغم دعمها لها في أبخازيا، على بعد عدة كيلومترات إلى الغرب؛ إذ تعتبر الحالة الأولى تحدياً رئيسياً للسيطرة الروسية في القوقاز ولخطوط مواصلاتها وأنابيب نفطها؛ فيما تمثل الحالة الثانية دعماً كبيراً، ورافعة يمكن أن يرتكز عليها النفوذ الروسي في جورجيا وبقية دول جنوب القوقاز.

الصراع الأرمني ـ الأذري

كانت المبادرة العسكرية لصراع كاراباخ (1988 ـ 1991)، إبان الحقبة السوفيتية، للجانب الأذري. فقد عارضت موسكو المطالب الأرمينية، واعتبرتها مصدراً لإثارة المشكلات التي تزعزع التوازن الإقليمي الهش. وكان الجانب الأذري يتمتع بميزة أخرى كذلك، وهي قدرته على استغلال وزارة الداخلية (OMON) وقوات الشرطة في جيب كاراباخ، وبالتالي امتلاك الهياكل العسكرية التي لا تتوفر لأرمن كاراباخ. وانضمت القوات السوفيتية في نيسان/ إبريل 1991، إلى وزارة الداخلية الأذرية في مهاجمة قرى الأرمن في كاراباخ وما حولها[11]. وأظهرت تقارير وسائل الإعلام الغربية العلاقة بين الدعم الأذري لسياسة موسكو والتصعيد العسكري بشأن كاراباخ. وكانت النتيجة أن أخليت 24 قرية من سكانها[12].

أدت محاولة آب/ أغسطس 1991 الانقلابية في موسكو إلى إحداث تغيير جذري في توازن القوى في صراع كاراباخ. إذ قام الجيش السوفيتي، الذي عمل في السنوات الأخيرة على الحد من العنف المتنامي بين المقاتلين الأرمن والأذريين، بسحب قواته البالغ عددها 11000 جندي، بين شهري تشرين الثاني/ نوفمبر 1991 وشباط/ فبراير 1992. وبهذا أصبح الأرمن والأذريون وجهاً لوجه. ونجم عن ذلك فراغ في السلطة، وفي هذه المرحلة، أضحت الحرب الشاملة التي أعقبت ذلك أمراً لا مفر منه.

وإذا كان جورباتشوف قد لعب بورقة صراع كاراباخ في سنواته الأخيرة لابتزاز أرمينيا من أجل إبقائها ضمن الاتحاد، فإن الديمقراطيين الروس الجدد لم يكن لديهم أهداف مشابهة لأنهم من مؤيدي حل اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية. وفي صراع كاراباخ، كانت مشاعرهم مع الجانب الأرميني؛ نظراً لأنهم شاركوهم تجربة حكم الرئيس الأرميني تير-بيتروسيان الذي برز نجمه من خلال حركة ديمقراطية مماثلة.

وبالنسبة إلى النخبة الحاكمة الجديدة في موسكو، فقد مثل الرئيس الأذري مطاليبوف نموذج عضو مجلس السوفييت، الذي كانوا يناضلون ضده في معظم المقاطعات الروسية. ولم تكن تتوافر لروسيا سياسة واضحة فيما أصبح يعرف لاحقاً باسم "الدول الخارجية المجاورة". وكانت القوات الروسية في القوقاز في وضع مأساوي، حيث افتقرت إلى التوجيه السياسي وإلى احتياجاتها الأساسية مثل الطعام والوقود. وتورط كل من الضباط والجنود في صفقات بيع أسلحة، بمعنى بيع ممتلكات دولة لم يعد لها وجود هناك. كما تورط الجنود الروس في نشاطات الارتزاق (الانضمام إلى أحد جانبي القتال)، مفضلين الحرب على البطالة، التي كانوا سيواجهونها عند عودتهم إلى وطنهم[13]. وصبت هذه الوفرة المفاجئة في الأسلحة الزيت على النار.

لم تكن النخب السياسية الحاكمة في كل من باكو ويريفان قادرة على السيطرة على مجرى الأحداث. إذ لم تتح سرعة التطورات للنخب الجديدة التي تنقصها الخبرة، السيطرة على الوضع المتفجر على جبهة كاراباخ. كما أن المباحثات التي شرعوا بها

كانت عرضة للسخرية، مع قيام المجموعات المتشددة في المعسكرين بتقويض الاتفاقيات السياسية عبر تفجير الوضع العسكري مجدداً[14]. وعلاوة على ذلك، لم يكن حاكما باكو ويريفان هما من يُسيطران على الألوية العسكرية المنتشرة في منطقة المعركة. فقد كانت هذه الألوية على الجانب الأذري تتألف بصورة أساسية من مجموعات المتطوعين من الجبهة الشعبية الأذرية (APF). وكان الطاشناق يهيمنون على برلمان كاراباخ ومعظم القوات المسلحة. ونظراً لقوة رسوخهم في الشتات، فقد اكتسب الطاشناق نفوذاً في كاراباخ من خلال توجيه مصادر التمويل الخارجي لتصب في عملية بناء قوات كاراباخ المسلحة. وكان كل من أعضاء الجبهة الشعبية الأذرية والطاشناق في جانب المعارضة في عواصمهم، وهدفوا إلى بلوغ السلطة بواسطة أداء دور مهم في حرب كاراباخ.

لم تكن أذربيجان مهيأة للمقاومة العنيفة من قبل القوات الأرمينية في كاراباخ. وحتى ذلك الوقت، أجليت تجمعات الأرمن من مختلف مناطق أذربيجان، بعدما تعرضت للمذابح والهجمات الشرسة، دون إظهار مقاومة كبيرة. وفي كانون الأول/ ديسمبر 1991، بدأت المدفعية الأذرية قصفاً واسعاً لمدينة ستبانكريت، وذلك لإخراج سكانها من الجيب. وهكذا لم يكن أمام الأرمن المحاصرين في كاراباخ، والبالغ عددهم 140 ألف نسمة، أي خيار سوى القتال. وبدأت قوات كاراباخ هجومها المضاد في شباط/فبراير 1992، فاحتلت قرية خوجالي حيث يقع المطار. وفي أيار/ مايو من العام نفسه، استولت قوات كاراباخ على شوشي الاستراتيجية، وبعد عدة أسابيع تخطت هذه القوات حدود جيب كاراباخ الجبلي الذي يتمتع بالحكم الذاتي، واستولت على مدينة لاشين. وعبر "ممر لاشين" أقامت خط اتصال مباشراً مع أرمينيا. وكانت أهمية لاشين مضاعفة؛ إذ مكنتهم من نقل المساعدات العسكرية والاقتصادية براً، بدلاً من المخاطرة بنقلها جواً عبر مناطق معادية.

عملت الهزائم العسكرية على جبهة كاراباخ على زعزعة نظام آياز مطاليبوف. وبعد سقوط خوجالي، ارتكبت قوات كاراباخ أعمالاً وحشية ضد الجنود والمدنيين الذين بقوا في المدينة، وقتل عدة مئات منهم، وأدت الأنباء عن المذبحة إلى احتجاج جماهيري في باكو، فقد اتهم مطاليبوف مجموعات المعارضة الأذرية "بالمبالغة" بشأن مذبحة

خوجالي من أجل إسقاطه. وزاد هذا التصريح من غضب الجماهير إزاء مطاليبوف، الذي أجبر على الإطاحة به من منصبه في 6 آذار/ مارس 1992[15]. وتولى يعقوب ماميدوف السلطة كرئيس انتقالي، إلا أن عدم الاستقرار والصراع على السلطة في باكو تواصلا. وأجريت انتخابات رئاسية سريعة ومفاجئة في 7 حزيران/ يونيو 1992، وفاز بها زعيم الجبهة الشعبية الأذرية أبو الفضل التشيبي، الذي تولى السلطة فيما بعد. وكان العهد الانتخابي الأساسي، الذي قطعه التشيبي، هو تخليص كاراباخ من سكانها الأرمن.

حقق التشيبي في البداية بعض النجاح. وفي تموز/ يوليو 1992، حقق الجيش الأذري مكاسب مهمة في شمال كاراباخ باحتلاله منطقتي شاهوميان ومارتاكيرت. وكانت هنالك عدة أسباب وراء النصر الأذري: أولاً، إن وحدة القيادة السياسية والقيادة العسكرية الميدانية، تحت لواء قيادة الجبهة الشعبية الأذرية، أوجدت هدفاً عاماً مشتركاً للقيادة وللقوات العسكرية. وثانياً، تسريح الألوية العسكرية الأرمينية جزئياً، معتقدين أن الحرب انتهت. وثالثاً، كانت أذربيجان قد ورثت عن موسكو نصيبها من القوات المسلحة العاملة في الجيش السوفيتي؛ مما زاد من قدراتها التسليحية بصورة ملحوظة. على أن التقدم توقف إلى الشمال من ستبانكرت. وفي أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر شنت هجمات مكثفة في المنطقة الشرقية من كاراباخ وممر لاشين، لكن دون تحقيق نجاحات كبيرة.

وقامت قوات كاراباخ بشن هجوم معاكس مع حلول شتاء 1992-1993، بعد تشكيل "لجنة الدولة للدفاع"، التي سيطرت على جميع مظاهر الحياة في كاراباخ، وحشدت كل شيء من أجل المجهود الحربي. ونجحت اللجنة في توحيد أوجه التنسيق المفككة بين الألوية العسكرية، وأوجدت بالتالي جيش كاراباخ، وهو القوة العسكرية الأكثر تنظيماً المنبثقة عن بقايا الجيش الأحمر. وصاحب نتائج هذا الجهد تدفق السلاح من روسيا عبر أرمينيا، وبخاصة صواريخ أرض-جو، التي حدّت بفاعلية من تفوق القوات الجوية الأذرية. وتقدمت قوات كاراباخ في منطقة مارتكيرت محتلة القرية تلو الأخرى في أعقاب قتال عنيف. وحققت قوات كاراباخ نصراً جديداً في

نيسان/ إبريل 1993 عندما اجتازت حدود الجيب لاحتلال كلباجار، وهي منطقة أذرية يبلغ حجمها حجم كاراباخ المتنازع عليها، ولكنها تقع بين كاراباخ وأرمينيا.

أدت هزائم الجيش الأذري إلى جولة أخرى من الصراع على السلطة في باكو. فقد رفض أحد القادة العسكريين، وهو سورات حسينوف، إطاعة أوامر القيادة السياسية ورفض تسريح القوة العسكرية التي يتولى قيادتها. وبعد اشتباكات مسلحة مع القوات النظامية في جانجا، مسقط رأسه، أمر حسينوف قواته بالزحف على العاصمة، مجبراً التشيبي على الهرب إلى ناخيتشيفان. وفي أعقاب هذه الأحداث، عاد حيدر علييف، رئيس أذربيجان في حقبة بريجينيف، إلى السلطة ثانية، ورضي حسينوف بمنصب رئيس الوزراء. كما حققت قوات كاراباخ مكاسب أخرى من الفوضى في أذربيجان عبر توسيع حزامها الأمني، باحتلالها مناطق أخرى محيطة بكاراباخ، بما في ذلك مدن أغدام وفيزولي وجبراييل وغوباتلي وزانكيلان، وصولاً إلى الحدود الإيرانية. وترتب على هذا الأمر فرار مئات الألوف من الأذريين من قراهم، مما شكل مشكلة لاجئين مأساوية. وفي الوقت نفسه، اندلعت ثورة في مدينة لينكوران الجنوبية، المأهولة بالأقلية الطاليشية، وفي الشمال، تحرك الليزجينيون. وفي صيف عام 1993، تهدد أذربيجان خطر الانهيار والتمزق إلى مناطق متعددة تقاتل السلطات المركزية في باكو.

ومما يثير الدهشة، أن الزعيم الأذري حيدر علييف نجح في قلب الأمور. فقد أخمد ثورة الطاليش، وأعاد تنظيم الجيش بمساعدة مستشارين عسكريين أجانب (معظمهم من الروس)، ومع بداية شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1993، بدأ بشن هجوم جديد على جبهة كاراباخ. ولم يحقق هذا الهجوم الذي تواصل حتى ربيع عام 1994، تغييراً ذا شأن على الأرض، رغم أنه أسفر عن سقوط عدد كبير من الضحايا من الطرفين. وتم توقيع اتفاقية لوقف القتال في 12 أيار/ مايو 1994، وهو ما يعكس إصابة الطرفين بالإجهاد. وكشف الهجوم الأذري الأخير عن الوصول إلى توازن عسكري معين. فقد احتاج علييف إلى وقف القتال لكي يكون قادراً على توقيع صفقات نفطية، تقدر قيمتها بعدة مليارات من الدولارات (وقعت الأولى بعد أربعة أشهر من توقف القتال)، فيما

رغب الأرمن بالتفاوض حول إمكانية تحقيق اعتراف باستقلال كاراباخ مقابل إعادة الأراضي المحتلة.

يعتبر الحصار من الأسلحة الرئيسية التي استخدمتها أذربيجان أثناء الحرب، وذلك لعزل أرمينيا عن روسيا، شريكتها التجارية الرئيسية، وبالتالي وقف إمداد الاقتصاد الأرميني باحتياجاته من الطاقة. ولزيادة الوضع سوءاً، عانت خطوط الاتصالات بين أرمينيا وجاراتها الشمالية (مع روسيا عبر جورجيا) من أعمال تخريب متواصلة. فقد سجلت 33 عملية تفجير في خطوط سكك الحديد، و 16 تفجيراً في خطوط نقل الغاز الطبيعي خلال الفترة بين عامي 1992 - 1995. ووقعت هذه العمليات في مارينيولي الجورجية، التي يقطنها سكان من أصول عرقية أذرية، على الحدود قرب كل من أذربيجان وأرمينيا. وحملت يريفان أذربيجان مسؤولية هذه الأعمال الإرهابية، واتهمت العملاء الأذريين بارتكابها. واتهمت باكو بدورها الأجهزة الأرمينية السرية بأنها وراء التفجيرات، التي أصابت جسور سكك الحديد بين باكو وتبليسي، وبدعمها الأعمال الإرهابية التي قام بها الليزجينيون المتشددون في باكو.

ووجهت الحكومة الأرمينية عدداً من التحذيرات لأذربيجان والمجتمع الدولي، بعد آخر عملية تفجير في أنابيب الغاز (21 أيار/ مايو 1995)، وعلقت محادثاتها مع مجموعة منسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون الأوربي (OSCE). ومنذ ذلك الحين، بدا أن حوادث التفجير قد توقفت. لكن، إذا ما توتر الوضع السياسي مجدداً، وبدأت الأعمال العدائية، فإنه يكون ممكناً تجنب وقوع مزيد من أعمال التخريب.

الصراعات بين جورجيا وأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا

إذا كانت حرب أذربيجان تقع إلى الغرب، بعيداً عن الحدود الروسية، فإن الصراعين الانفصاليين الدائرين في جورجيا يقعان شمالي جورجيا، على الحدود الروسية. وكانت كل من أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا قد طالبتا، في مرحلة ما، بالاندماج مع روسيا الاتحادية، الأولى بالوحدة مع أوسيتيا الشمالية، والثانية كجمهورية ذات حكم ذاتي.

ويعتبر الصراع الأول المتعلق بأوسيتيا الجنوبية أقل إثارة. أما التوتر في أبخازيا فقد وجد منذ زمن بعيد؛ إذ يعود إلى عام 1978، عندما قام الأبخازيون بمظاهرات جماهيرية حاشدة للمطالبة بالانضمام إلى روسيا. وفي عصر إعادة البناء (البريسترويكا)، طالب الأبخازيون بجعل منطقتهم جمهورية اتحادية، وبالتحرر من حكم تبليسي. لكن، وعلى نحو مثير للدهشة، اندلعت أعمال العنف في تسخينفالي، المدينة الرئيسية في أوسيتيا الجنوبية، بعد أن عبَّر الأوسيتيون عن تضامنهم مع القضية الأبخازية. وأمر جامساخورديا حرسه الوطني، بقيادة تنجيز كيتوفاني، بدخول أوسيتيا الجنوبية. وأخفق المقاتلون الجورجيون الذين يفتقرون إلى الخبرة في دخول تسخينفالي، رغم أن العمليات العسكرية شددت من مواقف الجانبين، وأدت إلى تغيرات ديمغرافية. واستمرت الاشتباكات المسلحة المتقطعة، إلى أن تم التوصل إلى اتفاقية لوقف القتال في تموز/ يوليو 1992، عندما تدخلت قوات حفظ سلام تتألف معظمها من قوات روسية.

يعتمد الصراع الأوسيتي الجنوبي على التحركات السياسية في فلاديكافكاز، عاصمة أوسيتيا الشمالية. فالمطلب الأساسي لقوات أوسيتيا الجنوبية الانفصالية هو توحيد منطقتهم مع أوسيتيا الشمالية. لكن التحركات السياسية في الشمال اتخذت منحى آخر. فقد رفض أسخاربيك جالازوف، رئيس جمهورية أوسيتيا الشمالية ذات الحكم الذاتي، فكرة توحيد الشمال مع الجنوب، على أساس سلامة الأراضي الجورجية ووحدتها. والرئيس جالازوف، وهو من كوادر الحزب في الفترة السوفيتية، موال للقيادة في موسكو التي ترفض أي تغييرات إقليمية في القوقاز. وكانت أوسيتيا الشمالية منهمكة - علاوة على ذلك - في صراعها الداخلي مع الأنجوش، إلى الشرق من الجمهورية. وكان الأنجوش (مثل الشيشان) قد رُحِّلوا عام 1944، على يد ستالين لتعاونهم مع العدو الألماني. وبعد أن رد خروتشوف لهم اعتبارهم ولو جزئياً، عادوا من المنفى إلى ديارهم عام 1957، وأقاموا مع إخوتهم بالعرق في جمهورية "الشيشان - أنجوش" ذات الحكم الذاتي. ولم يتمكن الأنجوش من العودة إلى بعض قرى بريجورودني رايون، حول فلاديكافكاز. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1992، اندلع

عنف عـرقي بين الأوسيـتيين والأنجـوش، نجم عنه إصابة المئـات، ولجـوء الآلاف من الأنجوش إلى أنجوشتيا المجاورة.

تظل الظروف التي أدت إلى اندلاع حرب الأبخازيين يكتنفها الغموض. ففي 14 آب/ أغسطس 1992، قاد وزير الدفاع الجورجي، تنجيز كيتوفاني، خمسة آلاف من جنوده إلى أبخازيا. ولم يتضح ما إذا كان شيفاردنادزه قد أبدى موافقته على هذه الخطوة أم لا. وكان الهدف المعلن لهذه العملية اعتقال رجال العصابات الموالين لجامساخورديا، وحماية خط سكة الحديد الموصل إلى موسكو، من هجمات العصابات. وفي الحقيقة، كان لكيتوفاني هدفان سياسيان آخران؛ الأول، وضع حد للنزاع بشأن وضع أبخازيا، والثاني، استئصال التأييد لجامساخورديا بين السكان المجريليين في أبخازيا وفي مجريليا المجاورة معقل الرئيس السابق. وفشل كيتوفاني فشلاً ذريعاً، فقد دخلت قواته العاصمة سوخومي وتوقفت في جاجرا وسيطرت على الساحل الشمالي، ولكنها فشلت في إخضاع كل أبخازيا تحت سيطرتها. إذ ليست المناطق الجبلية وحدها هي التي بقيت خارج سيطرته، وإنما قوات الشرطة الأبخازية التي قاومت في منطقة جودوتا الساحلية.

وعلى الرغم من أن العرق الأبخازي يشكل 17٪ فقط من مجمل سكان أبخازيا، فإنهم كانوا قادرين على تنظيم مقاومة فعالة. وقام أقاربهم في الشمال، الدايجيون والكاباردين والشركس والشيشان، بالتطوع بالمئات دعماً لهم. وهاجمت القوات الأبخازية في كانون الأول/ ديسمبر جاجرا واستولت عليها، ووصلت إلى الحدود الروسية. وقد أبلغني قائد أبخازي كبير أن روسيا بدأت دعم القوات الأبخازية بالأسلحة بعد هذا النصر الأولي، الذي برهنت به على جديتها في القتال. وأدركت بعض القوات في روسيا أنها تستطيع جناية فوائد كثيرة بدعمها الجانب الأبخازي في الحرب. وقد يضغط هذا الأمر على جورجيا، الأمر الذي يجبرها على قبول المطالب السياسية والعسكرية الروسية. وساعدت الحرب في أبخازيا على لفت اهتمام الشعوب الإسلامية في شمالي القوقاز، الذين أصبحوا متشددين بسرعة كبيرة. وبدلاً من توجيه عدائهم ضد موسكو – كما حدث في القضية الشيشانية – فإن الحرب في أبخازيا دفعت

بضغط شمالي القوقاز نحو جورجيا. وبعد الغزو الأولي لأبخازيا، فقدت القوات الجورجية المبادرة العسكرية؛ فقد كان الحرس الوطني يتشكل أساساً من المجرمين والمغامرين الذين أثبتوا أنهم ليسوا مجرد أداة في إبعاد الأبخاز فحسب، وإنما في إبعاد جميع الأقليات العرقية التي تعيش هناك. وفي أيلول/ سبتمبر 1993، نجحت القوات الأبخازية في صد القوات الجورجية وطردها من سوخومي حتى نهر إنجوري، الذي يفصل جورجيا عن أبخازيا. وكانت الأضرار التي خلفتها المعارك رهيبة؛ إذ قتل أكثر من 9000 شخص وشرد مئات الآلاف، وتحول ما كان يعرف سابقاً بأنه ريفيرا البحر الأسود إلى كومة من الركام والدمار.

وأعقب ذلك مباشرة، اندلاع الانتفاضة في مجريليا؛ فقد تقدمت القوات الموالية لجامساخورديا شرقاً، بناء على أوامر فاختانك كوباليا. وعاد جامساخورديا من المنفى في جروزني ليستعيد السلطة. وكانت القوات الموالية لشيفاردنادزه ضعيفة في معنوياتها، وتعاني نقصاً في المعدات؛ وكانت جورجيا، كدولة، تعاني خطر الانهيار. وعند هذه اللحظة، وافق شيفاردنادزه على الانضمام إلى كومنولث الدول المستقلة، وتلبية المطالب العسكرية الروسية للاحتفاظ بأربع قواعد عسكرية في جورجيا. وطالب شيفاردنادزه بتدخل القوات الروسية، التي وصلت ميناء بوتي واتخذت مواقع لها إلى الغرب من مدينة كوتايسي، لمنع تقدم قوات زياد جامساخورديا. كما أمدت القوات الروسية الجيش الجورجي بالأسلحة والوقود. وبعد عدة أيام من التدخل الروسي، كانت قوات جامساخورديا تفقد مواقعها، واستسلمت آخر القوات في زوجديدي.

تعرضت كل من أذربيجان وجورجيا في صيف عام 1993 إلى خطر التمزق والهيمنة على يد أمراء الحرب الإقليميين، على أن الدعم العسكري الروسي لشيفاردنادزه وعلييف، مكنهما من إعادة بناء هياكل دولتيهما بعد تعرضهما للدمار. وكان الثمن الذي طلبته موسكو هو عودة جورجيا وأذربيجان إلى دائرة نفوذها؛ وذلك بانضمامهما إلى كومنولث الدول المستقلة، وسماحهما بعودة القواعد العسكرية الروسية إلى أراضيهما. وعلى أي حال، كان نجاح موسكو محدوداً، إذ سرعان ما ظهرت بوادر توتر جديد بين الكرملين ودول جنوبي القوقاز المجاورة.

الحرب في الشيشان

اتخذ التحول السياسي لشعوب شمال القوقاز شكلين اثنين؛ الأول، المعارضة المتشددة لموسكو؛ والثاني، التوتر بين العرقيات. فقد طالبت الحركات القومية موسكو بأن تعمل على ترقية أوضاع مناطقها، من الحكم الذاتي، على سبيل المثال، إلى جمهوريات اتحادية. وفي أوائل التسعينيات، انتشر هذا التوجه في معظم مناطق الاتحاد السوفيتي، حيث كافحت مراكز المقاطعات لتحقيق استقلالية أكبر في صناعة القرارات المحلية. وفي الوقت ذاته، طالبت "الشعوب المعاقبة" في شمالي القوقاز (الشيشان والأنجوش والكراتشاي والبلكار) موسكو برد اعتبارهم وتعويض خسائرهم الناجمة عن ثلاثة عشر عاماً من النفي (1944ـ1957). كما طالبت الحركات القومية بتعزيز اللغات الأصلية والثقافات القومية وتقويتها، وتنقيح الرواية الرسمية للتاريخ، والعودة إلى الإسلام، خاصة في داغستان والشيشان.

ولو أعادت المعارضة المتشددة لموسكو هوية سكان الجبال في القرن التاسع عشر - التي عُبر عنها سياسياً بمنظمة "الاتحاد الكونفدرالي لشعوب القوقاز " (KNK) - لكان هنالك تبلور للفئات العرقية المختلفة على حد سواء. فقد اندلعت المقاومة القوقازية ضد الجيوش القيصرية، في عام 1817 واستمرت حتى عام 1864، على أساس تحالفات قبلية كبيرة، تعززت بواسطة العقيدة الصوفية الإسلامية التي مثلها قائد الثورة الإمام شامل. ونجح الإمبراطور الروسي، ومن بعده الاتحاد السوفيتي، بتدمير الصبغة العالمية للإسلام في القوقاز (وكذلك في آسيا الوسطى والفولجا الوسطى)، واستبدلوا بها الهوية القومية الأكثر تمزقاً و"حداثة". وتم هذا بإقامة الأقاليم والإدارات الوطنية. وذهب السوفييت أبعد من ذلك بحظر اللغة التركية، التي كانت لغة الاتصال في شمالي القوقاز، واللغة العربية، التي كانت لغة الكتابة، واستبدلوا بهما اللغة الروسية من جهة، والنماذج المكتوبة للهجات العامية المحلية من جهة ثانية. على أن الضرر الأكثر تأثيراً في هوية سكان الجبال المشتركة في القوقاز كان تهجير أربعة من شعوب المنطقة، وتشجيع الآخرين على احتلال القرى المهجورة لهذه الشعوب. وبعد عودة الشعوب المعاقبة، لم تعد العلاقات إلى طبيعتها قط؛ فقد بقيت بعض المشكلات

الإقليمية معلقة، تحوم فوق سماء استقرار المنطقة كسيف ديموقليس. وكان للشيشان مطالب بمنطقة نوفولاكسكي رايون الداغستانية، مثل مطالب الأنجوش بمنطقة بريجورودني رايون.

أخفقت موسكو في إدارة الأزمة الشيشانية منذ بدايتها، مظهرة تجاهلاً تاماً فيما يتعلق بالمبادئ الأخلاقية للغالبية العظمى من شعوب شمالي القوقاز. ونجح القادة الروس، في أماكن أخرى، بالتعامل مع الخلافات المحلية لتحطيم الجبهة الموحدة المعادية لروسيا. وقد جاء الإخفاق الروسي الأول في الشيشان عقب محاولة آب/ أغسطس الانقلابية في موسكو. وطاردت قوات المؤتمر القومي الشيشاني، بقيادة الجنرال طيار جوهر دوداييف، قيادة الحزب المضطربة فيما كان يعرف بجمهورية الشيشان ـ أنجوش ذات الحكم الذاتي؛ فقد دعمت قيادة الحزب برئاسة دوخو زافجاييف الانقلابيين صراحة[16]. وفي وقت لاحق، نظم دوداييف انتخابات، وتوج نفسه رئيساً شرعياً. ورفضت موسكو، المرتبكة حيال الوضع في جروزني، تغيير السلطة، وأرسلت 2000 جندي مسلح للجمهورية الجبلية. وبالنسبة إلى الشيشان، كان هذا الأمر تذكيراً بالسياسات القمعية الماضية، وهو ما لم يكن مقبولاً. وتظاهر الآلاف من المواطنين المسلحين وسط مدينة جروزني، فيما حاصر آخرون المطار. وأجبرت القوات الروسية على التراجع، مخلفة وراءها كميات كبيرة من الأسلحة. وعملت الأحداث على تشدد الشيشان، وتوحدهم خلف الصورة الأسطورية لدوداييف. وفي الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر، أعلنت الشيشان نفسها جمهورية مستقلة.

رفض الرئيس الروسي بوريس يلتسين التفاوض مع جروزني، وانتظر فرصاً متاحة لتحطيم الثوار الشيشان. ولاحت إحداها في خريف عام 1992، عندما اندلعت الاشتباكات المسلحة بين الأوسيتيين والأنجوش في أوسيتيا الشمالية المجاورة. وكان البرلمان الروسي قد تبنى قانوناً في نيسان/ إبريل 1991 لإعادة الاعتبار للشعوب المقموعة، وأن تتعهد الفقرة السادسة منه بـ "إعادة الاعتبار إقليمياً"[17]. وأوضح بعض الساسة الروس للأنجوش أن القانون يعني الدعم الروسي لمطالبهم في بريجورودني رايون. ولذلك، عندما أعلن الشيشان استقلالهم، نأى الأنجوش

بأنفسهم بعيداً عنهم وحافظوا على ولائهم لموسكو. وقد أنشئت في حزيران/ يونيو 1992 منطقة أنجوش منفصلة ذات حكم ذاتي داخل روسيا الاتحادية[18]. لكن عندما وقعت الاشتباكات بين الأوسيتيين والأنجوش، وقفت القوات الروسية إلى جانب الأوسيتيين، وأطلقت الدبابات قذائفها مباشرة باتجاه قرى الأنجوش، واخترقت قوات حفظ السلام الروسية الأراضي الشيشانية، وهدفت هذه الأعمال إلى إثارة رد فعل الشيشان. ولم يتدخل الشيشان في الصراع، إلا أن الاتحاد الكونفدرالي لشعوب شمال القوقاز عبأ نفسه لمحاربة الغزو الروسي للشيشان. ومرة أخرى أجلت موسكو الغزو، وعلى الرغم من نجاحها في فصل الأنجوش عن الشيشان، فإنها أخفقت منذ ذلك الحين في إزالة التوتر بين الأوسيتيين والأنجوش، مخلفة قضية إقليمية ومشكلة لاجئين زعزعت الاستقرار وسط منطقة القوقاز.

وقد ازداد صراع القوى في الشيشان خلال عام 1993. وارتد عدد من مساعدي دوداييف عن معسكره، فيما كان الجنرال يركز كافة عناصر السلطة في يديه. وحاولت موسكو الاستفادة من الصراع الشيشاني الداخلي في إثارة حرب أهلية، إلا أن المعارضة أثبتت أنها منقسمة وضعيفة جداً، ولا تقوى على غزو جروزني. وشهدت الشيشان في صيف عام 1994، معارك متواصلة بين القوات الموالية لدوداييف وشراذم قوات المعارضة المختلفة. وقد حاولت قوات المعارضة في 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 1994 من اقتحام جروزني، إلا أنها فشلت مخلفة وراءها أكثر من 100 أسير. على أن الأمر الذي أربك موسكو هو أن معظم الأسرى كانوا، في الواقع، من الجنود الروس النظاميين. وعجّل التورط المتزايد للقوات الروسية في "الحرب الأهلية" الشيشانية، وأهمية جروزني المتزايدة في لعبة الشطرنج المرتبطة بنفط بحر قزوين، في حدوث غزو روسي غير منظم للشيشان، في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1994.

الصراعات العرقية الكامنة

علاوة على الصراعات العرقية الإقليمية الخمسة، التي أدت إلى حروب متعددة، هناك عدد من الخلافات العرقية، التي تهدد بالانفجار على شكل حروب في اللحظة

التي تتفاقم فيها التوترات. فما زالت الحشود العرقية الجديدة تلقى قبولاً، حيثما تعي إحدى المجموعات أن أمنها مهدد، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك، انقسام الجماعات السكانية بسبب الحدود الجديدة، الناشئة عن انهيار الاتحاد السوفيتي. ويمكن للتوتر العرقي أن يظهر في مناطق يتواجد فيها خليط من الأفراد، حيث تشك الدول منزوعة السيادة بولاء الأقليات، وتصبح الأخيرة مستاءة من عزلها عن عملية صنع القرار السياسي.

وقد عزلت مجموعتان عرقيتان نتيجة لوضع حدود دولية على قمم جبال القوقاز، وهما الأوسيتيون والليزجينيون. ولعل أحد أهم العوائق أمام حل الصراع الجورجي- الأوسيتي هو معضلة تقسيم الشعب الأوسيتي بين دولتين مختلفتين. فدولة أوسيتيا الشمالية عبارة عن جمهورية ذات حكم ذاتي تابعة لروسيا الاتحادية، فيما تعتبر أوسيتيا الجنوبية، من وجهة النظر القانونية، جزءاً من جورجيا.

أما مشكلة الشعب الليزجيني فلم تكتسب اهتماماً كبيراً؛ إذ يبلغ عدد أفراد هذا الشعب نحو 234 ألف نسمة يعيشون في داغستان، ونحو 171 ألف نسمة يعيشون في أذربيجان[19]. كما يقسم نهر سامور، الذي يشكل الحدود بين روسيا وأذربيجان، الشعب الليزجيني إلى قسمين. وشكل الليزجينيون حركة سادفال، وتعني "الوحدة" عام 1990، لحل مشكلة الشعب الليزجيني القومية، بإعادة ضم كل الأراضي الليزجينية داخل روسيا الاتحادية. فيما دعا آخرون أكثر تشدداً لإقامة دولة ليزجينستان المستقلة. وأدى هذا إلى خلق توتر بين الليزجينيين والأذريين داخل أذربيجان، وكذلك في ديربنت، ثاني أهم مدينة في داغستان[20]. وبلغ هذا التوتر ذروته عام 1993، عندما اندلعت مظاهرات جماهيرية ضخمة في كوساري، بأذربيجان، حيث رفض الشعب الليزجيني التجنيد الإجباري في الجيش الأذري، الذي احتاج إلى رجال مقاتلين على جبهة كاراباخ. وعاد التوتر ثانية في تموز/ يوليو 1996، عندما اعتقلت السلطات الأذرية ناريمان رمضانوف، أحد زعماء الليزجينيين، واتهمته بالتورط في سلسلة من الهجمات بالقنابل في باكو، وبأنه عميل لأجهزة الاستخبارات السرية الروسية والأرمينية[21]. وكانت السلطات الأذرية قد أجبرت على إطلاق سراح رمضانوف بعد

قيام المتشددين الليزجينيين باختطاف أربعة ضباط أذريين، واندلاع المظاهرات في داغستان.

وقال رمضانوف إن عدد الليزجينيين في أذربيجان أعلى بكثير مما تظهره الأرقام الرسمية، ويصل عددهم في الحقيقة إلى 700 ألف نسمة[22]. واتهم السلطات الأذرية باتباع سياسة الانخراط القسرية، وقال إن شعوب الطاط والطاليش والأكراد في أذربيجان، قد فقدوا هويتهم الوطنية. وكان الليزجينيون قادرين على المحافظة على هويتهم بفضل وجود الشعب الليزجيني في داغستان، الذي لم يكن مهدداً بالانخراط. ولم يثن عدد الصراعات، التي زعزعت استقرار القوقاز، رمضانوف عن عزمه، قائلاً: "يجب ألا يتم تقسيم أمة بسبب قرار طوعي لإدارة ما. إن هدفنا هو تقرير المصير، ووحدتنا القومية واجب مقدس".

كان من الممكن إبقاء الوضع تحت السيطرة، على الرغم من المواقف المتطرفة لحركة سادفال، ورفض السلطات الأذرية أو عجزها عن الاستجابة إلى مظالم وشكاوى الليزجينيين[23]. ومن بين التفسيرات الشائعة، التي سمعتها في داغستان، أن موسكو رفضت وجود صراع آخر على حدودها الجنوبية قد يخرج عن السيطرة. ويعاني الكرملين قلقاً بشأن حالة عدم الاستقرار في داغستان، الجارة الشرقية للشيشان، التي يمر من خلالها أنبوب نفط باكو ـ نوفوروسيسك.

ويظل من غير الواضح إلى أي مدى يمكن أن تكون موسكو قادرة على السيطرة على التطورات في داغستان، بعد هزيمتها في الشيشان؛ إذ عاشت داغستان في عزلة خلال الفترة 1994 ـ 1996؛ لأن طرق مواصلاتها مع الشيشان تحولت إلى مناطق حربية، كما أن حدودها مع أذربيجان كانت مغلقة من قبل قوات حرس الحدود الروسية، لمنع وصول الأسلحة إلى المقاتلين الشيشان عبر أذربيجان. وبالنتيجة، عانى الاقتصاد الهش لهذه "الدولة الجبلية" (كما تعني كلمة داغستان) مشكلات مأساوية، فوصل الإنتاج الصناعي إلى مرحلة التوقف التام تقريباً، فيما ارتفعت معدلات الجريمة. فقد تم اغتيال حامد حامدوف وزير المالية الداغستاني، في 20 آب/ أغسطس 1996، إثر حادثة تفجير

سيارة مفخخة في ماخاتشكالا . وفي 16 من تشرين الأول/ نوفمبر 1996، دمرت قنبلة مبنى في كاسبييسك، يقيم فيه حرس الحدود الروس وعائلاتهم؛ وأدى الهجوم إلى مقتل 54 شخصاً. وألقت وسائل الإعلام الروسية اللوم على "عصابات الكافيار"، وحملتها مسؤولية الهجوم، مضيفة أن سواحل بحر قزوين أصبحت أكثر خطراً على الجنود الروس من الحدود مع الشيشان[24].

أما المنطقة الثانية التي يمكن أن تقع فيها اضطرابات عرقية، وتحتوي كذلك على خطوط لأنابيب النفط، فهي جورجيا. فقد أظهر الإحصاء السكاني، عام 1989، أن نسبة الأقليات العرقية إلى مجمل عدد السكان في جورجيا تصل إلى 30٪. ويشكل الأوسيتيون والأبخازيون، وهما العرقان اللذان خاضا صراعات مع تبليسي، نسبة 3٪ و1.6٪، على التوالي، من إجمالي عدد السكان. وهنالك أعداد مهمة من الروس والأرمن في المراكز العمرانية الرئيسية، وكذلك تجمعات سكانية من الأذريين والأرمن في كل من مارنيولي وجافاختي، وهما مقاطعتان إلى الجنوب من تبليسي. وفي أوائل التسعينيات، ظهرت بوادر توتر بين تجمعات الأرمن والأذريين والحركات القومية الجورجية، مما أدى إلى اشتباكات محدودة لم تتطور إلى مظاهر توتر رئيسية، ويعود السبب في ذلك إلى رغبة باكو وتبليسي ويريفان في تجنب التورط في صراع إضافي، ولأن أرمينيا وأذربيجان كانتا في حاجة ماسة إلى طرق المواصلات الجورجية للوصول إلى موانئ البحر الأسود، ومن ثم إلى العالم الخارجي.

وقد أثرت أعوام الانهيار التي مرت بها الدولة الجورجية منذ الاستقلال سلباً في العلاقات الجورجية الداخلية، بمعنى آخر؛ العلاقات بين الشعب الكارتفيلي الذي يشكل الأغلبية، وغيره من الشعوب التي تتألف منها الدولة الجورجية، أي المجريليين والسفانيين والآجاريين. وأدت المحاولات الإجبارية لتحويل الآجاريين من مسلمين إلى مسيحيين أرثوذكس بقيادة جامساخورديا إلى رد فعل مفاجئ وعنيف. وقد بقيت آجاريا التي يشكل ميناء باتومي على البحر الأسود مركزها الرئيسي، وحتى الآن، خارج سيطرة الحكومة الجورجية. ولم يكن من قبيل المصادفة أن اقترحت السلطات الجورجية مدينة سوبسا كمحطة أنابيب نفطية لنقل نفط بحر قزوين، وليس باتومي الميناء

الأكثر تطوراً من حيث البنية التحتية. ويوجد كذلك توتر بين المجريليين (زياد جامساخورديا نفسه كان من المجريليين) والكارتفيليين. وقد وقعت أحداث الحرب الأهلية الجورجية الثانية (خريف 1993) عند نقطة الاختلاف هذه. ولذلك، من الخطأ حصر مشكلات الأقليات في جورجيا بقضيتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية الأكثر بروزاً وإثارة للاهتمام. وسوف يعتمد مستقبل الاستقرار في جورجيا على نوع السياسات التي ستتبناها السلطات المركزية، تجاه أقلياتها العرقية والدينية، والعلاقات بين المركز ومحيطه الخارجي.

الفصل الثاني

أثر المشاريع النفطية على الصراعات

إذا افترضنا أن المرحلة الأولى للصراعات العرقية كانت تتميز باشتباكات بدأتها حركات قومية مختلفة من "الأسفل" ، فإنها ستتحول ، في مرحلة لاحقة ، إلى حروب تسيطر عليها القرارات السياسية من "الأعلى" . وبدلاً من الجدل العاطفي الدائر حول حقوق تاريخية تأخذ مجراها في "ملتقيات الحرية" حديثة النشأة ، لدينا الآن حسابات أكثر وضوحاً للتحالفات والاستراتيجيات والأهداف. وتطورت الاشتباكات الأولى بين جماعات غير منظمة من المتطوعين إلى حرب تتميز بالتقنية العالية بين جيوش نظامية (إلى حد ما) . وفي هذا السياق ، ارتبطت عقود النفط بالمرحلة السياسية ، وأصبحت قضية جوهرية في الحسابات السياسية والمنافسة وتشكيل التحالفات ، وأصبح نفط قزوين سبباً للصراعات التي أدت إلى عمليات عسكرية ، وتشكيل التحالفات ، وإسقاط الحكومات . وقد عملت العقود النفطية على تغيير الملامح العسكرية والسياسية في الساحة القوقازية .

معضلة أذربيجان الثلاثية

واجه الرؤساء المتعاقبون منذ استقلال أذربيجان ، المعضلة الثلاثية ذاتها فيما يتعلق بالمحافظة على استقرار أنظمتهم :

1 . شكلت الحرب في كاراباخ تهديداً لوحدة أذربيجان الإقليمية ، ولاستقرارها الداخلي . وقد كان حكام باكو مثقلين بضغط إيجاد حلول سريعة للصراع . وبسبب مستوى التسييس العالي لقضية كاراباخ ، الذي استخدمته الجماعات المتشددة في الجبهة الشعبية في دعايتها المضادة لأفراد الطبقة صاحبة الامتيازات في الحزب الشيوعي ، فغالباً ما تنتهي عملية البحث عن حل إلى الوصول إلى حل عسكري .

2. تحتاج باكو من أجل الانتصار في الحرب إلى مساعدة موسكو، ما بقيت روسيا القوة العسكرية المسيطرة في جنوبي القوقاز. والثمن الذي تطلبه موسكو هو عودة قواعدها العسكرية، ومراقبة الحدود الأذرية، ومراقبة مشددة على صادرات أذربيجان من الطاقة. وينتقص هذا بدوره كثيراً من استقلال أذربيجان وسيادتها، الأمر الذي تجده باكو غير مقبول.

3. سوف توفر صادرات النفط عوائد من العملة الصعبة، تتيح لأذربيجان إنشاء جيش عصري وقوي، وإصلاح أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة هامشها من المناورة مع موسكو ويريفان. على أن تصدير النفط من حوض قزوين المغلق يتطلب تعاون دولة مجاورة أو أكثر. فإذا مر الجزء الأكبر من نفط قزوين عبر روسيا، فسوف تكسب موسكو عندها قوة إضافية ضاغطة على أذربيجان.

حاول أبو الفضل التشيبي إيجاد حلول نهائية لهذه المعضلات الثلاث. ففي كاراباخ، آثر الحل العسكري، فيما رفض أي شكل من أشكال التعاون مع موسكو ضمن كومنولث الدول المستقلة. وآثر كذلك استغلال النفط البعيد عن الشاطئ، عن طريق التعاون مع الشركات الغربية. وكان هذا بمثابة زلزال في توجه أذربيجان الخارجي بعد نحو قرنين من السيطرة الروسية، والسوفيتية فيما بعد.

ورغم نجاح التشيبي في المحافظة على أذربيجان بعيداً عن النفوذ الروسي المباشر، فقد أخفق في كل من الحرب وتحقيق أي تقدم في قطاع النفط. وكان الجيش الأذري محطماً، بعد خسارته للأرض في كاراباخ ولأراض أذرية لاحقاً. وكان سورات حسينوف، الذي كان سبباً في سقوط التشيبي، قائد أحد تقسيمات الجيش. وقد أصبح حسينوف، المدير السابق لمصنع الأقمشة في جانجا، بطلاً بعد تحقيقه انتصارات عسكرية في شمال كاراباخ. وبعد عزل رحيم جازييف وزير الدفاع، في شباط/ فبراير 1993، انسحب حسينوف مع 1000 من أتباعه إلى معقله في جانجا، حيث رفض عدة أوامر من سلطات باكو بالعودة والقتال في كاراباخ.

وهنالك صلة تبعث على الفضول بين سقوط التشيبي ومحاولات إقرار مشاريع نفط قزوين؛ إذ كان مقرراً أن يسافر التشيبي في 2 تموز/ يوليو 1993 إلى لندن لتوقيع عقد نفطي مهم مع الشركات الغربية، وكان على التشيبي كذلك أن يوافق على خط لأنابيب النفط، مع إعطاء الأفضلية للخيار الجنوبي، وهو مد خط الأنابيب عبر إيران، وناخيتشيفان وتركيا لينتهي عند ميناء تركي على البحر المتوسط. وكانت موسكو غائبة تماماً عن العقد، ومتروكة لملاحظة التقلص المتزايد لنفوذها على دول جنوبي القوقاز. وانسحبت بعد ذلك، على نحو مفاجئ، الفرقة الروسية 104 المحمولة جواً من قاعدتها في جانجا، وسلمت أسلحتها الثقيلة إلى سورات حسينوف، مما جعله القوة العسكرية الرئيسية في أذربيجان. وأطلق هذا التصرف شرارة بدء الاشتباكات بين القوات الأذرية النظامية ومؤيدي حسينوف، وهي الاشتباكات التي أدت إلى سقوط التشيبي خلال أسابيع قليلة[25].

وطالبت السلطات أن يسلم حسينوف الأسلحة، ولكنه رفض ذلك؛ وبعد رفضه، دخلت القوات الموالية للتشيبي جانجا؛ وأعقب ذلك اشتباكات أدت إلى مقتل أكثر 70 شخصاً في 4 حزيران/ يونيو. وطالب حسينوف المنتصر باستقالة التشيبي، وأمر مقاتليه بالزحف على العاصمة. وبعد أسبوعين، عندما اقتربت قوات الثورة من ضواحي باكو دون أن تُظهر أية قوات استعدادها للقتال من أجل الرئيس[26]، فر التشيبي إلى ناخيتشيفان دون تقديم استقالته.

هل كان سقوط التشيبي نتيجة مؤامرة لجهاز الاستخبارات الروسية للتخلص من الرئيس المعادي لروسيا، أم أن التوقيت كان مرتبطاً بتوقيع العقد النفطي في لندن، أم أن سقوط التشيبي كان نتيجة للإخفاقات المتتالية على جبهة القتال في الداخل، أثناء فترة حكمه التي استمرت عشرة شهور؟

لقد فشل التشيبي في توجهه الاستراتيجي، ولم يتمكن من الاستمرار. وكانت عقيدته التوركية* عقبة أمام فهم وإدراك حقائق الجغرافيا السياسية المحيطة ببلاده. وقد

* ترتبط بمجموعة من اللغات تشمل التركية والأذربيجانية والتركمانية وغيرها. المحرر

تحدى سلطة روسيا معتمداً على أنقرة، فيما أثار غضب طهران بشعاراته حول "أذربيجان الكبرى". وقد أثبتت تركيا في أكثر من مرة عدم قدرتها على التدخل في جنوبي القوقاز؛ بسبب الوجود الروسي هناك. وفي صراع كاراباخ، لم تتمكن تركيا من مساعدة أذربيجان - باستثناء إرسال عدد من الخبراء العسكريين وبعض المساعدات العسكرية - ما دامت الجيوش الروسية، الأكثر قدرة على التدخل العسكري، ما زالت موجودة في الجمهوريات الثلاث. لقد كان توقيت الانسحاب الروسي من جانجا، وثورة حسينوف، أمرين أديا إلى ترافق الصراعات في القوقاز وقضية نفط قزوين معاً للمرة الأولى، وبوضوح.

واجه حيدر علييف، حاكم أذربيجان في عهد بريجينيف، المعضلات الثلاث بأسلوب عملي مختلف. فعندما بلغ السلطة، اضطر إلى مواجهة ضغط هائل على جبهة كاراباخ؛ إذ استفاد المقاتلون الأرمن من الصراع على السلطة في باكو، واستولوا على عدد من المقاطعات الأذرية، الأمر الذي أدى إلى تدفق موجات اللاجئين داخل البلاد. وفي الداخل، كان على علييف أن يقوي ويعزز سلطته أثناء مواجهته خطر مزيد من التمزق للبلاد (الطاليش والليزجينيون)، والصراع الحاد على السلطة في العاصمة. وأجبر علييف على اتباع سياسة مسالمة مع روسيا؛ فقد انضمت أذربيجان في 5 أيلول/سبتمبر 1993 إلى كومنولث الدول المستقلة، فيما أعلن علييف أن أذربيجان قد تطلب من القوات الروسية مراقبة حدودها مع إيران وأرمينيا (رغم أنه نبذ هذه الفكرة في وقت لاحق). ودعت باكو كذلك شركة النفط الروسية "لوك أويل" (LUKoil) إلى إقامة مشاريع مشتركة، لاستغلال حقول النفط البعيدة عن الشاطئ. وفيما كان يحسِّن علاقاته مع موسكو، حاول علييف الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع كل من أنقرة وطهران[27]. وأسقط شعار مرحلة التشيبي، الذي كان يدعو إلى توحيد أذربيجان "الشمالية" مع "الجنوبية" (الأخيرة هي جزء من إيران).

لقد جنى علييف بعض الثمار من تملقه لروسيا؛ إذ تلقى الجيش الأذري كميات كبيرة من الأسلحة، بما في ذلك دبابات وطائرات مروحية هجومية، وأكثر من 200 خبير عسكري روسي انتقلوا إلى جانجا لإعادة تنظيم الجيش[28]. كما تلقى الجيش

بعض المرتزقة من الولايات المتحدة وبريطانيا، وأكثر من 1000 من المجاهدين الأفغان، ومزيداً من الأسلحة من أوكرانيا[29]. وبدأ الجيش الجديد هجوماً كبيراً في 18 كانون الأول/ ديسمبر 1993، واستمر القتال العنيف إلى أن تم توقيع الهدنة في 12 أيار/ مايو 1994.

ولم يتحقق إلا القليل على جبهة كاراباخ على الرغم من الاعتماد الأذري على روسيا. فقد برهن أرمن كاراباخ، الذين تلقوا دعماً رئيسياً من أرمينيا، أنهم مقاتلون أشداء. وواجه علييف التناقض الثاني ضمن المثلث: كيف يمكن أن تصبح أذربيجان شريكاً استراتيجياً للكرملين، فيما تعتمد على التقنية والاستثمارات الغربية في تصدير نفطها، وعلى الأسواق الغربية لشرائه؟ لم يكن تصدير الطاقة، والنفط والغاز على وجه الخصوص، بالنسبة إلى موسكو المصدر الأول للعملة الصعبة، ولكنها تأتي أيضاً على رأس أولويات "المصالح القومية". وظهرت موسكو وباكو كمتنافستين؛ في قضية نفط قزوين، إذ فيما تميل موسكو إلى رؤية سياسة نفطية مشتركة خاصة بكومنولث الدول المستقلة، بالطبع تحت سيطرة موسكو، تُصرُّ باكو على سلوكها المستقل.

وأبرز توقيع "صفقة القرن"[30] - كما قال الرئيس الأذري - الفجوة بين الجارين. فقد اعتبرت وزارة الخارجية الروسية الصفقة البالغة قيمتها 8 مليارات دولار، غير قانونية، رغم أن حصة شركة النفط الروسية "لوك أويل" منها تبلغ 10٪. وحجة موسكو هي أن الوضع القانوني لبحر قزوين لم ينظم بعد؛ وتُصر على أن بحر قزوين عبارة عن بحيرة من وجهة النظر القانونية، ولذلك فإن مواردها يجب أن تستغل بصورة مشتركة من قبل الدول الخمس المطلة عليه. وسوف يمنح هذا روسيا، بشكل تلقائي، حصة الخُمس من كل الصفقات، وسلطة الاعتراض على أي عقد. ومن جهة أخرى، ترغب أذربيجان بتقسيم حدود البحر إلى مناطق قومية بين الدول الخمس المحيطة به.

ليست موسكو العاصمة الوحيدة التي تطعن في شرعية صفقات أذربيجان النفطية. ففي تركمانستان، تطالب عشق آباد بملكيتها لحقل "أذري" النفطي، وهو أحد حقول النفط الثلاثة، التي تشكل صفقة ثمانية المليارات دولار[31]. وتدعم تركمانستان

المقترحات الروسية التي تدعمها إيران أيضاً، من أجل تقسيم بحر قزوين إلى مناطق قومية بطول 45 ميلاً، مع وجود منطقة وسطى يتم استغلالها بصورة مشتركة.

لقد تحولت سياسة علييف الحالية من تركيز الجهود على تحقيق نصر عسكري على الجبهة إلى الظهور كقوة إقليمية، من خلال أهمية النفط الأذري. وقد حاول علييف خلق صورة إيجابية لأذربيجان، ولقوى ضغط مؤيدة لها في واشنطن ولندن وموسكو ومؤخراً في باريس، من خلال توقيع اتفاقيات نفطية مع الشركات العالمية. وحاول علييف من خلال قوى الضغط هذه إيجاد ضغط دولي على أرمينيا لسحب تأييدها لأرمن كاراباخ. ولم تلق هذه السياسة نجاحاً يذكر؛ إذ إن أهمية النفط الأذري تقابلها أهمية قوى الضغط الأرمينية المنظمة جيداً في واشنطن. فقد تلقت أرمينيا ثاني أكبر مساعدة مالية أمريكية للفرد الواحد بعد إسرائيل. وفي الوقت الذي قد تهتم فيه بعض الشركات الروسية بحقول نفط قزوين، سعت موسكو إلى إقامة علاقات مهمة من الناحية الاستراتيجية مع أرمينيا، على اعتبار أن يريفان هي الجمهورية الأكثر اعتماداً عليها، في حقبة ما بعد الدولة السوفيتية، بين دول جنوبي القوقاز. ويمكن أن تخلق عقود النفط توجهاً دولياً أكثر تأييداً لأذربيجان، لكنها لن تستطيع حل مشكلاتها في كاراباخ، كما لن ينجح الحصار الأذري التركي في إجبار يريفان-ستبانكرت على الركوع. وبكلمات أخرى، لا تستطيع المصالح النفطية العالمية خلق الضغط اللازم من أجل إخراج الأرمن من كاراباخ.

وعلاوة على ذلك، وبدلاً من أن يصبح النفط مصدر قوة لأذربيجان، يمكنه أن يصبح مصدراً للمنافسة الإقليمية والدولية. فاستبعاد إيران من صفقة النفط، الموقعة في أيلول/ سبتمبر 1994، أعاد التوتر السابق بين إيران وأذربيجان، الذي عُرف في فترة حكم التشيبي. ورغبت روسيا، كما لم ترغب في أي وقت مضى، بإخضاع أذربيجان، على الأقل إلى مستويات الولاء التي عبرت عنها أرمينيا وجورجيا.

ومهما كانت الصعوبات التي تواجهها أذربيجان اليوم، فقد زادت القدرة النفطية من أهميتها الجغرافية-السياسية. وإذا نجحت باكو في تصريف مصالحها المختلفة في مجال

طاقة بحر قزوين بشكل صائب دون قصم ظهرها، فإنها ستزيد إمكانياتها الاقتصادية، وبالتالي الهامش الجغرافي-السياسي على المناورة، فيما يخص جاراتها في جنوبي القوقاز وآسيا الوسطى.

دروس من الشيشان

تعتبر الحرب في الشيشان مثالاً آخر على الصلة المباشرة بين الحروب في منطقة القوقاز والمشروعات النفطية. وعلى الرغم من أن احتياطات النفط في الشيشان نفسها غير مثيرة[32]، فإن للجمهورية أهمية استراتيجية، نظراً لموقعها على مفترق طرق اثنين من أهم خطوط أنابيب النفط، وهما خط أنابيب باكو - نوفوروسيسك وخط أتيارو (جوريف سابقاً في كازاخستان) - نوفوروسيسك. والسؤال هنا هو لماذا انتظرت موسكو منذ تشرين الأول/نوفمبر 1991 (إعلان استقلال الشيشان) حتى كانون الأول/ديسمبر 1994 (التدخل العسكري الروسي في الشيشان) لوضع حد للثورة الشيشانية.

لم تتمتع النخبة الروسية الحاكمة الجديدة بقوة كافية في عام 1991 لتحطم مسيرة الشيشان نحو الاستقلال. وينذرمثل هذا التصرف بخطر انتشار الاستياء وامتداده إلى شمالي القوقاز غير المستقر أساساً، أو إلى ما ورائها، حيث الفولجا الوسطى. ولم يتصور الكرملين خلال فترة الأعوام الثلاثة، أي حل سياسي للأزمة، فقد رفض يلتسين التفاوض مع دوداييف؛ لأن الجنرال وضع شرطاً مسبقاً للتفاوض، وهو أن التفاوض يجب أن يكون بين دول ذات سيادة. وكانت القوات الاتحادية الضخمة الموجودة على الحدود الشيشانية تذكر دائماً باقتراب موعد العاصفة.

وتغير الوضع تماماً مع حلول شتاء 1994، فقد أصبحت الشيشان الدولة الوحيدة، بين 89 دولة تتألف منها روسيا الاتحادية، التي تطرح مطالب انفصالية. وهُمشت القوى الطاردة من المركز (الرافضة للتبعية الروسية) في بقية منطقة شمالي القوقاز، ولم يُتبع النموذج الشيشاني حتى في داغستان وأنجوشيا المجاورتين. وفي الفولجا الوسطى،

وقّعت تتارستان (تتاريا) مع موسكو اتفاقية وضع خاص، تمنحها حق إقامة صلات اقتصادية مباشرة مع دول غربية، فيما تخلت عن نواياها السابقة بالمطالبة بالسيادة[33]. وانتقد معارضو دوداييف في الشيشان نفسها وبشكل متزايد، سياسته المتشددة حيال موسكو. فقد تجعل عزلة الشيشان والانقسامات الداخلية من احتلال جروزني عملاً سهلاً، أو هكذا اعتقدت القيادة العسكرية الروسية، وعلى رأسها، وزير الدفاع بافل جراتشيف. أما السبب الجوهري الثاني الذي له علاقة أكبر بدراستنا الحالية، فهو المنافسة المتزايدة على احتياطات نفط قزوين[34]. وليس من قبيل المصادفة أن يكون توقيع صفقة نفطية رئيسية في باكو في 20 أيلول/ سبتمبر 1994، وأن يكون التدخل العسكري الروسي الضخم في الشيشان في 11 كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه. فطيلة عام 1994، اشتدت المنافسة على السيطرة على مصادر الطاقة في منطقة قزوين، وعلى اقتسامها بين أذربيجان وروسيا وكازاخستان وتركمانستان وتركيا وشركات النفط الغربية. واعتبر قطاع واسع من النخبة الحاكمة في روسيا توقيع صفقة باكو أمراً غير مقبول، ويتعارض مع المصالح القومية الروسية.

ومع أن وزارة الخارجية الروسية أثارت الخلاف حول شرعية صفقة باكو، مستخدمة حجة أن الوضع القانوني لبحر قزوين لم يتم تنظيمه بعد، من ناحية، فإنها كانت من ناحية أخرى، تناضل من أجل فرض طرق خط الأنابيب التي تريدها كخيار وحيد لطريق التصدير. وقبل إقناع تجمع شركات النفط وأذربيجان وكازاخستان وغيرها بشأن خيار نوفوروسيسك كمحطة رئيسية لأنابيب النفط، كان على روسيا أن تثبت أنها تسيطر على شبكة خطوط أنابيبها. ومن هنا جاء قرار غزو الشيشان.

وأثبتت الحرب التي استمرت نحو عامين، أنها صراع للسيطرة على خط أنابيب جروزني، وليس تدميره. وفي الوقت الذي عانت فيه صناعة النفط الشيشانية كثيراً من الدمار الذي لحق بمصفاة النفط والمرافق التخزينية وأنظمة الضخ، لم يكن خط الأنابيب هدفاً للهجمات. فقد كان لكل من الروس والشيشان مصلحة في المحافظة عليه. وبالنسبة إلى الروس، يجب أن يكون خط الأنابيب الذي يمر عبر الشيشان سليماً وآمناً، وإلا ستضطر شركات النفط الغربية للبحث عن وسائل أخرى لتفريغ نفط بحر قزوين.

وبالنسبة إلى الشيشان، كان خط أنابيب النفط أحد المصادر النادرة للعوائد المتبقية في الجمهورية، والأمل في إعادة بناء الاقتصاد القومي الشيشاني في المستقبل.

ويقول الشيشان إنهم لن يتسامحوا مع المحاولات الروسية إزاء تجاهل الأراضي الشيشانية في قضية أنابيب النفط. فهنالك مشاريع روسية لإنشاء خط جديد للأنابيب يقطع أراضي داغستان ومنطقة ستافروبول، دون المرور بالأراضي الشيشانية. ووقعت عمليتا خطف الرهائن، اللتان قام بهما الشيشان، في كل من بودينوفسك وكيزليار، وهما مدينتان تقعان على الطريق المقترح لأنابيب النفط. وهذا يعني أن خط الأنابيب خارج الحدود الشيشانية قد يكون أكثر عرضة للهجمات من قبل الثوار الشيشان، مما لو مر هذا الخط داخل الأراضي الشيشانية[35].

الأمر الغريب أن موسكو وجروزني تتقاسمان مصلحة مشتركة، وهي أن معظم النفط الأذري ينقل عبر خط أنابيب باكو-نوفوروسيسك، وليس عبر طريق آخر نحو الجنوب. فهل يكون لهذا أي أثر في العلاقات المستقبلية بين موسكو وجروزني؟

الفصل الثالث

التحولات في طبيعة الصراعات

كانت الحركات القومية الشعبية التي انتشرت في القوقاز في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، تستمد مبررات وجودها من مصدرين، هما، الصراع ضد موسكو من أجل تقرير المصير الوطني؛ والصراع ضد الحركات القومية المجاورة، للسيطرة على الأراضي المتنازع عليها. وحققت معظم الحركات القومية استقلالها الوطني (أرمينيا وأذربيجان وجورجيا)، وبعضها خاض حروباً انفصالية (كاراباخ وأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا والشيشان). وقد جعل تحقيق هاتين المشكلتين الحركات القومية، القائمة على الدعم الجماهيري، غير ذات صلة بالنماذج الجديدة للنضال السياسي. ومنذ عام 1992 فصاعداً، أفل نجم الحركات القومية في القوقاز. فقد وضع توقيع اتفاقية السلام بين ليبيد ومسخادوف في خاسافيورت في أيلول/ سبتمبر 1996، نهاية للحرب الأخيرة التي كانت نتيجة لثورة قومية شعبية في القوقاز.

ولا يعني هذا أن منطقة القوقاز وصلت إلى مرحلة الاستقرار؛ إذ إن هنالك عدداً من مناطق التوتر تهدد باندلاع اشتباكات مسلحة في المستقبل، بين الحركات القومية والحركات الانفصالية والجيوش النظامية. وتستطيع السلطات المندفعة لاستعادة ما فقدته، في باكو وموسكو وتبليسي، البدء بحروب جديدة لإعادة إخضاع المناطق التي فقدتها سابقاً. وستكون هذه الحروب ذات طبيعة مختلفة عن الصراعات القوقازية التي شهدناها في السنوات الأخيرة، وأكثر شبهاً بالحروب الدولية منها بالاشتباكات المسلحة بين الحركات القومية الشعبية. وفي المستقبل، سوف تكون الصراعات – أو الردع – قائمة على منطق توازن القوى؛ حيث سيكون من عناصرها الرئيسية التدخل الخارجي والصراعات من أجل المصادر الطبيعية (النفط والغاز) وطرق نقلها (الأنابيب).

أفول القومية الشعبية

بدأت الحركات القومية أفولها السريع عند قمة نجاحها، مما يثير مفارقة غريبة؛ فقد تفكك الاتحاد السوفيتي وبزغت الدول القومية الحديثة الاستقلال. وكان الزعماء القوميون إداريين تنقصهم الخبرة، وعلى الأغلب، أكاديميين ومعارضين تنقصهم الدراية في الأمور الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية. وزاد هذا الأمر سوءاً الغطرسة والغرور الشخصي أو الحماسة العقائدية. وسرعان ما وجدت النخبة القومية في السلطة نفسها معزولة عن التأييد الشعبي الذي حظيت به سابقاً. وسأوضح فيما يلي ثلاثة أسباب وراء هذا الأفول للقومية الشعبية:

1. كان الاستقلال عن حكم موسكو المطلب الأكثر إلحاحاً للحركات القومية. وطيلة وجود الاتحاد السوفيتي السابق، كان من الممكن تنظيم السكان لتنفيذ إضرابات أو مظاهرات أو إغلاق الطرق وسكك الحديد أو غيرها، في مواجهة السلطات السوفيتية. على أن تفكك الاتحاد السوفيتي، الذي نجم عنه ظهور الجمهوريات الاتحادية على هيئة دول قومية، أدى إلى اختفاء واحدة من أهم القوى المعبئة للحركات القومية.

2. كانت الصراعات العرقية، أي الصراع فيما بين الحركات القومية للسيطرة على السكان من أعراق مشتركة، وللسيطرة على الأقاليم، السبب الجوهري الثاني في التعبئة القومية. وأدت الصراعات إلى تغير سكاني هائل، أو إلى تطهير عرقي. ووضعت سياسة الإحلال السكاني هذه نهاية لمعظم المناطق المختلطة عرقياً. وقلل هذا الفصل بدوره من مخاطر الاحتكاك اليومي، والمزيد من الاشتباكات[36]. وأصبح استمرار الحرب أمراً يتعلق بالجيوش النظامية أكثر منه بالمنظمات التطوعية والجماعات المسلحة. وفي الوقت نفسه، أثارت الصراعات العرقية على نفسها سخط قطاع كبير من المجتمع، الذي ساند الطرح القومي في مراحل مبكرة.

3. كان التفاوت بين الأساطير المقدمة من قبل النخبة القومية، وواقع ممارساتها اليومية عند وصولها إلى السلطة، سبباً آخر للتحرر من وهم الطرح القومي؛ فقد خلق

القوميون عدداً من الأساطير والأوهام؛ إحداها، أن الاستقلال سوف يجلب معه نمواً اقتصادياً هائلاً؛ لأنه سينهي نظام الاقتصاد المخطط، الذي كان عائقاً أمام تطور الاقتصاد. كما جادل القوميون بأن نهاية الحكم الشيوعي سوف يمثل بداية لإحياء الثقافة (القومية). ومنذ معارضتهم للقيم السوفيتية، اعتبر القوميون أي نوع من المساواة "شيوعية" وغير مرغوب بها. وهكذا، برروا إقبالهم على الواردات المترفة (سيارات المرسيدس، وقضاء العطلات في أوربا، . . .)، فيما هبط مستوى معيشة الغالبية العظمى من شعوبهم إلى ما دون خط الفقر.

ما إن وصلت النخبة الجديدة إلى السلطة، حتى أخفقت في المحافظة على وعودها؛ حيث لم تشهد البلاد نهضة ثقافية كما وعدوا، وأعقب الاستقلال دمار في الثقافة والفنون التي ترعاها الدولة، والتي كانت موجودة أثناء حكم السوفييت. أما اليوم، فقد تركت الجامعات والمسارح ودور العرض السينمائية تواجه مصيرها المحزن، على أن الانهيار الاقتصادي – الاجتماعي كان الأكثر مأساوية. وعانت القوقاز إلى جانب الصعوبات الشاملة للتحول الاقتصادي في مرحلة ما بعد السوفييت، صعوبات إضافية سببتها الحروب الكثيرة هناك. فخلال شتاء 1992 - 1993، عندما توقفت إمدادات الطاقة فجأة، تحولت أرمينيا إلى ما يشبه مدينة غير فاضلة يجثم شبحها فوق الصدور؛ فحتى يحافظ الناس على حياتهم بسبب البرد أخذوا يقطعون الأشجار، فيما توقفت مظاهر الحياة المدنية المعاصرة، مثل الحافلات المقطورة والترامات، في زوايا الشوارع دون حراك. وبعد نشوب حرب الشيشان، أغلقت السلطات الروسية حدودها مع جورجيا وأذربيجان. وأوقع هذا التصرف، على وجه التحديد، الفوضى بالاقتصاد الأذري، مما نجم عنه نقص في الخبز في شتاء 1994 - 1995. وفي أذربيجان الغنية بالإمكانات، بلغ معدل دخل الفرد الشهري 19 دولاراً، فيما يبلغ في أرمينيا 23 دولاراً، وفي جورجيا 34 دولاراً[37].

لقد خلق الانهيار الاقتصادي والشعور بفقدان الأمن موجة جديدة من سياسة الإحلال السكاني، ولكن هذه المرة من جميع دول جنوبي القوقاز باتجاه موسكو. فقد أظهرت البيانات المنشورة في وسائل الإعلام الأرمينية أن عدد أولئك الذين غادروا

الجمهورية منذ الاستقلال يتراوح بين 500 ألف و 700 ألف شخص. وهو ما يشكل ما بين سُبع وخُمس عدد السكان الإجمالي. وفي جورجيا، أظهرت الأرقام التي نشرت مؤخراً أن عدد المهاجرين وصل إلى ما بين 800 ألف ومليون نسمة(38). ويتراوح معدل الأجور الشهري في روسيا بين 100 دولار و200 دولار، وهو أعلى من مثيله في جنوبي القوقاز بنحو عشرة أضعاف. وتعتمد الآن معظم العائلات في جنوبي القوقاز على الأموال التي يرسلها أقاربهم العاملون في أرجاء روسيا.

وجه التحول السريع من الثورة ضد سلطة موسكو - التي صاحبتها مشاعر معادية لروسيا إلى حد ما - إلى الهجرة الواسعة إلى روسيا من أجل البقاء، ضربة قاسية للمشاعر القومية. ولم تكن التحولات في سياسة باكو وتبليسي ويريفان تجاه موسكو بعد الاستقلال مفاجئة؛ فقد فشل الزعماء القوميون المتشددون، أمثال جامساخورديا والتشيبي على نحو مثير وتم إسقاطهم، واستبدل بهم شيفاردنادزه وعلييف وكبار أعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي في العهد السوفيتي. وقد تبنى زعيم الحركة القومية الأرمينية، ليفون تير-بتروسيان، سياسة تعاون وثيق مع روسيا في المجالين السياسي والعسكري، بانضمامه إلى كومنولث الدول المستقلة والموافقة على الاحتفاظ بقاعدتين عسكريتين روسيتين(39).

من وقف إطلاق النار إلى حل الصراع

يعود تاريخ بعض اتفاقيات وقف إطلاق النار إلى عام 1992، في حين استمرت بعض الصراعات حتى عام 1996. هل يمثل هذا تهدئة للصراعات، بحيث تتطور من وقف إطلاق النيران إلى حل دائم للصراع، أم دخلنا في فترة عدم استقرار دون المستوى، ولكنها طويلة الأجل؟ لندرس أولاً المنطق وراء اتفاقيات الهدنة الفعلية، والوضع السياسي الذي تطور في غضون ذلك.

أثبتت القوى الطاردة عن المركز أنها أقوى من القوى الاتحادية. وكان هذا صحيحاً في الصراع بين المركز السوفيتي والجمهوريات، وكذلك في الصراع بين المراكز

الجمهورية الجديدة والأقاليم الانفصالية. وأساءت النخبة الحاكمة الجديدة تقدير قوة الأقليات، وغالباً ما بدأت استخدام القوة لتسوية خلافاتها السياسية. وتنطبق هذه الحالة على المعالجة الأذرية للحركة الأرمينية في كاراباخ، والقمع الجورجي للقومية الأوسيتية الجنوبية (بقيادة جامساخورديا)، والانفصالية الأبخازية (بقيادة شيفاردنادزه). كانت موسكو منذ البداية حريصة في معالجتها للتشدد السياسي في شمالي القوقاز، وكذلك في تتارستان. ولكن القيادة الروسية سقطت في الشرك نفسه في النهاية، معتقدة أن قواتها المسلحة الكبيرة تستطيع إجهاض إعلان الاستقلال الشيشاني.

على الرغم من أن القوى الانفصالية سجلت انتصارات عسكرية، فإنها لم تكن قادرة على كسب حروبها. فالجيوش الانفصالية كانت عاجزة عن بلوغ عواصم أعدائها واحتلالها، لفرض انتصاراتها بالطريقة التقليدية. وتستطيع أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا فقط الانتظار، آملةً بأن تجلب بعض التطورات الإقليمية اعترافاً دولياً بمطالبهما السياسية؛ أو يمكنهما القبول بالعيش والبقاء مثل الجمهورية التركية في الجزء الشمالي من قبرص، التي لم تحظ باعتراف دولي إلا من أنقرة. وسيتقرر مستقبل الشيشان بعد خمسة أعوام من التوقيع على اتفاقية خاسافيورات، أي عام 2001. وتأمل كاراباخ الجبلية مقايضة الأراضي الأذرية المحتلة باعتراف أذري باستقلال كاراباخ.

ولم تفلح السلطات المركزية في باكو وموسكو وتبليسي في تحطيم الحملات الانفصالية لأقلياتها العرقية بالقوة. ووقّعت الدول الثلاث اتفاقيات وقف لإطلاق النار، بعد عمليات عسكرية أدت إلى طريق مسدودة. وأوشكت القوات العسكرية الجورجية على الانهيار، بعد هزيمتها في أبخازيا والحرب الأهلية اللاحقة ضد القوات المؤيدة لجامساخورديا. ولذلك، لم يكن لدى تبليسي أي خيار سوى التوقيع على وقف لإطلاق النار، ومحاولة اللجوء إلى وسائل أخرى لحل الصراع. وكذلك خسرت القوات الأذرية قوتها في ربيع عام 1994، بحيث يتيح استمرار الاعتداءات لقوات كاراباخ إمكانية التقدم بعمق داخل أذربيجان. وكانت المفاوضات النفطية مع الشركات الغربية سبباً آخر لموافقة باكو على وقف إطلاق النار؛ فقد احتاج علييف إلى وقف

لإطلاق النار لكي يكون موثوقاً به أمام شركائه النفطيين الغربيين، وينهي المفاوضات. وكان هنالك سبب مشابه وراء الموافقة الروسية الأخيرة على وقف إطلاق النار في الشيشان؛ فقد كانت القوات الروسية مرهقة جداً بعد عامين من العمليات العسكرية العقيمة، وعرَّض استمرار الأعمال العدائية فرص روسيا في أن تصبح الناقل لبواكير الإنتاج النفطي من منطقة قزوين للخطر. وكتبت صحيفة روسية مستنتجة "أن روسيا مهتمة جداً بالتشغيل المستمر والدائم لأنابيب نفط الشيشان، وإلا سيضطر النفط الأذري أن يسلك الطريق الغربية عبر جورجيا"[40].

لقد وقعت أول اتفاقية لوقف إطلاق النار، في منطقة الصراع الأوسيتي الجنوبي، في تموز/ يوليو 1992. وتم التوصل إليها تحت ضغط روسي، حيث كانت موسكو قلقة من أن مئة الألف لاجيء، الذين انتقلوا من أوسيتيا الجنوبية إلى أوسيتيا الشمالية أثناء القتال، سوف يزعزعون استقرار منطقة شمالي القوقاز. وتم إرسال قوة حفظ سلام قوامها 1500 جندي إلى المنطقة، وتتألف من 500 جندي روسي، وكذلك من قوات جورجية وأوسيتية. وفصلت هذه القوة بين الجانبين، ورفعت الحصار الجورجي عن تسخينفالي. ودخلت منظمة الأمن والتعاون الأوربي في كانون الأول/ ديسمبر 1992 المسرح بدور مراقب لوقف إطلاق النار وإيجاد تسوية للصراع. وبعد أعوام أربعة، كان التقدم الوحيد الذي تحقق بين الطرفين هو استئناف النشاط الاقتصادي والاتصالات. وتعتبر تبليسي أن الصعوبة الرئيسية أمامها هي أبخازيا، وأن القضية الأوسيتية الجنوبية ستحل بصورة آلية عندما تحل القضية الأبخازية. وفي الوقت الذي اقترح المفاوضون الجورجيون قدراً كبيراً من الحكم الذاتي للأبخاز، باستثناء السياسات الدفاعية والخارجية المستقلة فقط، فقد عرضوا على تسخينفالي إدارة محدودة واستقلالاً ذاتياً ثقافياً فقط.

وفي أوسيتيا الجنوبية، استُبدلت بالقيادة الانفصالية التي تقود الحركة القومية منذ ذلك الوقت قيادة طيِّعة بيد رئيس أوسيتيا الشمالية، أخساربيك جالازوف، الذي عارض علانية توحيد أوسيتيا الشمالية مع الجنوبية. وفي أبخازيا، من ناحية أخرى، استمرت القيادة المتشددة لفلاديسلاف أردزينبا الذي قاد الحرب ضد القوات الجورجية،

في الحكم؛ ولذلك، فإن فرصة تبليسي وسوخومي في الوصول إلى حل تفاوضي تبدو ضئيلة، فيما يبدو أن هنالك أملاً أكبر للاتفاق بين تبليسي وتسخينفالي.

حاول شيفاردنادزة، بشكل مبدئي، استعادة أبخازيا معتمداً على القوة العسكرية الروسية، عبر فرض حصار بري وبحري على الجمهورية الانفصالية. وقد رفض برلمان جورجيا مراراً التصديق على الاتفاقية المتعلقة بالقواعد العسكرية الروسية في جورجيا، قائلين إن على قوات حفظ السلام الروسية في أبخازيا أن تضمن أولاً عودة اللاجئين الجورجيين. وترفض موسكو أي تغيير في مهمة قوتها لحفظ السلام، البالغة نحو 3000 رجل، المتمركزة على الحدود الأبخازية الجورجية. وفي الحقيقة، تعني المطالب الجورجية قمع الوحدات العسكرية الأبخازية على أيدي القوات الروسية، وهو ما يصعب تصوره لعدد من الأسباب. أولاً، لا تعتبر روسيا الأبخاز أعداء. وثانياً، لا يوجد لدى روسيا ضمانة بأن جورجيا لن تتحول إلى الغرب، في اللحظة التي تستغني فيها عن جارتها الشمالية في مهمة الحفاظ على أمنها. وثالثاً، قد تكون لأي محاولة روسية لقمع الأبخاز أصداء خطيرة، في منطقة شمالي القوقاز، بين الأديجيين والشركس والكاباردين وغيرهم من الشعوب الإسلامية. وسوف تعارض روسيا، مع أنها تصر على سلامة أراضي جورجيا الرسمية، إقامة دولة مركزية قوية هناك، كما ستعارض هزيمة القوات الأبخازية أو الأوسيتية الجنوبية، أو إدخال قوات جورجية إلى آجاريا.

وفشلت قمتا منظمة الأمن والتعاون الأوربي، اللتان عقدتا بعد وقف إطلاق النار في كاراباخ، أيضاً في إدخال أي جديد على الصراعات القوقازية الأكثر قدماً. واتخذ القرار في قمة بودابست بإرسال قوة سلام دولية إلى كاراباخ، إلا أن تطبيقه ما زال ينتظر موافقة الأطراف المتنازعة. وشهدت قمة لشبونة مواجهة بين أذربيجان وأرمينيا، عندما هددت أذربيجان بالاعتراض على مجمل بيان القمة الختامي[41]. وأعلنت أذربيجان أنها مستعدة لمنح كاراباخ "أوسع حكم ذاتي ممكن"، ما دامت ستبقى جزءاً مكملاً لأذربيجان. في حين تصر أرمينيا على ضمان أمن أرمن كاراباخ، وتقول إن باكو فشلت في ضمان أمنهم. وهدف يريفان هو إبقاء كاراباخ بعيدة عن السيطرة العسكرية

والسياسية لأذربيجان، مهما يكن الوضع المستقبلي للمنطقة المتنازع عليها. وترى سلطات كاراباخ الصفقة المستقبلية على أنها مقايضة للأراضي الأذرية المحتلة مقابل اعتراف باكو باستقلال كاراباخ. وتبقى نوايا سلطات كاراباخ غير واضحة بخصوص الأراضي الأذرية الممتدة بين أرمينيا وكاراباخ، وخاصة فيما يتعلق بممر لاشين ومقاطعة كيلباجار.

تعتمد كل من أذربيجان وأرمينيا على عامل الوقت. إذ تأمل يريفان أنه مع مضي الوقت، وتحول اهتمام أذربيجان إلى مكان آخر، سوف تكون باكو أقل رغبة في البحث عن حل جذري بواسطة الوسائل العسكرية؛ وأنه مع الوقت، ستكون قضية كاراباخ أقل تداولاً في الأحاديث السياسية داخل المجتمع الأذري. وسوف تجعل مثل هذه التطورات قيادة باكو أكثر ميلاً لتقديم تنازلات. وقد تحول المشهد السياسي الأرميني، في الوقت نفسه من الحرب على جبهة كاراباخ إلى القضايا الاقتصادية والسياسية الداخلية. ومما يثير الاهتمام، أن أرمينيا أظهرت وحدة مميزة أثناء حرب كاراباخ، في وقت كانت تعاني فيه جارتاها، أذربيجان وجورجيا، من حروب أهلية ناجمة عن صراع القوى بين النخب[42]. وشهدت أرمينيا تقدماً مطرداً في الظروف المعيشية، منذ عام 1994، بعد أن قضت الجمهورية المستقلة حديثاً شتاءين متعاقبين من دون مصدر للطاقة. على أنه منذ التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار في كاراباخ، في 12 أيار/ مايو 1994، اتخذ صراع القوى الداخلي في يريفان بعداً لم يكن موجوداً أثناء الحرب. ففي كانون الأول/ ديسمبر من ذلك العام، حظرت السلطات حزباً معارضاً رئيسياً، وهو حزب تاشناكتسوتيون، ومنعت تداول 12 من منشوراته. واتهم الحزب بكل التهم الممكنة، بدءاً من ممارسة الإرهاب السياسي وانتهاء بالتعامل بالمخدرات. واندلعت أحداث عنف في أعقاب انتخابات الرئاسة، التي أجريت في 22 أيلول/ سبتمبر 1996، بعد اتهام المعارضة للسلطات بالتزوير على نطاق واسع.

وكذلك تعتمد أذربيجان، الواثقة من احتياطاتها من الطاقة، على عامل الوقت؛ إذ إن علييف كان مقتنعاً بأن الغرب، والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، معنيان بحماية المصالح الاقتصادية وراء البحار، بغض النظر عن الأنظمة المتورطة[43].

ولعل أفضل مثال على ذلك هو حرب الخليج الثانية، حيث دافعت القوى الغربية عن الكويت الغنية بالنفط، بصرف النظر عن النظام السياسي. ولذلك، في فترة وقف إطلاق النار اللاحقة، حاولت أذربيجان كسب تعاطف القوى الرئيسية المؤثرة في دول جنوبي القوقاز (روسيا والولايات المتحدة وتركيا وإيران)، من خلال إعطاء الشركات التابعة لهذه الدول حصصاً مهمة من مصادر نفط قزوين. وتأمل أذربيجان من خلال قيامها بذلك في خلق قوى مؤيدة لها في هذه العواصم، التي ستقوم بالضغط على أرمينيا من أجل سحب تأييدها لأرمن كاراباخ.

ولا يبدو واضحاً حتى الآن كيف سيعتاد الكرملين على فكرة فقدان الشيشان. فخسارة هذه الجمهورية الجبلية سوف يقلص أيضاً هامش المناورة الروسي في جنوبي القوقاز، ويخلق فراغاً في السلطة في داغستان، ويقلل من نفوذ روسيا على أذربيجان. فهل سيكون هنالك غزو آخر للشيشان قبل عام 2001، وهو الموعد النهائي لتحديد الوضع السياسي للشيشان؟

لم تخسر روسيا، عندما لجأت إلى الحرب المواجهة العسكرية فحسب، وإنما خسرت هيبتها وأسطورة سلطتها ووجودها في منطقة القوقاز. وكانت روسيا الدولة الوحيدة في القوقاز في عام 1994، التي لم تتعامل مع المناطق الانفصالية بالقمع الوحشي. وكانت موسكو تواجه العدو في شخص جوهر دوداييف، الذي لم تزدد شعبيته مع الوقت، والذي كانت سلطته تواجه تحديات من قبل عدد من مجموعات المعارضة المسلحة، فيما كانت القوات العسكرية الروسية المتفوقة تحتشد على الحدود. وجردت عشرون شهراً من القتال روسيا من جميع مميزات تفوقها السياسي والعسكري، وكشفت عن الوضع المأساوي للقوة العسكرية الروسية. وبعد الحرب الشيشانية، سوف يكون من الصعب على موسكو فرض قوى حفظ سلام روسية فقط في مناطق الصراع القوقازية، كما فعلت بنجاح في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا.

لقد استوعبت موسكو نتيجة الانتخابات الرئاسية التي جرت في الشيشان في 27 كانون الثاني/ يناير 1997، على الرغم من أن اللجنة الانتخابية الروسية لم تشرف على

الحدث. ولم يكن المرشح الروسي المفضل هذه المرة رئيس المكتب السياسي السوفيتي للشيشان ـ أنجوش، دوخو زافجاييف، وإنما أصلان مسخادوف، القائد العسكري الشيشاني الذي اعتبر مهندس الهزيمة العسكرية الروسية. ووجدت موسكو في مسخادوف رمزاً موثوقاً به ومستعداً لتحقيق السلام، وخشيت من المرشحين الأكثر تشدداً، مثل الرئيس الحالي زلمخان ياندرباييف[44]، أو شامل باساييف، قائد عملية حجز رهائن بودينوفسك[45].

ولا يوجد هنالك سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن الشعب الشيشاني سوف يختار، في عام 2001، أي شيء آخر غير الاستقلال. فهل تقبل موسكو رغبته وتترك الشيشان وشأنها، أم سوف تحاول تعزيز سيطرتها على كل القوقاز، الأمر الذي قد يعني موجة أخرى من الصراعات في المنطقة؟

لقد وجدت منظمة الأمن والتعاون الأوربي، وكذلك دبلوماسيو وزارة الخارجية الروسية، وهم الوسطاء في الصراعات القوقازية، صيغة جديدة لحل الصراعات. فبدلاً من معارضة قيمتين معترف بهما دولياً، وهما حق تقرير المصير (وضع من قبل الأحزاب الانفصالية) وسلامة أراضي الدول (تصر عليها السلطات المركزية)، يقول هؤلاء إن الحل النهائي يجب أن يحترم كلا القانونين. ويعني ذلك أن مناطق الصراع سوف تظل ضمن أراضي الدول التي تنتمي إليها، ولكنها ستتمتع بعدد من الامتيازات والحقوق الخاصة بها.

وحتى إذا كانت الفكرة مثيرة لأغراض دبلوماسية، حيث إنها تسمح للجانبين بالمناورة ولا تجبر أحدهما على الاعتراف بالهزيمة، يظل السؤال المحوري كما هو: من سيمارس سلطته على الأراضي المتصارع عليها؟ والمشكلة العويصة التي يصعب حلها هنا، هي المسألة العسكرية. فأي من الجانبين سوف تكون له السيطرة العسكرية على الأرض؟ ومن الصعب في هذه المرحلة تصور استسلام المناطق الانفصالية الأربع عند هذه المرحلة، بعد الحروب التي خاضوها والانتصارات التي حققوها. من جهة أخرى، ترفض باكو وموسكو وتبليسي سحب ادعاءاتها بشأن المناطق المتنازع عليها، تاركة الباب مفتوحاً أمام كل الاحتمالات.

الفصل الرابع

مشاريع النفط والاستقرار الإقليمي

يقول مراقبون غربيون إن أذربيجان ستصبح "كويتاً على بحر قزوين"*، مشيرين إلى العدد الكبير من صفقات النفط التي وقعتها باكو في العامين الأخيرين. وشعر المسؤولون الأذريون بالانزعاج من مثل هذه التصريحات؛ وأكد خوشباخت يوسف زاده، نائب رئيس شركة نفط أذربيجان (SOCAR) قائلاً: "إنني تعبت من المقارنة مع العرب. لن يكون هنالك تطور أحادي الجانب لقطاع النفط عندنا، وإنما سيكون هناك قوة محركة لكل الاقتصاد الأذري"[46]. إلا أن المتشككين ليسوا متأكدين؛ فقد تساءلت مجلة روسية شهرية: "لكن هل تساءلت مرة لماذا كان على عمال النفط السوفييت أن يحفروا في تربة تايمن الجليدية، ما دام هناك مثل هذا الخير في بحر قزوين الدافئ؟"[47]، وتورد المقالة "بياناً بالميزانية بشأن الأبحاث المتعلقة بحقول النفط والغاز في الطبقة الصخرية بمنطقة بحر قزوين"، كانت السلطات السوفيتية قد أجرته عام 1981، وتدعي فيه أن المخزون النفطي الذي نشرته مصادر أذرية مبالغ فيه بنحو أربعة أضعاف أو خمسة.

ويتساءل آخرون عن مدى واقعية أن يبنى الجدل المؤيد لمشاريع الطاقة في بحر قزوين، على التطورات المستقبلية المحتملة في أسواق الطاقة. فبعضهم يجادل بأن الطلب على النفط خلال العقود المقبلة وغيره من مصادر الوقود الملوثة سينخفض، وأن أشكال الوقود البديلة سوف تصبح أكثر أهمية[48]. كما أن الإمدادات العالمية من النفط قد تشهد صدمة قوية مع عودة العراق إلى الأسواق العالمية[49]، أو عندما يتم ضخ كميات ضخمة من النفط الروسي (سيبيريا الغربية والمنطقة القطبية وسخالين) للأسواق العالمية. لذلك، فإن في تسييس مشاريع نفط بحر قزوين مخاطرة؛ إذ إن تأخيراً طويل الأجل قد يسبب لها تأجيلاً حتى إشعار آخر، وبالتالي حرمان الدول في منطقة القوقاز (وربما آسيا الوسطى)

---

* المقصود أن تواجه أذربيجان، كدولة غنية بالنفط، أزمات شبيهة بتلك التي واجهتها الكويت مع بداية التسعينيات. المحرر

من عملة صعبة هي في غاية الحاجة إليها، لإعادة رسم اقتصاداتها وإنهاء الأزمات في مجتمعاتها.

ما هي حقيقة احتياطيات الطاقة في بحر قزوين؟ وكم يبلغ حجم مخزونها؟[50] . تقدر شركة العمليات الأذرية الدولية (AIOC) – وهي تجمع دولي يطور أكبر ثلاثة حقول بحرية (أذري وتشيراج وجوناشلي) – الاحتياطي الإجمالي للنفط في عرض البحر بنحو 4 مليارات برميل، أو 540 مليون طن متري[51] . كما يقدر احتياطي كازاخستان بنحو 3.5 مليار برميل. وإذا أضاف أحدهم احتياطيات نفط بحر قزوين الإيرانية والروسية، فإن التقديرات الإجمالية تصل إلى 8.10 مليار برميل[52] . ويعادل هذا 1٪ من الاحتياطي العالمي؛ وإذا كانت هذه المعلومة صحيحة، فإن حوض بحر قزوين له الأهمية ذاتها التي يتمتع بها بحر الشمال (13.9 مليار برميل من النفط المؤكد)، ولا يقارن بالخليج العربي (ثُلثي احتياطي النفط العالمي).

وتعتبر أهمية احتياطي نفط بحر قزوين نسبية من وجهة النظر الغربية. ويجب تحقيق شرطين لكي تدركها هذه المشاريع. الأول، يجب أن يكون المشروع معقولاً من الناحية الاقتصادية؛ فإنتاج نفط قزوين ونقله يجب ألا يكونا عاليي التكلفة، وإلا لن تحقق الاستثمارات البالغة قيمتها مليار دولار، الفوائد المتوقعة. وسوف يرفع من تكاليف الإنتاج حالة عدم الاستقرار (على شكل مخاطر أمنية، وعقبات بيروقراطية وسياسية، وفساد) قد تثني المستثمرين الدوليين عن الاستثمار. أما الثاني، فهو أن الغرب (الولايات المتحدة على وجه التحديد) معني بتطوير مصادر الطاقة خارج منطقة الخليج العربي، التي تعاني "من عدم استقرار" . ومرة ثانية، يصبح الأمن في القوقاز شرطاً مسبقاً لصفقات النفط، لأن الاستثمار في المنطقة بوجود خمسة صراعات مفتوحة وعشرات أخرى كامنة، لن يكون معقولاً جداً.

لقد حلل عدد من المراقبين الغربيين منطقة القوقاز/ بحر قزوين ومدى استقرارها، بهدف دراسة فرص تصدير النفط للغرب. ويعدد جون روبرتس في كتابه *Caspian Pipeline*[53] ، أو "أنابيب نفط بحر قزوين" ، خمسة عوامل سوف تؤثر في التطور المستقبلي لمشاريع نفط بحر قزوين، وهي: الأوضاع السياسية والأمنية في

روسيا، وتركيا وإيران، والوضع الأمني في القوقاز، وما إذا كان الحظر على العراق سيرفع بشكل تام أم لا. وغالباً ما ترسم الصحافة صورة مبسطة للوضع المعقد في القوقاز، والذي تحاول فيه روسيا استعادة سيطرتها على المنطقة من أجل خلق نوع من "الاتحاد السوفيتي الجديد"، فيما تناضل الدول الغنية بالنفط للحفاظ على استقلالها، الذي سيأتي عندما تبدأ بضخ نفطها في الأسواق العالمية[54]. والأجزاء المفقودة من هذه الصورة هي سياسات شركات النفط الغربية، وحكوماتها، المساهمة في مشاريع نفط بحر قزوين. إن ضخ مليارات الدولارات في منطقة غير مستقرة، مثل القوقاز، لا يعتبر تصرفاً محايداً، ولا يعتبر غير منطقي. إن ما هو أكثر إثارة للفزع هو وضع الحكومات الغربية غير الواضح، وقلة اهتمامها وانشغالها بمحاولة حل المشكلات القوقازية.

تقاسم الحصص وتتبع أنابيب النفط

يعكس التقييم المفصل لعقود النفط الأذرية ـ الغربية الأربعة، والقرارات المتخذة بشأن الطرق التي سوف تسلكها أنابيب النفط، درجة تعقيد اللعبة السياسية التي تكمن وراءها، وارتباطها الوثيق بقطاع الطاقة.

وقِّعت اتفاقية أثناء حكم (أبو الفضل التشيبي) بين أذربيجان وتركيا في آذار/ مارس 1993، لتصدير 25 مليون طن من النفط سنوياً من باكو إلى ميناء سيهان التركي. واقترح مد خط لأنابيب النفط عبر الطريق الجنوبي، لكن لم يحدد ما إذا كانت سوف تمر عبر أرمينيا أم إيران[55]. ولم تكن شركة النفط الروسية "لوك أويل" (LUKoil) جزءاً من الصفقة. ولكن هذه الاتفاقية ألغيت بعد أن تولى علييف السلطة، في أعقاب ثورة حسينوف.

لقد وقعت أول صفقة أثناء حكم علييف، في 20 أيلول/ سبتمبر 1994. وكان حجم الصفقة، التي أقرتها كل من أذربيجان وتجمع شركات النفط الدولية، نحو 8 مليارات دولار، سوف تستخدم في تطوير حقول نفط بحر قزوين البحرية الثلاثة (أذري وتشيراج وجونشلي). وتم تأسيس شركة العمليات الأذرية العالمية (AIOC) لتنسيق نشاطات

التجمع. وتملك شركة النفط البريطانية "بريتش بتروليوم" (British Petroleum) حصة مقدارها 17.13 ٪، وشركة "أموكو" (AMOCO) 17.01٪، وشركة النفط الروسية "لوك أويل" 10٪، وشركة النفط الأذرية "سوكار" (SOCAR) 20٪، وشركة "بنز أويل" (Pennzoil) الأمريكية 9.82٪، وشركة "يونوكال" (UNOCAL) الأمريكية 9.52٪، وشركة "ستات أويل" (Statoil) النرويجية 8.56٪[56]. ولم تتلق شركة النفط التركية (TPAO) بشكل مبدئي أكثر من 1.75٪ فقط، وهو مؤشر على مدى سوء الوضع، فيما وعدت إيران بحصة مقدارها 5٪.

يستطيع أي شخص قراءة سياسة علييف بوضوح، وهي أنه من أجل قلب نزعة سلفه المؤيدة لتركيا، حاول علييف إرضاء موسكو وطهران، فيما كان يحاول جلب الاستثمارات المهمة من الشركات الغربية، وبشكل خاص الشركات البريطانية - الأمريكية. لكن وبفعل الضغط الأمريكي، كان على باكو إسقاط طهران من الصفقة، وذهبت حصتها في النهاية إلى تركيا، مما رفع من حصتها إلى 6.75٪. وتسبب هذا بتدهور خطير في العلاقات بين باكو وطهران.

كانت باكو تأمل، من خلال إعطاء حصة مهمة لشركة النفط الروسية "لوك أويل"، في أن تتخذ موسكو موقفاً ليناً من الجدل الدائر حول الوضع القانوني لبحر قزوين. ولدهشة القيادة الأذرية، انتقدت وزارة الخارجية الروسية الصفقة بقوة، معتبرة إياها غير قانونية. وذهب وزير الخارجية الروسي، أندريه كوزيريف، فيما بعد إلى حد اعتبار أن "تصرفات أذربيجان في توقيع العقد خلقت تهديداً للأمن القومي الروسي"[57]. ولذلك، على الرغم من أن الصفقة وجدت حلفاء جدداً لباكو، على شكل شركات نفط غربية، فإنها جلبت على أذربيجان غضب اثنتين من جاراتها، وهما إيران وروسيا.

وتم توقيع صفقتين أخريين عام 1995، حيث حاولت أذربيجان بهما جدياً تهدئة روسيا وإيران. ففي شاه - دينيز، أدرجت إيران مع شركة النفط البريطانية وشركة النفط التركية و"لوك أويل" الروسية و"سوكار" الأذرية. ولم تكن أية شركة أمريكية جزءاً

من الصفقة. وكان التجمع النفطي الثاني المتعلق بحقل نفط كاراباخ، هدية لموسكو؛ ففي الصفقة البالغ مقدارها 1.8 مليار دولار، حصلت "لوك أويل" الروسية على حصة مقدارها 35٪، وترتفع حصتها إلى 52٪ إذا ما أخذ بعين الاعتبار مشاركتها في الشركات الأخرى ضمن هذا التجمع[58].

وتم توقيع اتفاقية رابعة في كانون الأول/ ديسمبر 1996، وهي صفقة قيمتها مليارا دولار، من أجل تطوير حقلي أشرفي ودان أولدوزو. وقادت شركة "أموكو" الأمريكية هذا التجمع. وكانت المفاجأة استبعاد "لوك أويل" منها، وهي التي اشتركت في التجمعات الثلاثة الأخرى. وأوضح ناطق علييف، رئيس شركة "سوكار" أن باكو لم تستدع شركة "لوك أويل" للمشاركة في تطوير هذين الحقلين بسبب فشل الشركة أو عدم استعدادها للتأثير في "الموقف المتعنت" للحكومة الروسية، بشأن الوضع القانوني لبحر قزوين[59]. ويمكن عزو الاستبعاد الروسي إلى انخفاض النفوذ الروسي على أذربيجان منذ عودة المقاتلين الشيشان إلى جروزني.

وأعلن الرئيس الأذري توقعاته بالنسبة إلى المشروعات النفطية بوضوح بعد لقائه مع الرئيس الفرنسي في باريس. فقد صرح علييف قائلاً: إن "القوى العظمى التي ستستغل نفطنا، يمكنها استخدام نفوذها في إقناع أرمينيا بالمفاوضة"[60].

فاقت الاستثمارات الغربية في القطاع النفطي الأذري مع الصفقة الأخيرة حجم 12 مليار دولار، الأمر الذي أعطى أذربيجان قوة للتوصل إلى سياسة خارجية مستقلة عن موسكو، وهو ما لا يستطيع القيام به إلا عدد قليل من جمهوريات كومنولث الدول المستقلة. ولكن باكو تحتاج من أجل النجاح في تصدير النفط، بشكل مستقل عن موسكو، إلى ممر عبر جورجيا، ويمكن أن يخدم هذا الممر في ربط آسيا الوسطى المطوقة مع الغرب، لكن، هل يمكن أن يكون هذا بمثابة نهاية تدريجية للسيطرة الروسية على القوقاز وآسيا الوسطى؟

ثمة مخاطرة في أن تظل العقود الموقعة مجرد حبر على ورق، ما لم يتم إيجاد حل لتفريغ الإنتاج النفطي على البحار المفتوحة. وتعي الجهات المختلفة أن الخيار الذي تم

اعتماده بالنسبة إلى بواكير الإنتاج النفطي (خمسة ملايين طن سنوياً)، سوف تكون حاسمة في مرحلة الإنتاج اللاحقة. ووفقاً للتقديرات، سوف تصل ذروة الإنتاج في تلك المرحلة إلى 36 مليون طن سنوياً؛ وتشير الخطط إلى أن هذا قد يحدث بحلول عام 2002 [61].

لم يتضمن عقد أيلول/ سبتمبر 1994 قراراً بشأن طرق أنابيب النفط. وقد نوقشت ثلاثة احتمالات رئيسية ممكنة :

1. الطريق الشمالي : من باكو إلى ميناء نوفوروسيسك الروسي على البحر الأسود.
2. الطريق الغربي، أو الطريق القوقازي : إلى البحر المتوسط عبر أرمينيا وتركيا؛ أو إلى البحر الأسود عبر جورجيا، وفيما بعد عبر جورجيا وتركيا إلى البحر المتوسط.
3. الطريق الجنوبي : إلى الخليج العربي عبر إيران، أو إلى البحر المتوسط عبر إيران وتركيا.

إن الفائدة التي يوفرها الطريق الشمالي هي وجود أنابيب نفط جاهزة بسعة 17 مليون برميل سنوياً[62]، وتقدر الحدود القصوى لتكلفة إعادة تحديثه للوضع التشغيلي بنحو 60 مليون دولار. ولكن لهذه الطريق عدداً من العقبات؛ فمن الناحية السياسية، تضع هذه الطريق نفط باكو تحت السيطرة الروسية، وهو الوضع الذي تحاول أذربيجان تجنبه؛ كما أن شركات النفط الغربية ليست متحمسة، حتى بعد تجربة "تشيفرون" مع روسيا في تصدير نفط "كازاخ". فأنبوب النفط يقطع أرض الشيشان، التي لا يمكن التنبؤ بها، حيث يمكن أن تصبح مسألة أنابيب النفط مختلطة مع محاولات الشيشان الحصول على اعتراف دولي[63]. وتظل هناك مشكلة أخرى بحاجة إلى حل، وهي كيف ينقل النفط من البحر الأسود، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تركيا تعارض زيادة كبيرة في حركة الناقلات عبر مضيقي البسفور والدردنيل. وسوف تزداد حدة هذه المشكلة عندما يصل الإنتاج إلى طاقته القصوى.

يعتبر الطريق الغربي، أو القوقازي، أكثر الطرق مباشرة. بدايةً، كان هناك خلال عام 1995 عدة تصريحات أدلى بها كل من السياسيين الأذريين والأمريكيين، بشأن

احتمال أن تعمل أنابيب النفط ، المارة عبر أرمينيا ، كمحفز للوصول إلى حل للصراع . وتحدثت باكو عن خط "أنابيب السلام" ، إلا أن هذه التصريحات لم تبلغ مرحلة مفاوضات أكثر جدية . فالثمن المطلوب من يريفان هو وقف دعمها للقوى الانفصالية في كاراباخ ، والموافقة على حل يحافظ على الجيب داخل دولة أذربيجان . ولذلك ، كانت الصيغة المقترحة "خط أنابيب مقابل عودة كاراباخ" ، وهو ما كان مرفوضاً من قبل يريفان . ومنذ ذلك الحين ، كانت أرمينيا مهمشة تماماً في المفاوضات المتعلقة بموضوعات الطاقة في بحر قزوين .

الاحتمال الثاني للطريق المركزية هو عبر جورجيا . وهي عبارة عن خط الأنابيب الموجود الذي يربط باكو بميناء باتومي على الساحل الجورجي على البحر الأسود . وتم التخطيط لإنشاء محطة أخرى في مدينة سوبسا ، إلى الجنوب من بوتي . ويحتاج خط الأنابيب هذا إلى إصلاحات وإعادة بناء جزئية تقدر تكلفتها بنحو 250 مليون دولار . ويمكن تصدير بواكير الإنتاج النفطي من محطة سوبسا ، ومن ثم ينقل بواسطة ناقلات النفط . وقد يواجه هذا الخيار الصعوبات ذاتها التي يمكن أن تواجه خط نوفوروسيسك ، في المرحلة المتأخرة من الإنتاج ؛ لأن على الناقلات أن تعبر المضائق البحرية . وهنالك خطط لإنشاء خط أنابيب يقوم بربط أنابيب النفط الجورجية مع شبكة الأنابيب التركية ، وتقدر تكلفته بحوالي ملياري دولار . ويوجد هنا عدد من المشكلات الأمنية ؛ فالسلطة المركزية الجورجية ضعيفة بصورة واضحة ، وتظل غائبة خارج العاصمة تبليسي . كما أن الأراضي التي سوف يمر عبرها خط الأنابيب في تركيا غير مستقرة من الناحية الأمنية ؛ فقد قاد حزب العمال الكردستاني (PKK) حرب عصابات هناك ضد الجيش التركي منذ عام 1984 .

وقد تكون الطريق الجنوبية أقصر هذه الطرق ، وأقلها مخاطرة من الناحية الأمنية ، إلا أن لها فرصة ضئيلة في أن تصبح واقعاً ، بسبب وجود أمريكا القوي في صفقات النفط ورغبتها العلنية الواضحة في عزل جمهورية إيران الإسلامية . وإذا أثبتت زيادة رأس المال الضرورية من أجل إنشاء خط أنابيب رئيسي في إيران صعوبتها ، فإن مشاريع أصغر ، مثل عمليات المقايضة عبر الحدود أو مشاريع خطوط أنابيب أقصر ، ستكون

ممكنة. فطهران تبحث بنشاط عن مثل هذه الاحتمالات مع كل جاراتها الشمالية، بدءاً بتركمانستان وانتهاء بتركيا.

تم التوقيع في 9 تشرين أول/ أكتوبر 1995، على اتفاقية تتعلق بطرق أنابيب النفط لتصدير بواكير الإنتاج النفطي الأذري. وفي هذه الاتفاقية، تم تبني "الخيار المزدوج". بعد تنحية مشروع الطريق الجنوبي جانباً، وقع الخيار على الخيارين الآخرين: خط أنابيب باكو - نوفوروسيسك، وخط أنابيب باكو - سوبسا. وبعد مضي 15 شهراً على هذه الصفقة استمرت مشكلة أنابيب النفط (مثل توزيع الحصص في التجمعات النفطية) في التأرجح مع التطورات السياسية في منطقة القوقاز، وما وراءها. وبعد اعتماد الخيار المزدوج، أعلنت مصادر مقربة من شركة العمليات الأذرية الدولية (AIOC) أن خيار خط أنابيب النفط المزدوج كان خياراً سياسياً، لكي لا تصبح معتمدة كلية على روسيا، مع أنهم أشاروا بوضوح إلى أن بواكير الإنتاج النفطي سوف تمر عبر نوفوروسيسك، وأن الخيار الجورجي سوف يستخدم فقط في مرحلة متأخرة[64].

لقد سرَّعت الهزيمة العسكرية الروسية في الشيشان وانسحابها منها المنافسة على قضايا النقل وخطوط الأنابيب. فبينما كان المقاتلون الشيشانيون يناضلون من أجل استعادة جروزني، أعلن ناطق علييف، رئيس شركة "سوكار"، أنه كان قلقاً بشأن التطورات في الشيشان، وأن أذربيجان سوف تُجبر على تسريع إنشاء خط أنابيب باكو - سوبسا[65]. وقد يعني هذا أن الطريق الغربية ربما تحل محل الطريق الروسية لتصدير بواكير الإنتاج النفطي، أو أن الطريق الغربية سوف تكون ممر التصدير الرئيسي عند بلوغ ذروة الإنتاج النفطي.

تتحول جورجيا إلى مركز الاهتمام، كبديل محتمل لروسيا. وكذلك، قد يصبح ممر باكو - سوبسا/ باتومي ممراً بديلاً لتصدير نفط كازاخ تنجيز. ولقد باشرت شركة النفط الأمريكية "تشيفرون" إرسال شحنات النفط من باكو إلى باتومي بواسطة القطار[66]. وأعلن رئيس شركة "تشيفرون"، ريتشارد ماتزكي، أن تجمع نفط كازاك لن يسمح لروسيا بأن تحظى بأية ميزة على جورجيا أو أذربيجان[67]. ولأوزبكستان اهتمام مماثل

في إقامة سكة حديد تربط طشقند بمدينة باتومي، تمر عبر تركمانستان، وبحر قزوين، وأذربيجان، وسوف يعمل هذا على تقليص اعتماد أوزبكستان الكلي على نظام سكك الحديد الروسي. وربما تكون الهزيمة الروسية في الشيشان سبب في فقدانها للنفوذ، ليس على جنوبي القوقاز فحسب، وإنما على طرق تجارة آسيا الوسطى التي تحتكرها حتى الآن.

تعد أوكرانيا دولة أخرى من الدول التي تحاول الانتفاع من التراجع الروسي وممر باكو - باتومي؛ إذ تستورد كييف حالياً 35 - 40 مليون طن من النفط سنوياً، أكثر من 30 مليون طن منها تأتي من روسيا. وفي كانون الأول/ ديسمبر، ظهر احتمال بديل آخر، فقد تم تدشين خط بحري جديد عبر البحر الأسود، بعد مفاوضات بين كل من أذربيجان وجورجيا وأوكرانيا[68]. وفي أعقاب الصفقة، أوضح السياسيون الأوكرانيون والجورجيون أنهم ينوون تطوير هذه الصلة البحرية من أجل تصدير نفط باكو إلى أوديسا. وقد اتصلت كييف أيضاً بأنقرة لإقامة خط أنابيب يصل بين ميناء سيهان التركي على البحر المتوسط وسامسون. والهدف من النظام هو نقل النفط الشرق أوسطي إلى أوديسا. وهذا النفط لن ينهي الاعتماد الأوكراني على النفط الروسي فحسب، بل سوف يزود هنغاريا أيضاً، وجمهوريتي التشيك وسلوفاكيا بالنفط عبر خط أنابيب "دروزبا" (الصداقة)[69]، كبديل للنفط الروسي.

مهما ينجم عن هذه المشاريع، فإن موعد بدء تصدير النفط الأذري يظل غير واضح. ففي تموز/ يوليو، تم التوصل إلى اتفاقية لإنهاء الجزء الجورجي من مشروع خط الأنابيب بكلفة تبلغ 275 مليون دولار أمريكي. ويقدَّر أن ينتهي العمل به في صيف 1998، فيما تم التخطيط لاستخراج النفط من حقل تشيراج في آب/ أغسطس 1997[70]. لذلك، فإن طاقة التصدير القصوى حتى منتصف عام 1998 يجب أن تمر عبر الطريق الشمالية، ولكن ما مدى سلامة ذلك الجزء من خط الأنابيب الذي يعبر الشيشان؟

ورغم أن الحرب لم تلحق أضراراً بخط الأنابيب الذي يمر عبر الشيشان، فإن مرافق الإنتاج والمصفاة عانت دماراً كبيراً جداً. وتحتاج إعادة تشغيل المرافق إلى ما لا يقل

عن 8 تريليـون روبل روسي، أي مـا يعـادل 1.4 مليـار دولار أمـريكي[71]. وأثناء الحرب، شكّلت كميات النفط الضخمة المسروقة من الأنابيب مشكلة رئيسية[72]. ولم تغيِّر نهاية الحرب من الأمر كثيراً. وقال رئيس شركة النفط الشيشانية، خودجاخميد ياريخانوف، إن "3000 طن من النفط تستخرج بطريقة غير مشروعة في الشيشان كل يوم"[73]. وقد حاولت السلطات الروسية التفاوض حول صفقة مع جروزني لتوفير النقل الآمن لنفط باكو عبر الشيشان. ويصر القادة الشيشانيون على ضرورة دفع ما قيمته سُبع الأرباح لهم، قائلين إن هذه تمثل الحصة المخصصة لخط الأنابيب الذي يمر عبر الأراضي الشيشانية.

ومنذ نهاية القتال، كان الزعماء الشيشانيون نشطين في التفاوض حول القضايا النفطية؛ إذ قابل إدوارد هاتشولايف، المندوب الشيشاني، تيري آدامز، مدير شركة العمليات الأذرية الدولية (AIOC)، في باكو للتباحث حول حصتهم في مشروع نقل النفط الأذري. واقتبس عن هاتشولايف قوله إن على تجمع شركات النفط أن يأخذ "المصالح الشيشانية بعين الاعتبار، وإلا لن يُنقل النفط عبر خط أنابيب باكو - نوفوروسيسك. وعلاوة على ذلك، لن يتم نقله عبر أي طريق أخرى في شمالي القوقاز"[74]. وانتقد السفير الروسي في باكو لقاء آدامز - هاتشولايف، مضيفاً أنه تم تنظيم عملية تصدير نفط بحر قزوين عبر الطريق الشمالية، وفق شروط اتفاقية قائمة بين شركة "ترانسنيفت" وشركة العمليات الأذرية الدولية (AIOC)[75]. وقد أوردت الصحافة الروسية كذلك أنباء حول المفاوضات الشيشانية مع أوكرانيا وبولندا لنقل النفط الشيشاني عبر جورجيا إلى تلك الدول[76]. واتسمت معظم هذه المفاوضات بأنها غير واقعية تماماً – منها على سبيل المثال، أن جورجيا لن تقبل دعم المشاريع الشيشانية – ولكنها تعكس مدى أهمية محادثات النفط السياسية، ومدى ارتباطها بقضايا الصراع.

المصلحة الدولية المتزايدة

مع "اكتشاف" النفط في منطقة بحر قزوين، تزايد الاهتمام العالمي المسلط على منطقة القوقاز، وكذلك على آسيا الوسطى. فقبل سنوات قليلة ماضية، كانت هاتان

المنطقتان "ضاحيتين غير معروفتين من ضواحي موسكو"، حيث لم يكن يسمح للغربيين بحرية الوصول إليها، وبالتأكيد لم يكن لديهم مصلحة في ذلك. وتميزت السنوات الأولى للاستقلال بالفوضى، والعنف والحروب المبهمة، التي لم تشجع السياسيين الغربيين على تطوير سياسة خارج نطاق الحدود الضيقة للعمل الإنساني.

واستنتجت واشنطن مبدئياً أن انهيار الاتحاد السوفيتي سوف يؤدي إلى انسحاب روسي من هذه الدول، وأن الغرب سوف يدعم تركيا في منافستها مع إيران للفوز بالسيطرة على هذه المساحة "الخالية". على أن الروس لم يغادروا، ولم يدخلها الأتراك (على الأقل ليس بالسرعة التي كانت متوقعة من قبل بعض المحللين الأمريكيين). وفشلت المحاولات الأمريكية المضطربة بتقديم مساعدة عسكرية لشيفاردنادزه. وكانت الخطوة التالية من باب إدراك أن هذه المنطقة كانت تدور في فلك النفوذ الروسي[77]؛ فالدول الأوربية الرئيسية، على حد سواء، تفتقر للتوجه المتماسك. ومما يثير الفضول، أن المصالح السياسية للقوى الأوربية الرئيسية الثلاث تتشابه كثيراً مع سياسات دولها تجاه جمهوريات جنوبي القوقاز الثلاث، خلال الفترة 1918-1920؛ إذ إن ألمانيا مهتمة أكثر بجورجيا، وذلك بسبب الدور الذي قام به وزير الخارجية السوفيتي السابق، إدوارد شيفاردنادزه، في توحيد ألمانيا؛ وتتعاطف فرنسا مع أرمينيا؛ لوجود جالية أرمينية قوية في فرنسا؛ كما وجهت إنجلترا اهتمامها إلى أذربيجان؛ بسبب الاهتمام المبكر لشركات النفط البريطانية بنفط باكو. وكانت السياسة الأوربية متعلقة أساساً بتوفير المساعدة الإنسانية والتقنية والتعاون الثقافي، وإقامة علاقات مباشرة مع القوى القائمة.

من هنا يعتبر التواجد المكثف لشركات النفط البريطانية-الأمريكية في أذربيجان وكازاخستان شيئاً جديداً غير مألوف، فقد شكلت مصالح الشركات النفطية هناك ضغطاً متزايداً على الإدارة الأمريكية للقيام بدور قيادي أكثر فعالية في دول جنوبي القوقاز وآسيا الوسطى، ووضع معظم المحللين الأمريكيين المهتمين بالقوقاز من زاوية المشروعات النفطية توصيات وقف خطة العمل التالية[78]:

1. تحدي كل من المحاولات الروسية لجعل منطقة بحر قزوين خاضعة لنفوذها ورغبتها في وجود نظام شرعي عام في قزوين، وكذلك الدفاع عن المطلب الأذري - الكازاخستاني لتقسيم بحر قزوين إلى مناطق اقتصادية.

2. الدفاع عن الممارسات الاقتصادية العادلة، ودعم نشاطات الشركات الغربية في المنطقة.

3. الدفاع عن خيار طريق خط الأنابيب المتعدد.

وخلاصة القول، تطالب هذه التوصيات بالحد من نفوذ روسيا وطموحها للقيام بدور سياسي وعسكري قيادي في المنطقة التي أطلقت عليها اسم "الدول الخارجية المجاورة"، عبر إقامة مشروعات مباشرة، وخلق طرق تصدير مباشرة مع الدول الغنية بالنفط في القوقاز وآسيا الوسطى. كما تقضي باعتبار العلاقات الاقتصادية الخارجية أكثر أهمية من الأولويات السياسية الأمريكية.

وفي كلمة ألقيت أمام لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي، أفصحت مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية، عن سياستها تجاه القوقاز، ونوهت بنزاع كاراباخ. وقالت الوزيرة: "لدينا مصالح إنسانية وسياسية واقتصادية مهمة في هذه المنطقة، ونحن مستعدون لأداء دور أكثر وضوحاً. . ."، ودعت الوزيرة الكونجرس إلى "رفع القيود عن المساعدات غير العسكرية إلى أذربيجان، مع المحافظة على دعم برنامج مساعدتنا السخي في أرمينيا"[(79)].

ولا تعتبر منطقة القوقاز، بنفطها وصراعاتها، أولوية عليا في العلاقات الروسية - الأمريكية الدولية. غير أن القضايا الساخنة الأخرى، هي توسيع حلف شمال الأطلسي (NATO) ليشمل أوربا الوسطى والشرقية، والأسلحة النووية، والعلاقات الثنائية مع موسكو. وفي الحقيقة، تعتبر هذه القضايا في غاية الأهمية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل الانهماك في سياسة، لو كانت في مكان آخر لأعطت نتائج عكسية بشأن هذه القضايا ذات الحساسية البالغة. وعلاوة على ذلك، قد يعمل فتح المجال أمام الاستثمارات الغربية في قطاع النفط الروسي على التقليل من شأن منطقة قزوين[(80)].

لذلك، يصعب تصور أن تنهمك الولايات المتحدة في تحدي وضع روسيا الحالي في القوقاز. ولكن، إذا ازداد التوتر بين موسكو وواشنطن على جبهات أخرى، فقد يكون لذلك مضامين سلبية في القوقاز. وتستطيع واشنطن تحدي الجهود الروسية لإقامة منطقة آمنة في دول جنوبي القوقاز عبر دعم قوات معارضة لروسيا هناك. وتستطيع موسكو بالمثل إفساد المصالح الاقتصادية الأمريكية وإحباطها هناك، والمتمثلة بمشروعات النفط والغاز التي تجري مناقشتها حالياً.

لم تكن سياسة موسكو في القوقاز في الأعوام الخمسة الأخيرة، أقل ارتباكاً من مثيلتها الغربية (سياسة الغرب في القوقاز). فمبدئياً، حاولت النخبة السياسية الروسية الجديدة، المنهمكة بوهم دخول نادي القوى الغربية، عدم إشغال نفسها بعيداً عن دور السيطرة الروسية السابق في القوقاز وآسيا الوسطى. لكن، وعلى نحو سريع، أدى الجمع بين التورط العسكري الروسي في صراعات كاراباخ، وأوسيتيا الجنوبية، وأبخازيا، وطاجكستان، وخيبة أمل السياسيين الروس بشأن الافتقار إلى الاهتمام الغربي، إلى سياسة روسية أكثر لفتاً للنظر في "الدول الخارجية المجاورة". والخطوط العريضة لهذه السياسة هي:

1. إبقاء جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة (مع استثناء دول البلطيق) تحت المظلة السياسية الروسية، من خلال كومنولث الدول المستقلة والاتفاقيات الثنائية على وجه الخصوص.
2. إبقاء كومنولث الدول المستقلة ضمن الهيكل العسكري العام، وإبقاء القواعد العسكرية الروسية في هذه الدول.
3. السيطرة على الأهداف الاستراتيجية ضمن كومنولث الدول المستقلة، مثل نقاط التقاء الاتصالات، والحدود الخارجية، وبعض المرافق الصناعية، والموارد الطبيعية مثل النفط والغاز.

لقد سجلت موسكو بعض النجاحات الأولية؛ فقد انضمت أرمينيا، بفعل ضغط أذربيجان وتركيا، إلى الاتفاقيات العسكرية والسياسية لكومنولث الدول المستقلة. كما

أجبرت جورجيا على الرضوخ لضغوط جارتها الشمالية، وللتهديد بالتمزق الداخلي. وشكلت أذربيجان وحدها، نصف نجاح؛ إذ على الرغم من أن باكو انضمت إلى كومنولث الدول المستقلة، فإنها رفضت الموافقة على الوجود العسكري الروسي على ترابها الوطني، وأعطت روسيا دوراً ثانوياً فقط في مشروعاتها النفطية.

لقد قوبل العقد النفطي الأول الموقع بين أذربيجان وتجمع الشركات الغربية في أيلول/ سبتمبر 1994 من قبل وزارة الخارجية الروسية، على أنه ضربة قاصمة لسياستها. وهدفت الخطوة التالية التي قامت بها روسيا عبر غزوها للشيشان، إلى أن تكون عرضاً للقوة، ولكنها فشلت فشلاً ذريعاً. ويمكن لانسحاب الجيش الروسي من جروزني فقط أن يشجع أذربيجان على السير في سياسة البحث عن منفذ مباشر لتصدير نفطها للأسواق العالمية، على أن يكون منفذاً مستقلاً عن روسيا وبالتعاون مع تركيا. ولتحقيق ذلك، تحتاج أذربيجان إلى تعاون إحدى جاراتها؛ ولما كانت أرمينيا وإيران قد استبعدتا لأسباب مختلفة، فإن هذه الجارة هي جورجيا. ولذلك، ترغب باكو، وشركات النفط الغربية، والقيادة الجورجية بزعامة شيفاردنادزه برؤية محور باكو - باتومي/ بوتي كمحور تصدير مهم بين الغرب وبحر قزوين. وحالما يتم إنشاء هذا الممر، فإنه سيتم استخدامه أيضاً، كطريق للنقل، يتيح لآسيا الوسطى المطوقة الوصول إلى الأسواق الغربية دون المرور عبر روسيا، أو إيران، أو أفغانستان التي تمزقها الحرب.

لذلك، فإن ما تخاطر موسكو بفقدانه هو امتلاك ممر لجنوبي منطقة القوقاز لا يشكل مهرباً من رقابتها العسكرية والاقتصادية فحسب، وإنما يوفر لدول آسيا الوسطى إمكانية إيجاد شركاء خارج حدود الكومنولث. وسوف يكون لمثل هذا الانحسار في سلطة موسكو آثار عكسية أخرى، على سبيل المثال، تأثير سلبي على جهود الكرملين للحفاظ على الشيشان ضمن حدود روسيا الاتحادية.

تعتبر عودة الصراعات المحلية أكثر خطورة من تنافر واشنطن - موسكو المحتمل حول منطقة القوقاز واحتياطاتها النفطية. إن التحول في التوازن الهش على جبهة الحرب يهدد بخرق وقف إطلاق النار، واستئناف العمليات العسكرية. وإذا كان القوقاز قد دخل، عبر دوامة الصراعات الإقليمية - العرقية، فقد نشهد هذه المرة "حروباً نفطية".

مشكلات أمنية

ماذا سيحدث إذا بدأت المشاريع النفطية قيد البحث بضخ عوائد بالعملة الصعبة إلى المنطقة قبل إيجاد حلول للصراعات القائمة؟

سوف تكون أذربيجان الدولة الأكثر انتفاعاً. فإذا فشلت باكو - كما هو محتمل - في محاولاتها لخلق ضغط دولي على أرمينيا لإجبارها على الاستسلام والإذعان بخصوص قضايا كاراباخ، فإنه سيكون لديها بديل آخر. وباستغلالها لتفوق العملة الصعبة الناجم عن عوائد النفط، قد تستطيع باكو إعادة تنظيم جيشها وتحديث ترسانتها من الأسلحة، وتحول توازن القوى نتيجة ذلك لمصلحتها. وكان ضابط عسكري أذري رفيع المستوى قد عبر عن رغبة باكو في إعادة التفاوض حول اتفاقية طشقند لتقاسم أسلحة الاتحاد السوفيتي السابق[81]. واشتكى مسؤولون أذريون من عجز الاتفاقية المتعلقة بالقوات التقليدية في أوربا (CFE) عن مراقبة تسلح القوات الأرمينية. ويقولون إن أرمينيا تحشد أعداداً كبيرة من الدبابات وقطع المدفعية الثقيلة في كاراباخ، وهي منطقة غير خاضعة لعمليات التفتيش من قبل المراقبين الدوليين. ورغم اتفاقية وقف إطلاق النار في أيار/ مايو 1994، فإن أذربيجان تعتبر نفسها في حالة حرب مع أرمينيا، وتقوم بكل ما هو ممكن لزيادة إمكاناتها العسكرية.

بعد زيارة 28 كانون الأول/ ديسمبر إلى موسكو، أعلن رئيسا الوزراء الأرميني والروسي اتفاقهما على إنشاء خط لأنابيب النفط يمتد من روسيا إلى تركيا، عبر أرمينيا[82]. ويعتبر التصريح مفاجأة، كما أنه غير واضح؛ إذ لا يوجد لروسيا أي اهتمام بتصدير نفطها عبر تركيا، فيما ترفض الأخيرة إقامة علاقات دبلوماسية مع أرمينيا، أو فتح حدودها معها. ورغم أنه من الواضح أن يريفان وموسكو تريان موقعهما في المنطقة موضع تهديد، فإنهما تخططان لتعاون أوثق. ولأرمينيا أيضاً خطط لإنشاء خط أنابيب نفطي عبر الحدود مع إيران.

لقد كانت قيادة كاراباخ أكثر صراحة بشأن وضعها. وقد عبر رئيسها، روبرت كوتشاريان، عن مخاوفه من أن مشاريع النفط الأذرية ـ الغربية ستؤدي إلى معارضة

رأس المال الغربي لاستقلال كاراباخ الكامل(83) . وذهبت صحيفة روسية إلى حد تصور سيناريو جديد لحرب أرمينية ـ أذرية عندما ذكرت أنه : " لا يستبعد بعض الخبراء العسكريين أن تحاول تشكيلات كاراباخ العسكرية قطع خط أنابيب النفط الغربي، وذلك بواسطة التقدم باتجاه جانجا . (84) " . ورغم أنه من الصعب تصور أي دافع في ستبانكرت لاستئناف العمليات العسكرية (تعتبر كاراباخ فائزة في الميدان العسكري؛ وكل ما تحتاجه هو ترجمة سياسية لانتصاراتها خلال الفترة 1992 ـ 1994)، تظل الحقيقة بأن مواقعها المتقدمة تقع على بعد 15 ـ 20 كيلومتراً فقط عن جانجا ويفلاخك، حيث يمر خط أنابيب النفط . وهذا يعني أن سلامة خط أنابيب النفط لا يمكن ضمانها، إذا اندلعت حرب كاراباخ من جديد .

يستطيع الزائر لمنطقة الصراع في كاراباخ أن يرى بوضوح مدى حساسية الوضع . فأثناء التوجه من ستيبانكرت إلى يريفان في وقت سابق، عددت أكثر من اثنتي عشرة شاحنة، محملة بالذخيرة والعتاد، تقطر خلفها مدافع ميدان ثقيلة . وعلى جانبي جبهة القتال في كاراباخ، يستمر حشد السلاح وإقامة التحصينات . وما لم يكن هناك حل تفاوضي، فإن عقبات قليلة سوف تقف في طريق الجانبين، وسوف تستخدم أسلحتهما الثقيلة مرة أخرى لفرض وجهتي نظريهما بشأن صراع كاراباخ .

تعتبر جورجيا الحلقة الأضعف في السلسلة . فمشاريع النفط لا تزودها بدخل كاف لتعزيز اقتصادها الهش وتقوية هياكل الدولة . والفوائد التي ستجنيها جورجيا محدودة؛ إذ يقدر ألا تتجاوز رسوم أنابيب النفط مبلغ 8 ملايين دولار سنوياً(85) . ولا يعتبر المبلغ ذا أهمية كبيرة إذا أخذ بعين الاعتبار دين جورجيا الخارجي الضخم، الذي تراكم في الأعوام الخمسة الأخيرة، والذي تجاوز المليار دولار أمريكي . ومع ذلك، تأمل السلطات الجورجية أن يُطلق تصدير النفط عبر جورجيا حركة الاستثمار الغربي في القطاعات الأخرى لاقتصاد الدولة .

علاوة على ذلك، فإن حقيقة أن جورجيا تشكل عنصراً مهماً في طريق تصدير النفط خارج روسيا، تجعلها هدفاً للخطط الروسية، التي تفضل فشل الطريق الغربية . إن

المخاطر الأمنية كبيرة، إذا ما قورنت بفوائد العملة الصعبة الموعودة التي سوف يجلبها النفط. ولمناطق جورجيا الغربية حالياً تاريخ من التمرد على تبليسي، كما أن سيطرة السلطات المركزية على موانئ البحر الأسود مشكوك بها. فأبخازيا تظل، من الناحية الفنية، في حالة حرب مع تبليسي. وفي آجاريا، يحكم الرجل القوي لجمهورية "الحكم الذاتي" هذه، مدينة باتومي كما لو أنها دولة - مدينة مستقلة[86]. وفي منطقة بوتي، حيث الغالبية العظمى من السكان من القومية المجريلية، تعتبر شعبية شيفاردنادزه منخفضة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن مجريليا كانت معقلاً لأول رئيس جورجي، وهو زياد جامساخورديا.

وتعكس الأحداث الأخيرة في أبخازيا وآجاريا مدى استمرار تقلقل الوضع الأمني في الجزء الغربي من جورجيا. ففي خريف عام 1996، نظم الانفصاليون الأبخازيون انتخابات برلمانية، وهو التصرف الذي انتقدته تبليسي بشدة. وصاحبت الانتخابات زيادة في حدة التوتر في أبخازيا، في أعقاب عدة هجمات بالقنابل في العاصمة سوخومي، ومنطقتي جالي وأوتشامتشيرا الجنوبيتين. واعترف شوتا كفيرياي، وزير الأمن الجورجي، وتاماز نادريشفيلي، ممثل اللاجئين الجورجيين في أبخازيا، بأن مجموعات رجال العصابات الجورجية تعمل في أبخازيا[87]. ووفقاً لما قاله شيفاردنادزه، فقد أصيب اللاجئون الجورجيون بالإحباط نتيجة المفاوضات، التي أوقفتها الحكومة الجورجية مع سوخومي، وأضاف قائلاً: إن قوات رجال العصابات تتألف من اللاجئين الذين ليست لهم علاقة، من أي نوع، مع القوات المسلحة الجورجية. وألقت السلطات الأبخازية اللوم على تبليسي، فيما يتعلق بالهجمات.

يظل التوجه الجورجي الخارجي غير واضح؛ إذ يواصل شيفاردنادزه تقديم إشارات مؤججة للصراع[88]. فقد تحدث أولاً عن التعاون مع روسيا لحل أزمة الجمهورية الحالية، ثم أعطى الانطباع بأن جورجيا تنوي الانضمام إلى تحالف مع أذربيجان وأوكرانيا لطرد موسكو من دول جنوبي القوقاز. على أن الشيء الوحيد الذي يبقى واضحاً للجميع، هو أن موسكو سوف تكون قادرة على التعامل مع ضربة قوية توجهها لجورجيا المقسمة سياسياً وعرقياً، في حال تعرض المصالح الروسية في القوقاز للتهديد.

وهنالك حدثان اثنان يوضحان سلطة موسكو على جورجيا؛ إذ احتجزت قوات حرس الحدود الروسية سفينة أوكرانية في المياه الإقليمية الجورجية؛ وقبل يوم من زيارة شيفاردنادزه لآجاريا، كانت شوارع باتومي مسرحاً لمناورة للدبابات الروسية، بزعم اعتقال إرهابيين متسللين[89]. وبعد مطالبة البرلمان الجورجي قوات حرس الحدود الروسية بالانسحاب من الحدود الجورجية التركية، صرح الجنرال نيكولايف، قائد قوات حرس الحدود الروسية الاتحادية، بعد زيارة عاجلة لتبليسي : "دعونا لا نغذي الأوهام. فقد كان الروس في جورجيا دائماً، وسوف يظلون هناك"[90].

الخاتمـــة

لقد وصلت الحلقة الأولى من الصراعات القوقازية إلى نهايتها، ويعود النصر فيها إلى القوى الطاردة عن المركز. فقد نجحت جمهوريات جنوبي القوقاز الثلاث في الانفصال عن موسكو، محققة اعترافاً دولياً بها كدول ذات سيادة وأصبحت أعضاء في الأمم المتحدة. كما نجحت أربع جمهوريات ذات "حكم ذاتي" انفصالية في إقامة دول مستقلة قائمة فعلاً، بعد أن أثبتت قدرتها على الدفاع عن أراضيها بالقوة، وصد هجمات السلطات المركزية. وعلى الرغم من نجاحها العسكري، فقد أخفقت هذه المناطق الانفصالية في الفوز باعتراف من المجتمع الدولي؛ ذلك أن وقف إطلاق النار الفعلي هو نتيجة للتوازن العسكري الدقيق على جبهات الحرب.

وهنالك عدد كبير جداً من العناصر التي يمكنها أن تشجع استقراراً طويل الأجل في المنطقة وترعاه. فموجة القومية الشعبية التي عصفت بالمنطقة، في أواخر الثمانينيات، فقدت قوتها المحركة. ويتمتع رؤساء دول جنوبي القوقاز الثلاث بهامش كبير للمناورة ومناقشة الحلول السياسية (أو إمكانيات أكبر لإعادة إشعال حروب ترعاها الدولة). ويسهل هذا من عمل المنظمات الدولية التي تحاول العثور على وسائل لإطالة أمد اتفاقيات وقف إطلاق النار الحالية؛ والفكرة وراء هذا هي أن مرور الوقت سوف يعمل على شفاء جراح الحرب، ويسهل الوصول إلى حلول سلمية للصراع.

تضع موسكو أهمية بالغة على دول القوقاز الجنوبية. فالمنطقة تمس عدداً كبيراً من القضايا الحساسة المترابطة، التي تعتبر على رأس أولويات "المصالح القومية" الروسية. وللصراعات في دول جنوبي القوقاز أثر عكسي مباشر في منطقة شمالي القوقاز، التي تعتبر جزءاً من روسيا الاتحادية. وموسكو بشكل مباشر تهتم بمشروعات نفط بحر قزوين؛ حيث إن قطاع الطاقة الخاص بها هو المصدر الرئيسي لصادراتها المدرة للعملة الصعبة. وعلاوة على ذلك، فإن الوضع الجغرافي-السياسي للقوقاز يجعل منها منطقة رئيسية لوصل دول آسيا الوسطى المطوقة مع أوربا.

حققت موسكو عدداً من النجاحات في دول جنوبي القوقاز، مستفيدة من التناقضات الداخلية للحركات القومية القوقازية، والافتقار لاهتمام المجتمع الدولي. وانضمت دول جنوبي القوقاز الثلاث إلى كومنولث الدول المستقلة غير المعرف تعريفاً جيداً. ووافقت أرمينيا وجورجيا على إبقاء قواعد عسكرية روسية على أراضيها، كنوع من الضمانات الأمنية ضد التهديدات الداخلية والخارجية. على أن لهذه النجاحات حدودها؛ فعلى الرغم من انضمام أذربيجان إلى الكومنولث، فإنها رفضت إقامة قواعد عسكرية روسية على ترابها. وتمثلت الضربة الثانية، التي تلقتها طموحات موسكو، بفشلها الذريع في قمع الحركة الانفصالية الشيشانية.

لم يتنبه المجتمع الدولي والدول الغربية كثيراً للصراعات القوقازية منذ البداية. ودخلت القوقاز، المنطقة المحظورة خلف الستار الحديدي حتى وقت طويل، الحياة السياسية الدولية كموقع لمجموعة من الصراعات البالغة التعقيد. وفي العامين الأخيرين، وبعد توقيع عدد من عقود النفط المهمة بين شركات نفط غربية، بشكل أساسي من جهة، وأذربيجان وكازاخستان وتركمانستان من جهة أخرى، ازداد الاهتمام الدولي بالقوقاز. والمخاطرة هنا هي أن الدبلوماسيين والسياسيين يمكن أن يكونوا على معرفة بمنطقة القوقاز المعقدة من خلال منظور ضيق هو اتفاقيات النفط وخطوط الأنابيب والمنافع الاقتصادية، وعدم معالجة القضايا الرئيسية من أجل إيجاد إجابة عالمية عن القضايا الأمنية في المنطقة.

وكما حاولت أن أوضح في هذه الدراسة، فقد كان لمشاريع النفط أثر مختلط في استقرار المنطقة. ففي مثالين، رأينا أن مشاريع النفط تحمل في ثناياها إمكانية عقد معاهدة صلح إقليمية. لقد كان من مصلحة أذربيجان توقيع اتفاقية لوقف إطلاق النار في كاراباخ، لكي تكون قادرة على توقيع الصفقات النفطية. ولروسيا مصالح مماثلة في إنهاء مغامرتها العسكرية في الشيشان، لكي لا يتم استبعادها كطريق لنقل نفط باكو. وبشكل عام، فإن الطبيعة المحصورة لمنطقة بحر قزوين تحتم نوعاً من التعاون الإقليمي من أجل تصدير النفط.

أدت المشروعات النفطية، في بعض الأحيان، إلى مزيد من حالات عدم الاستقرار في الصراع السياسي في أذربيجان (إسقاط نظام التشيبي، والمحاولات الانقلابية الأربع ضد علييف)؛ كما أدت إلى التعجيل في الغزو الروسي للشيشان. وفي المستقبل، يهدد الصراع على مصادر الطاقة وطرق أنابيب النفط بظهور صراعات جديدة في القوقاز. وقد يأخذ هذا الصراع شكلين اثنين؛ الأول، صراع جغرافي-سياسي عام بين روسيا، التي تحمل مفاتيح الأمن الإقليمي، وأرمينيا، التي تظهر كمستثمر ومقرض رئيسي للأموال في المنطقة. أما الثاني، والأكثر أهمية، فهو الأثر الذي قد تتمتع به الصادرات النفطية في التوازن الإقليمي، إذا لم يتم التوصل إلى حلول للصراعات قبل أن تصل العائدات النفطية بالدولار الأمريكي للمنطقة. وقد تتعرض أذربيجان لإغراء استخدام ميزتها الاقتصادية في بناء جيشها، واستخدام القوة من أجل حل صراع كاراباخ وحسمه لمصلحتها.

إن من الوهم تصور التدفق النفطي السلمي خارج المنطقة، حيث تم تجميد عدد كبير من الصراعات القابلة للتأجج منذ وقت طويل. فالمنطقة مجزأة بشكل كبير، ويساهم عدد كبير من المصالح الخارجية في إبقاء الوضع ساكناً هناك. وبالمثل، إن من الصعب تصور جهد دولي دبلوماسي واقتصادي وعسكري منظم بشكل جيد، لوضع نظام إقليمي جديد، وإيجاد أساس لحل الصراعات، باستخدام فرصة وجود مشاريع النفط والغاز. على أن ما نخاطر برؤيته هو إحباط المشاريع النفطية، والشركات المساهمة فيها، بسبب استمرار عدم الاستقرار في المنطقة، والمخاطر الأمنية، والتنافس السياسي.

الهـــوامـــش

1. تنطبق هذه الحالة على كل من أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، فيما كانت كاراباخ الجبلية تطالب بالاستقلال عن موسكو ومعارضتها.
2. الصراعات الخمسة هي : الصراع الأرميني-الأذري حول جيب كاراباخ الجبلي؛ والصراع الجورجي-الأوسيتي حول أوسيتيا الجنوبية؛ والصراع الجورجي-الأبخازي حول أبخازيا؛ والصراع الأوسيتي-الأنجوشي حول بريجورودني رايون في أوسيتيا الشمالية؛ والصراع الروسي-الشيشاني حول الشيشان.
3. انظر :

Suzanne Goldenberg, *Pride of Small Nations*, Zed Books, London, 1994, p. 38.

4. انظر :

Ronald Suny, *The Making of the Georgian Nation*, Indiana University Press, Bloomington, 1994, p. 215.

5. انظر :

Ronald Sunny, "The Revenge of the Past: Socialism and Ethnic Conflict in Transcaucasia", *New Left Review*, November / December 1990.

6. ارتفع عدد الأبخازيين في جمهورية الحكم الذاتي هذه من 55,918 نسمة (1962) إلى 77,276 نسمة (1970)، فيما ارتفع عدد الجورجيين في أبخازيا من 67,494 نسمة (1926) إلى 199,595 نسمة (1970). انظر :

B. G. Hewitt, "Abkhazia: a problem of identity and ownership", in John F.R. Wright, Suzanne Goldenberg, Richard Schofield, *Transcaucasian Boundaries*, University College London, London, 1996.

7. انظر :

Paul Goble, "Can Republican Borders Be Changed?", *Report on the USSR*, September 28, 1990.

حدثت معظم هذه التغييرات في الفترة المبكرة من التاريخ السوفيتي، وتناقصت بسرعة بعد الحرب العالمية الثانية.

8. "دفع عدم قدرة الحزب الشيوعي الأذري الواضحة على مواجهة قرار موسكو، بإرسال قوات إلى باكو، الجماهير إلى حرق أوراق الحزب في كافة أنحاء أذربيجان. وساهم جورباتشوف في تدمير سلطة الحزب بإصدار أوامره للقوات بالتوجه إلى باكو وإبقائها هناك رغم الاحتجاجات الجماهيرية". انظر :

Audrey L. Altstadt, *The Azerbaijani Turks*, Hoover University Press, Stanford, 1992, p. 221.

وفي الوقت نفسه، أدان النشطاء الأرمينيون تدخل الجيش الأحمر في باكو، قائلين إنه لا يهدف إلى إنقاذ السكان الأرمينيين في المدينة، وإنما الحكم السوفيتي المحلي. ولعل من الصعب الحديث عن الخيارات الأخرى التي كانت بحوزة جورباتشوف، عندما كانت المذابح تتفشى في شوارع باكو، وكان نشطاء الجبهة الشعبية يدمرون المراكز الحدودية في لينكوران.

9. انظر :

Igor Nolyain, "Moscow's Initiation of Azeri-Armenian Conflict", *Central Asia Survey*, 1994, 13(4).

10. لا يناسب نضال الأنجوش ضد أوسيتيا الشمالية هذه الفئة، وهو يمثل حالة خاصة.

11. انظر :

International Herald Tribune, May 2, 1991; *Le Monde*, May 11, 1991.

12. انظر : *Moskovskiye Novosti*, April 12 1992، الترجمة الإنجليزية في :

Current Digest of Post Soviet Press (CDPSP), Vol. XLIV, no.14 (1992).

14. أبلغني أحد ضباط جيش كاراباخ في نيسان/ إبريل 1992 أن قواته دفعت 1200دولاراً أمريكياً مقابل 12 عربة مدرعة من القوات السوفيتية المنسحبة. ومع الوقت، ارتفعت الأسعار بشكل جنوني.

14. احتلت قوات جيب كاراباخ المسلحة مدينة شوشي أثناء وجود الرئيس الأرميني في طهران لتوقيع اتفاقية سلام مع نظيره الأذري.

15. انظر :

Suzanne Goldenberg, *op. cit.* (note 3), pp. 119-120.

16. انظر :

Report on Ethnic Conflict In the Russian Federation and Transcaucasia, Harvard University, Cambridge, July 1993, p. 47.

17. انظر :

Neue Zürcher Zeitung, March 10, 1994.

18. هنالك سبب آخر للطلاق الشيشاني-الأنجوشي، وهو أن المؤتمر القومي الشيشاني لم يدرج أي أنجوشي ضمن قيادته، وبالتالي عزل الأنجوش عن العمليات السياسية الجارية في جروزني.

19. جاءت هذه المعلومات من مجامد قربانوف، مدير العلاقات العرقية في ماخاتشكالا، 13 أيار/ مايو 1994.

20. انظر للمؤلف :

"Les mille et une guerres du Caucase", *Le Monde diplomatique*, August 1994 and "Réactions en chaine dans le Caucase", *Le Monde diplomatique*, October 1996.

21. انظر :

Magomedkhan Magomedkhanov, "A Cautious Course Through the Storm", *War Report*, June 1996.

22. مقابلة مع المؤلف، ديربنت أيار/ مايو 1994 .

23. الليزجينيون مسلمون سنيون، أما الأذريون فهم مسلمون شيعة .

24. انظر ترجمة إلى الفرنسية من "كومسومولسكايا برافدا" نشرت في :

Courrier International, no. 323, January 9-15, 1997.

25. انظر :

"Back in the USSR". Russia's Intervention in the Internal Affairs of the Former Soviet Republics and the Implications for United States Policy Toward Russia, Harvard University, Cambridge, January 1994, pp. 11-13.

26. انظر : Suzanne Goldenberg, *op. cit.* (note 3), p. 124 .

27. غضب بعض المسؤولين الأتراك المتشددين من خيارات علييف السياسية، وظهرت دلائل في أنقرة حول تورط تركي في محاولة آذار/ مارس 1995 الانقلابية على علييف. انظر :

Sevodnya, December 15, 1996 .

28. انظر : Back in the USSR, *op. cit.* (note 25), p. 15 .

29. انظر :

Azg, December 17, 1993; *The Independent*, January 24, 1994.

30. وقع العقد في 20 أيلول/ سبتمبر 1994 في باكو .

31. انظر : *Financial Times*, January 23, 1997 .

32. أنتجت الشيشان في عام 1991 أقل من 1٪ من إنتاج روسيا الاتحادية الإجمالي من النفط .

33. انظر :

Hafeez Malik, "Tatarstan's Treaty with Russia: Autonomy or Independence", *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, Vol. XVIII, no. 2, Winter 1994.

للمقارنة بين حالة تتارستان والشيشان، انظر للمؤلف :

"La Voie Etroite du Tatarstan", *Le Monde Diplomatique*, September 1995.

34. انظر :

Elizabeth Fuller, "The 'Near Abroad': Influence and Oil in Russian Diplomacy", *Transition*, April 28, 1995.

35. أبرزت مقالة نشرت في Vek (موسكو) الصلة المباشرة بين هجمات الشيشان والمفاوضات حول طرق أنابيب النفط في المنطقة. انظر :

Courrier International, no. 274, February 1-7, 1996.

36. يقول شايم كوفمان: إن المناطق المختلطة في الصراعات العرقية تصبح "غير محصنة دفاعياً وفريسة للاعتداءات"، وإنه عندما يبدأ صراع فلن تتمكن "الحرب الأهلية العرقية" من التوقف قبل أن يتم الفصل بين الجماعات العرقية المتصارعة. انظر:

"Possible and Impossible Solutions to Ethnic Civil Wars", *International Security*, Vol. 20, no. 4 (Spring 1996), pp. 136-175.

37. انظر: *Transition*, February 7, 1997.

38. انظر: *Itar-Tass*, 27 July, 1996.

39. رفضت أرمينيا الانضمام إلى الاتحاد الجمركي الذي ترعاه روسيا، معتبرة الشروط المفروضة من قبل روسيا غير ملائمة للاقتصاد الأرميني.

40. انظر: *Nezavisimaya Gazeta*, January 18, 1997.

41. انظر: *Reuters*, December 3, 1996.

42. انظر:

Ronald G. Suny, "Elite Transformation in Late-Soviet and Post-Soviet Transcaucasus", in Timothy J. Colton and Robert Tucker (eds.), *Patterns in Post-Soviet Leadership*, Westview Press, Boulder, 1995.

43. انظر:

Leila Alieva, "The Foreign Policy of Azerbaijan", *Former Soviet South Briefing*, The Royal Institute of International Affairs, October 1996, p. 5.

44. يبدو أن ياندرباييف كان مؤيداً نشطاً لتطبيق الشريعة الإسلامية في الشيشان. انظر:
Monitor, electronic bulletin, December 5, 1996.

45. انظر: *The Economist*, December 7, 1996.

46. انظر: *Reuters*, March 17, 1996.

47. انظر: *New Times*, August, 1996.

48. انظر:

Janri Kachia, "Caucase: Le Vrai-Faux 'Contract du Siecle'", *Politique Internationale*, no. 70, Hiver (Winter) 1995 /1996.

49. انظر:

John Roberts, *Caspian Pipelines*, The Royal Institute of International Affairs, London, 1996, p. 2.

50. حيث إن الغاز يوجد بشكل رئيسي على السواحل الشرقية لبحر قزوين (في تركمانستان)، فإنني لن أتطرق إليه هنا.

51. انظر :

Terry Adams, "Offshore Development of the Azeri, Chirag and Deep Water Gunashli Fields of Azerbaijan", in *The Second International Caspian Oil & Gas Exhibition and Conference*, Baku, May 23-26, 1995, p.3.

52. انظر : John Roberts, *op. cit.* (note 49), p. 5.

53. المرجع السابق ص 5.

54. كتبت صحيفة "وول ستريت جورنال" في عددها الصادر في 21 تشرين الأول/ أكتوبر 1996 : "إذا ضخت أذربيجان كل نفطها في الأسواق عبر روسيا، فإنها ستصبح دمية على خشبة المسرح الروسي. أما إذا وجد النفط طرقاً أخرى للخارج، فسوف تفلت أذربيجان من [قبضة موسكو]."

55. انظر : *Jane's Intelligence Review*, February 2, 1997.

56. انظر :

Rosemary Forsyth, *The Politics of Oil in the Caucasus and Central Asia*, The International Institute for Strategic Studies, Oxford University Press, London, 1996, pp. 60-61; *OMRI Economic Digest*, November 30, 1995.

57. انظر :

Sanobar Shermatova, "Oil Fuels Russia's Caspian Cold War", *Moscow News*, October 21-27, 1994.

58. انظر :

Radio Free Europe/Radio Liberty (Free/RL) News, February 15, 1996.

59. انظر :

Petroleum Information Agency, November 26, 1996; *OMRI Daily Digest*, December 16, 1996.

60. انظر : *OMRI*, January 15, 1997.

61. انظر :

Lowell Bezanis and Elizabeth Fuller, "Routing Decision Suggests Wrangling to Come", *Transition*, November 17, 1995..

62. انظر : *Reuters*, December 19, 1996.

63. الأمثلة على مثل هذه المشكلة ظهرت إلى الوجود في أوائل شباط/ فبراير، عندما رفضت شركة "ترانسنيفت" الروسية المشغلة لأنابيب النفط ضخ نفط حقل أذري عبر أراضي الشيشان، وكان ذلك غالباً للضغط على الشيشان. وتم التوصل إلى اتفاقية بين "ترانسنيفت" و"سوكار" و(AIOC) بحيث تتعامل مع ضخ نحو 70,000 طن من النفط إلى ميناء نوفوروسيسك، بين شهري شباط/ فبراير وآذار/ مارس؛ انظر :

OMRI, February 6, 1997, and Asbarez-on-Line, electronic bulletin, February 7, 1997.

64. انظر : *The Wall Street Journal Europe*, October 9, 1995.

65. انظر :

Interfax Petroleum Information Agency, August 12, 1996; Izvestia, August 14, 1996.

66. انظر : *Dow Jones*, October 11, 1996.

67. انظر :

Kommersant-Daily, October 15, 1996; English Translation in *CDPSP*, vol. XLVIII, no. 41 (1996).

68. انظر : *Reuter Europe Business Report*, December 16, 1996.

69. انظر : *Kommersant-Daily*, August 17, 1996.

70. انظر : *Sevodnya*, July 26, 1996.

71. انظر : *Reuters*, December 19, 1996.

72. وفقاً للسلطات الشيشانية آنذاك، سبب الإنتاج غير القانوني للبنزين من النفط المسروق من خط أنابيب النفط الرئيسي خسارة "33 مليار روبل روسي شهرياً". انظر :
Interfax, August 3, 1996.

73. انظر : *Monitor*, elecronic bulletin, December 3, 1996.

74. انظر : *Turan news agency*, December 12, 1996.

75. انظر : *OMRI Daily Digest*, December 19, 1996.

76. انظر : *Kommersant-Daily*, December 18, 1996.

77. انظر : *International Herald Tribune*, June 22, 1994.

78. انظر :

Rosemarie Forsyth, *The Politics of Oil...*, op. cit. (note 56), p. 40.

وانظر أيضاً :

Glen Rase, "A Washington Perspective on Caspian Oil and Pipeline Options", in *Oil and Caviar in the Caspian*, Menas Associates, London, September 1995.

79. انظر البيان الصحفي الصادر عن Armenian Assembly of America (Washington) بتاريخ 10 كانون ثاني/ يناير 1997.

80. قالت OMRI Daily Digest في عددها الصادر بتاريخ 18 كانون الأول/ ديسمبر 1996 : إن "منتدى المستشارين النفطيين، الذي يضم 30 شركة غربية، أطلق خطة، حُضرت بالاشتراك مع الأكاديمية الروسية للعلوم في 17 كانون الأول/ ديسمبر، تضع تفاصيل الأرباح المحتملة لروسيا من ستة مشاريع رئيسية للغاز والنفط . . . وتتطلب المشاريع استثمارات غربية تصل إلى 100 مليار دولار خلال السنوات الخمسين القادمة، ولكنها قد ترفع الإنتاج النفطي السنوي بنحو 90 مليون

طن متري، وتخلق 550,000 وظيفة جديدة، وتدر أرباحاً تصل إلى 590 مليار دولار كعوائد، وستؤول ما نسبته 87٪ منها إلى روسيا" . وقال محللون آخرون إن صناعة النفط الروسية تحتاج إلى ما بين 50 إلى 70 مليار دولار على هيئة استثمارات من أجل المحافظة على إنتاج النفط بمستوياته الحالية. انظر:

James Watson, "Foreign Investment in Russia: The Case of Oil Industry", *Europe-Asia Studies*, Vol. 48, no. 3, 1996.

81. انظر: *Jane's Defense Weekly*, December 18, 1996.

82. انظر: *OMRI Daily Digest*, December 31, 1996.

83. انظر: *Le Monde*, December 14, 1996.

84. انظر: *Kommersant-Daily*, December 19, 1996.

85. مقابلة مع ديفيد أونوبريشفيلي، مسؤول سياسي اقتصادي جورجي، قام بها مايكل ويزان، ونشرت في: *Transition*, June 14, 1996.

86. ازدادت حدة التوتر في آجاريا في كانون الأول/ ديسمبر 1996. وقد وضعت "هيئات تعزيز القانون" في آجاريا تحت سيطرتهم الحدود الإدارية مع بقية أنحاء جورجيا من أجل "وقف المجموعات المسلحة التي ترتدي زي وزارة الشؤون الداخلية الجورجية من دخول أبخازيا". انظر:

Monitor, electronic bulletin, December 19, 1996.

87. انظر: *Monitor*, electronic bulletin, December 5, 1996.

88. أعلن شيفاردنادزه مؤخراً أن بلاده لن تظل في دائرة النفوذ الروسي ما لم تساعد روسيا جورجيا على "استعادة سيادتها على المناطق الانفصالية"، انظر: *OMRI*, January 27, 1997.

89. انظر الترجمة الإنجليزية لـ Evodnya في 24 كانون الأول/ ديسمبر 1996، والتي نشرت في: *CDPSP*, vol. XLVIII, no. 51 (1996).

90. انظر: *Moscow News*, December 26-31, 1996.

قواعد النشر

أولاً : القواعد العامة

1- تقبل للنشر – في هذه السلسلة – البحوث المترجمة من اللغات الأجنبية المختلفة، وكذلك الدراسات التي يكتبها سياسيون وكتّاب عالميون.

2- يُشترط أن يكون البحث المترجم، أو الدراسة، في موضوع يدخل ضمن اهتمامات المركز.

3- يشترط ألا يكون قد سبق نشر الدراسة أو نشرت ترجمتها في جهات أخرى.

4- تصبح الدراسات والبحوث المنشورة في هذه السلسلة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمترجم أو المؤلف إعادة نشرها في مكان آخر.

5- يتولى المركز إجراءات الحصول على موافقة الناشرين الأصليين للبحوث المترجمة.

ثانياً : إجراءات النشر

1- تقدم الدراسة أو الترجمة مطبوعة من نسختين.

2- ترفق مع الترجمة صورة من المقالة باللغة المترجم عنها، وبيانات عن المصدر الذي أخذت منه.

3- يرسل مع البحث أو الترجمة بيان موجز بالسيرة العلمية للمترجم أو للباحث.

4- تقوم هيئة التحرير بتحكيم البحث أو الترجمة للتأكد من مستواها من خلال محكمين من ذوي الاختصاص.

5- يخطر الباحث أو المترجم بنتيجة التحكيم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسلم البحث. وفي حالة ورود ملاحظات من المحكمين؛ يخطر الباحث أو المترجم بإجراء التعديلات اللازمة، وإعادتها إلى المركز خلال شهر من تاريخ إخطاره.

6- تتولى هيئة التحرير المراجعة اللغوية، وتعديل المصطلحات، بما لا يخل بمضمون البحث أو الترجمة.

صدر عن سلسلة "دراسات عالمية"

1 - **نحو شرق أوسط جديد، إعادة النظر في المسألة النووية**
أفنر كوهين

2 - **السيطرة على الفضاء في حرب الخليج الثانية وما بعدها**
ستيفن لمباكيس

3 - **النزاع في طاجكستان، التفاعل بين التمزق الداخلي والمؤثرات الخارجية (1991-1994)**
جوليان ثوني

4 - **حرب الخليج الثانية، التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء**
ستيفن داجت، جاري جي باجليانو

5 - **رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي**
فرانسيس فوكوياما

6 - **القدرات العسكرية الإيرانية**
أنتوني كوردزمان

7 - **برامج الخصخصة في العالم العربي**
هارفي فيجنباوم، جفري هينج، بول ستيفنز

8 - **الجزائر بين الطريق المسدود والحل الأمثل**
هيو روبرتس

9 - **المشاكل القومية والعرقية في باكستان**
أبها دكسيت

10 - **المناخ الأمني في شرق آسيا**
سنجانا جوشي

11 - **الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية**
وي وي زانج

12 - **السياسة الدولية في شمال شرق آسيا .. المثلث الاستراتيجي الصين - اليابان - الولايات المتحدة الأمريكية**
توماس ويلبورن

صدر عن سلسلة "دراسات عالمية"

13 - رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية

إعداد : إيرل تيلفورد

14 - العراق في العقد المقبل: هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002 ؟

جراهام فولر

15 - السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة

دانيال وارنر

16 - التنمية الصناعية المستديمة

ديفيد والاس

17 - التحولات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا :
التحديات والاحتمالات أمام أوربا وشركائها

فيرنر فاينفلد - يوزيف ياننج - سفن بيرنيد

18 - جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز

فيكن تشيتريان

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

1 - المتناطحون : المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوربا وأمريكا
لستر ثرو

2 - حرب اليمن 1994 : الأسباب والنتائج
إعداد : جمال سند السويدي

3 - **The Yemeni War of 1994 : Causes and Consequences**
Jamal S. Al-Suwaidi (Ed.)

4 - امتطاء النمر : تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة
فيبي مار ووليم لويس

5 - الحرس الثوري الإيراني : نشأته وتكوينه ودوره
كينيث كاتزمان

6 - **Iran and the Gulf : A Search for Stability**
Jamal S. Al-Suwaidi (Ed.)

7 - إيران والخليج : البحث عن الاستقرار
إعداد : جمال سند السويدي

8 - **Gulf Energy and the World : Challenges and Threats**

9 - المياه في العالم العربي .. آفاق واحتمالات المستقبل
بيتر روجرز وبيتر ليدون

10 - الطاقة في الخليج .. تحديات وتهديدات

11 - **Gulf Security in the Twenty First Century**
Christian Koch, David Long (Ed.)

12 - التقييم الاستراتيجي
إعداد : زلمي خليل زاد

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

1 - **الحروب في العالم : الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط**

جيمس لي ري

2 - **مستلزمات الردع : مفاتيح التحكم بسلوك الخصم**

ديفيد جارنم

3 - **التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي**

هيثم الكيلاني

4 - **النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين : تفاعل بين قوى السوق والسياسة**

هوشانج أمير أحمدي

5 - **مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث : البعد العربي**

حيدر بدوي صادق

6 - **تركيا والعرب : دراسة في العلاقات العربية - التركية**

هيثم الكيلاني

7 - **القدس معضلة السلام**

سمير الزبن ونبيل السهلي

8- **أثر السوق الأوربية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية**

أحمد حسين الرفاعي

9- **المسلمون والأوربيون : نحو أسلوب أفضل للتعايش**

سامي الخزندار

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

1 - **Inter-Arab Relations in the Post-Peace Era**

Ann M. Lesch

2 - **Israel at Peace with the Arab World**

Mark Tessler

3 - **Deterrence Essentials: Keys to Controlling an Adversary's Behavior**

David Garnham

4 - **The Iranian Revolution and Political Change in the Arab World**

Karen Feste

5 - **Oil at the Turn of the Twenty-First Century : Interplay of Market Forces and Politics**

Hooshang Amirahmadi

6 - **Beyond Dual Containment**

Kenneth Katzman

7 - **Information Warfare:Concepts, Boundaries and Employment Strategies**

Joseph Moynihan

8 - **U.S. Sanctions on Iran**

Patrick Clawson

9 - **Resolving the Security Dilemma in the Gulf Region**

Bjørn Møller

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

10- **Dialectical Integration in the Gulf Co-operation Council**

Fred H. Lawson

11- **The United States and the Gulf: Half a Century and Beyond**

Joseph Wright Twinam

12- **Emerging Powers: The Cases of China, India, Iran, Iraq and Israel**

Amin Saikal

يصدر قريباً
عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

1- أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين

2- مناهج التخطيط الاستراتيجي للمعلومات

3- Strategic Positioning in the Oil Industry: Trends and Options

4- The Information Revolution and the Arab World: Its Impact on State and Society